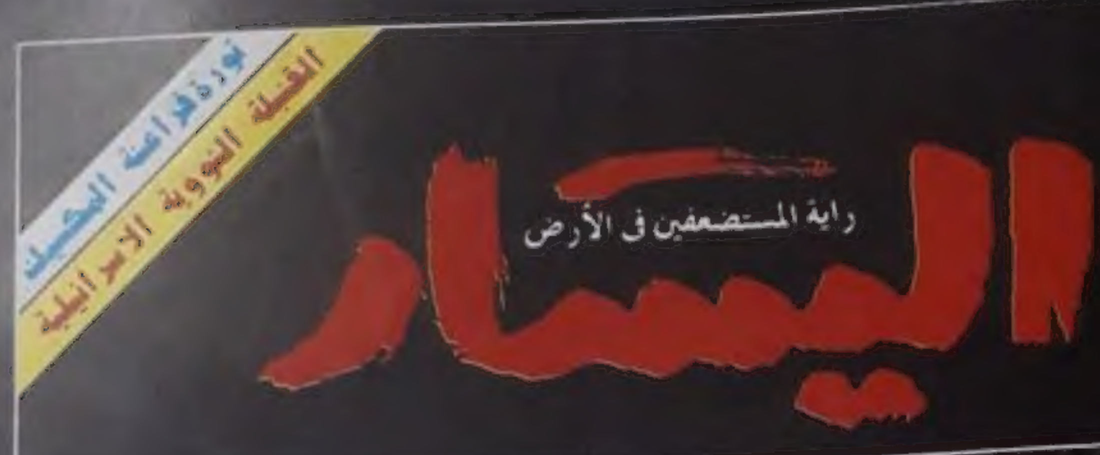
ثورة فقراء المكسيك
القنبلة النووية الاسرائيلية



اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد التاسع والأربعون / مارس ١٩٩٤م / رمضان ١٤١٤هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا



التحالفات السياسية بين اليمين واليسار

اسرائيل تطلب اغلاق مكاتب المنظمة في الخارج

المخابرات المركزية تسلح فرانكنشتين هذا العصر

نعم.. الحكومة تقهر الفلاح

حزب كامب ديفيد والاستسلام المهين

حقيقة الأزمة في المنظمة المصرية لحقوق الانسان

في هذا العدد

اليسار

زهرة منعشة

في اليوم الذي صدر فيه العدد الماضي كان في انتظارنا مفاجئة. ! اتصلت الزميلة «صفاء سعيد» المسئولة على الاجهزة الفنية والمقر بأعضاء مجلس المستشارين وهيئة التحرير ودعتهم لاحتفال عائلي صغير بانتهاء العام الرابع من عمر اليسار ، وفي الاحتفال قدمت مفاجئتها الثانية . فقد قامت بجمع تبرعات من عدد من اعضاء مجلس المستشارين واصدقاء اليسار ، قدمتها الى رئيس التحرير، ليستعين بها في سد بعض العجزالحالي الذي نعيشه كل شهر.

كانت المفاجأة بمثابة زهرة منعشة أكدت للجميع ضرورة استمرار «اليسار» مهما كانت المصاعبوالتضحيات.

فالى «صفاء» وكل العاملين في اليسار تهدي أسرة التحرير هذا العدد ، الذي نبدأ به عامنا الخامس.

***

ويختلف هذا العدد قليلا عن الاعداد السابقة . فالمادة العربية والعالمية احتلت مساحات اكبر من المعتاد ، فبالإضافة الى رسائل موسكو وواشنطون وبرلين وايطاليا والقدس وعمان .. هناك موضوعان مترجمان لهما اهمية خاصة بالنسبة لنا ، الاول تقرير اسرائيلي خطير يكشف اسرار القنبلة الاسرائيلية النووية ، والثاني تقرير امريكي حول ظاهرة الجماعات الارهابية المنتشرة في عالمنا العربي والمعروفة باسم «الافغان العرب» ، ودور المخابرات المركزية الامريكية في تدريبهم وتسليحهم خلال الحرب الافغانية.

ورغم ان المساحة التي خصصت للاحداث المصرية اقل من المعتاد لهذا السبب، ولاعتذار مفاجئ لزميلين عزيزين عن تسليم موضوعهما ، ولعدم وجود احداث سياسية او اقتصادية هامة خلال هذا الشهر – فالركود اصاب كل شئ في مصر – فهناك متابعة لقضايا بالغة الاهمية .. خاصة قضية الاندفاع المحموم للتطبيع مع اسرائيل ..

كلمة أخيرة .. بعد ايام ينتهي شهر الصيام ، ونحتفل بعيد الفطر المبارك .. فكل عام وانتم والوطن والامة في خير..

اليسار

موقفنا

حزب "كامب ديفيد".. والاستسلام المهين

حسين عبد الرازق

فجأة هرول حكام مصر- والحكام العرب- لإقامة علاقات اقتصادية ودراسات مشروعات مشتركة مع إسرائيل تحت إسم «التطبيع» والسلام، والتمهيد للعدول عن قرار مجلس الجامعة العربية باستمرار العمل بالمقاطعة «بجميع مستوياتها».

فى القاهرة تحرك أبطال «كامب ديفيد» على كل المستويات دون خجل أو محاولة لتجميل مايفعلون بنا وبأمتنا العربية.

فى أكتوبر الماضى (١٩٩٣) صدر قرار «سيادى» بالغاء القيود الأمنية التى كانت مفروضة على سفر المصريين لإسرائيل، بمافى ذلك ضرورة الحصول على إذن سفر مسبق، وذلك اعتبارا من أول نوفمبر.

ثم تم توقيع اتفاق بين حكومات مصر واسرائيل وتركيا لإنشاء منظمة للسياحة بين البلدان الثلاث.

وأعلن موشيه شاحال وزير الطاقة الاسرائيلى عقب زيارته لمصر واجتماعه بكل من رئيس الجمهورية ووزير البترول ، موافقة الحكومة المصرية من حيث المبدأ على تزويد اسرائيل بنحو ٢٥٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعى، ولمدة ٢٥ عاما تبدأ من عام ١٩٩٨.

وفى لقاء الرئيس حسنى مبارك بالكتاب والمثقفين بمعرض الكتاب، أعلن موافقته على بيع الغاز الطبيعى لاسرائيل عبر أنابيب تمر فى شمال سيناء ، وعلى مشروع انشاء معمل لتكرير البترول تبلغ استثماراته ٨٥٠ مليون دولار، وتساهم فيه اسرائيل، ويتم تزويده ببترول عربى (الخليج والسعودية).

وفى مجلس الشعب دافع د. يوسف والى عن الدور الاسرائيلى فى الزراعة المصرية.

وقام حزب «كامب ديفيد» بتسويق هذا الاندفاع والاستسلام لإسرائيل، تحت شعار تحويل «السلام البارد» القائم منذ «اتفاقيات كامب ديفيد»، ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن (١٩٧٩).. الى «سلام ساخن» فى ضوء التطورات الدولية والعربية ، واتفاق المبادئ الإسرائيلى الفلسطينى (اتفاق غزة- أريحا أولا).

ولم يقف الأمر عند هذه الحدود. فبناء على «توجيهات» الرئيس مبارك توالت خطوات محمومة لإقامة هذا «السلام الساخن».

*انعقدت فى القاهرة فى الاسبوع الأخير من فبراير محادثات بين وفدين من خبراء النفط فى مصر واسرائيل، لبحث موضوع مد اسرائيل بالغاز الطبيعى ، والاستعانه بشركات الحفر المصرية فى أعمال النفط لاسرائيل، وتناولت المباحثات الخطوات العملية لتوصيل أنبوب الغاز من بورسعيد لاسرائيل ، وتمويل المشروع الذى تصل كلفته الى نحو ٣٠٠ مليون دولار، من خلال شركة جديدة تؤسسها وزارة البترول ، تساهم فيها شركة الغازات البترولية، وشركة «أجيب» الايطالية.

* «وأعلن وزير التعمير الجديد «محمد ابراهيم سليمان» أمام لجنة الاسكان والتعمير بمجلس الشعب، استراتيجية الحكومة لتعمير سيناء عن طريق الاستثمارات الاسرائيلية.

* وشهدت دار الافتاء المصرية ندوة حول علم النفس دعت اليها جمعية علم النفس المصرية التى يرأسها «د. جمال ماضى أبو العزايم» وشارك فيها وفد اسرائيلى من ١٥

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس
د. فؤاد مرسى
اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E.

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر:
٨ جنيها للأفراد، ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - امبابة - جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL. 3465416

عضوا.

* وأعلن «رفائيل أدري» رئيس الكنيست الاسرائيلي في الدار البيضاء عن انشاء شركة مختلطة «اسرائيلية- مصرية- مغربية» تتولى إقامة خط جوي بين المغرب واسرائيل عبر مصر لتسهيل نقل اليهود الاسرائيليين من أصل مغربي «والذين يرغبون في زيارة بلادهم المغرب».

* وعاد الحديث مرة أخرى- وبصفاقة هذه المرة- عن مشروع السادات شق قناة عبر سيناء تنقل مياه النيل إلى إسرائيل.

وربطت مصادر غربية بين مشروع قناة النيل، ومشروع شق قناة من البحر الاحمر الى البحر الميت يبلغ طولها نحو ٢٨٠ كيلو مترا وتهدف الى رفع مستوى المياه في البحر الميت وتوليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال انتقال المياة بين البحرين، ومشروع ثالث لشق قناة من البحر الميت الى البحر الأبيض المتوسط. وقالت هذه المصادر: أن الحكومة الايطالية أبدت استعدادها لتمويل دراسة الجدوى لمشروع قناة «البحر الاحمر- البحر الميت» بعد موافقة الاردن ومصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبناء ميناء ضخم بين ميناء العقبة وميناء إيلات في منطقة مسار القناة الجديدة.

وطبقا لدراسة اسرائيلية فإن تكلفة شق القنوات الثلاث المقترحة ستتراوح بين ٧٥٠ مليون دولار و٥ر١ مليار دولار لكل قناة على حدة. كما يشمل المشروع انشاء محطات لتحلية المياة تقدر تكلفتها بنحو مليار دولار وتنتج نحو مليار متر مكعب من المياه العذبة سنويا.

وكما تقول هذه المصادر.. فالمشروع واحد من مجموعة المشاريع الرامية الى تأمين الاندماج والتداخل الاقتصادي في الشرق الأوسط التي كشف عنها البنك الدولي» وسيساهم البنك الدولي بالتعاون مع الولايات المتحدة والمانيا في تمويل أبحاث دراسات الجدوى.

وواكب هذا الاندفاع المصري المحموم للتطبيع، أو على الاصح للدخول في خيمة الارتباط والاندماج والتداخل مع اسرائيل والسوق الشرق أوسطية.. إندفاع عربي مماثل.

فأعلنت قطر على لسان وزير خارجيتها «حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني» أن حكومته تجري محادثات أولية مع إسرائيل حول مشروع ضخم لتصدير الغاز الى اسرائيل. والى أوروبا عبر إسرائيل. ويقدر تكلفة المشروع بنحو ٢ مليار دولار.

واستقبلت الدار البيضاء، وفد اسرائيلي برئاسة النائب «رفائيل أدري» رئيس الكنيست الاسرائيلي للمشاركة في مؤتمر «التجمع العالمي لليهود المنحدرين من أصل مغربي».. وهي خطوة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية المتنامية بين المغرب واسرائيل، خاصة في مجالات الزراعة والنقل والسياحة. وقد قام رجال أعمال مغاربة ومسئولون حكوميون بزيارات عديدة لاسرائيل في الفترة الاخيرة.

وقد زارت وفود أردنية وتونسيه اسرائيل للبحث في امكانيات التعاون المستقبلي!

وتتوقع الدوائر السياسية أن يبحث مجلس الجامعة العربية هذا الشهر طلبا أمريكا برفع المقاطعة العربية لاسرائيل من المستوى الثالث، والتي تنصب على الشركات الدولية المتعاملة مع إسرائيل. وكان وزير التجارة الأمريكي قد تقدم بهذا الطلب خلال زيارته للقاهرة في ٢١ يناير الماضي. بعد زيارته للسعودية والاردن واسرائيل، وأعلن «روبرت براون» أن «دولا عربية ستعلن قريبا انهاء المقاطعة لاسرائيل».

وقد أثار أدراج أمين عام الجامعة العربية لهذا الاقتراح في جدول أعمال مجلس الجامعة (الدورة ١٠١ مارس ١٩٩٤) ردود فعل متباينة، خاصة وأن مجلس الجامعة اتخذ قرارا في ٢٢ نوفمبر الماضي بالابقاء على المقاطعة العربية لاسرائيل بجميع مستوياتها.

وتكتمل الصورة المأساوية بما أعلنه شيمون بيريز خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده وعرفات في «دافوس» بسويسرا. من عقد مؤتمر في «عمان» بالاردن للبحث في المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط. وتشير الأنباء الاسرائيلية الى أن هذا المؤتمر تعد له «المجموعة الاقتصادية الدولية» و«مجلس العلاقات الخارجية» الامريكي، ويلعب فيه دورا خاصا كل من ديفيد روس وريتشارد مورفي، ويتوقع أن يشارك فيه مالايقل عن ٤٠٠٠ مسئول ومدير ورئيس مجلس إدارة يمثلون «نخبة» الاقتصاد العالمي، وقد يحضره عدد من رؤساء الدول من بينهم «كلينتون» و«ميتران» و«ميجور» و«كول» و«هوسوكاوا» باعتباره مؤتمر قمة عالمي للتنمية في الشرق الأوسط.

أن هذه التحركات، والتي تتم تحت إسم التطبيع، أو السوق الشرق أوسطية، أو تنمية الشرق الأوسط. أو السلام.. تهدف جميعها الى ضمان مستقبل اسرائيل، في ظل السلام «الامريكي- الاسرائيلي» الذي يفرض على المنطقة، وهو بالقطع غير السلام الشامل والعادل الذي نتحدث عنه.

إن ما يجري الآن يهدف بوضوح الى اقامة صيغة للتعاون الاقليمي على مستويات سياسية وثقافية واقتصادية، لايحقق فحسب الاعتراف العربي والفلسطيني الشامل بشروعية دولة اسرائيل- التي قامت على اغتصاب جزء من الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨- داخل حدود آمنة ومعترف بها.. ولكنه يوفر لها مقومات الحياة الرغدة من الموارد العربية، ويفرض قيام نظام شرق أوسطي استعماري جديد يحفظ المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة وحلفائها. ويحتفظ لاسرائيل بدورها كركيزة لهذه المصالح، ويحل محل النظام الاقليمي العربي ومؤسسات العمل العربي المشترك، وينهي لفكرة القومية العربية وشعارات الوحدة، وحركة التحرر الوطني العربية.

فالاقتصاد الاسرائيلي مهدد بالانهيار في ظل السلام، مالم يتم انقاذه من خلال هذا الدور الجديد الذي يخطط له من خلال التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

من هنا فالمقايضة الحقيقية التي تطرحها اسرائيل ليس الارض مقابل السلام، وانما الجزء مقابل الكل.. الاراضي المحتلة مقابل استغلال كل الاراضي والثروات العربية من خلال التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

فهل يكف حزب كامب ديفيد عن تصوير استسلامه للصهاينة والامريكان باعتباره والحكمة وشجاعة ووضوحا «واجتياز دروب السلام الوعرة»؟!

وهل تسمي القوى الوطنية المصرية والعربية الأشياء بأسمائها، وترفض هذا الاستسلام المهين، وتتصدى بشجاعة لهذه الكارثة التي توشك أن تحيق بنا وبأمتنا وتنصب اسرائيل دولة امبريالية قائدة في المنطقة العربية، تحت اسم التطبيع والسوق الشرق أوسطية؟

هذا هو السؤال.. الذي لابد أن يجيب عنه اليسار المصري والعربي وكل القوى الوطنية.. ومن خلال الأعمال لا الأقوال.

الملف الكامل

للأزمة في المنظمة المصرية لحقوق الانسان

لماذا فشل اجتماع يناير ١٩٩٤ ؟

مدحت الزاهد

سوف تظل وقائع ماجرى بدار نقابة الصحفيين يوم الجمعة الحزينة ٢٨ يناير ١٩٩٤ والذى كان محددا لعقد الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان محفورة في ذاكرة من تابعوا الأحداث المؤسفة لهذا الاجتماع، والتى انتهت إلى انسحاب ثلث اعضاء الجمعية العمومية.

قبلها كان **عادل عيد** عضو مجلس الأمناء، والنائب السابق المستقل بمجلس الشعب، قد نجح بعد ساعات من طلب الكلمة من الوصول إلى المنصة ليعبر بحرارة عن أحد جوانب الأزمة قائلا: أنه قبل كل انتخابات تطالب المعارضة الحكومة بتنقية الجداول حتي تعبر الانتخابات عن الإرادة الحرة للمواطنين بغير تزوير، وبالطبع يرفض الرئيس مبارك

ونحن في هذا الاجتماع الخاص بمنظمة معنية بحقوق الإنسان نسمع منذ ساعات اتهامات تزوير استمارات العضوية وطعون في صحة النصاب، دون أن يعبأ أحد حتى بتكذيب ما أثيرا.

وقد بدت قدرة عادل في الوصول إلى الميكرفون في هذا اليوم بمثابة انتصار ، فقد عز الميكرفون على معارضى بعض سياسات مجلس أمناء المنظمة، فلم يتمكنوا منه إلا لبضع دقائق بعد بضع ساعات من طلب الكلمة، بينما لم يتمكن **حلمى شعراوى** و**هانى شكر الله** عضوا المجلس اللذان قدما استقالتهما احتجاجا على بعض سياساته من الوصول إلى الميكرفون أصلا! في حين لم يحضر الجمعية عضوان أخران استقالا من المجلس هما **د.نادر فرجانى** و**د.أحمد عبد الله**.

قبل **عادل عيد** كان **حسين عبد الرازق** مقرر لجنة تلقى الطعون، -التى تشكلت بطلب من أعضاء الجمعية العمومية ووافق عليه المكتب التنفيذى- قد تمكن بعد ساعات من طلب الكلمة من الحديث فأكد أنه فرجىء مع **محمد فائق** رئيس اللجنة والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بحضور أكثر من ١٣٠ عضوا في هذا الاجتماع بالمخالفة للقواعد التى وضعتها اللجنة، تطبيقا للائحة المنظمة نفسها!.

وقد ذهب هذا الجزء من حديث **حسين عبد الرازق** مع الريح، وإن كان لحديثه بقية سوف يأتى الكلام عنها.

كان الاجتماع قد بدأ بكلمة **لمحمد ابراهيم كامل** رئيس المنظمة المصرية

محمد فائق.. أهمية الوحدة والوفاق



استقبلها الحضور بحفاوة بالغة تقديرا لدور الرجل ومكانته وباعتبارها آخر دورة له فى موقع الرئيس. ثم كلمة لمحمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية حيا فيها دور المنظمة المصرية وأشار فيها إلى دور حركة حقوق الإنسان فى حماية الحريات وأهمية الوحدة والوفاق فى حل مشكلات المنظمة.

بعدها تصاعدت مظاهر التوتر مع كلمة بهى الدين حسن، امين عام المنظمة، فبعد أن عدد انجازات المنظمة فى الدفاع عن حقوق الإنسان- التى لم تكن محل خلاف فى هذا الاجتماع- وصف معارضى مجلس الأمناء بأنهم أصحاب «الآمال المحبطة» وقارن بين سلوكهم وسلوك الحكومة، وقال إن سلوك الأخيرة كان «أنبل» و«أشرف» من سلوكهم، فترددت فى القاعة هتافات ضد، ومطالب للمنصة بالتزام آداب الحوار.

قضايا الخلاف

ولعل من المناسب الآن قبل متابعة أعمال الجمعية العمومية العودة إلى الخلاف لتسليط الأضواء على بعض مظاهر الأزمة التى أحاطت بالمنظمة ثم أصبحت تمسك بتلابيبها بعد اجتماع ٢٨ يناير ١٩٩٤.

ويشمل ملف الأزمة قضايا أساليب القيادة واتخاذ القرار، وتصور بناء المنظمة فى علاقتة بالقوى السياسية والحزبية فى المجتمع، والتمويل الأجنبى والصلة بمنظمات حقوق الإنسان الدولية ، وقضايا تطور المنظمة بين ثلاثة تصورات المنظمة المغلقة (المعتمدة على فريق من المحترفين) **والمنظمة الائتلاف أو الجبهة** (المعتمدة على برنامج حد أدنى للحريات بين قوى المعارضة) **والمنظمة العضوية** (القائمة على بناء تيار شعبى وديمقراطى لحقوق الإنسان). ثم أخيرا الخلاف حول التزوير الذى حدث فى النصاب القانونى للجمعية العمومية.

ومثل هذا الاستعراض يبدو ضروريا لكشف المفارقة بين الدور الهائل الذى كانت تقوم به المنظمة فى الدفاع عن حقوق الإنسان، وهو الدور الظاهر للعيان، وبين عوامل الضعف التى كانت تنخر داخلها، مهددة هذا الدور نفسه بالتراجع كما حدث بعد اجتماع ٢٨ يناير ١٩٩٤، وأيضا لكى يرى القارئ كيف نفذ دعاة حيدة المنظمة واستقلاليتها وضبط عضويتها عكس خطتهم، ثم تحولوا أسرى الخطة المضادة!!

استقالات مسببة

وبعض مظاهر هذه الأزمة يمكن التعرف عليها من الأسباب الواردة فى استقالة خمسة من أعضاء مجلس الأمناء على فترات، منذ أن انتخبت الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٣١ مايو ١٩٩١، ١٥ عضوا للمجلس الجديد. والاعضاء الذين تقدموا باستقالات مسببة متتابعة هم **د.نادر فرجانى فى ٢٤ ابريل ١٩٩٢. وحلمى شعراوى ود.أحمد عبد الله وعبد الله خليل فى ١٣ مايو ١٩٩٣- وقد سحب عبد الله خليل فيما بعد استقالته- وهانى شكرا الله فى ١٠ يناير ١٩٩٤.**

ورغم أن نص استقالة د.نادر فرجانى لم يكن من الأوراق التى أتيح لى الاطلاع عليها إلا أن خطابه إلى محمد فائق رئيس لجنة التظلمات التى تشكلت باقتراح من اعضاء فى الجمعية العمومية، بشأن ما أثاره تقرير المكتب التنفيذى عن دوره فى جنة العضوية يكشف بعض هذه الأسباب:

«إن طلبات العضوية وسجلاتها لم تكن أبدا فى حيازتى، وبالطبع لم أقترب منها بعد استقالتى فى أبريل ١٩٩٢، وإنما كانت الطلبات والسجلات دائما فى حيازة الأمين العام وأمين الصندوق، وتقع عليهما بالتالى مسئولية أي تلاعب فيها، فى أى وقت من الأوقات.

إن أحد اسباب استقالتى من المنظمة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ كما شرحت فى رسالتى لأعضاء الجمعية العمومية السابقة، هو إدمان الأمين العام وأمين الصندوق للتزوير فى صحة الاجتماعات، وفى محاضرها، وفى وثائق المنظمة عامة، ولدى وثائق مكتوبة تثبت هذا النمط من السلوك قبل استقالتى ، ولكنهما يأبيان فى تخبطهما الأخير إلا أن يقدما دليلا جديدا على تلاعبهما بأهم سجلات المنظمة تلك الخاصة بالعضوية».

ونلاحظ هنا أن استقالة د.نادر فرجانى قد اتصلت أيضا وفقا لما كان مستدارلا بالموقف من التمويل الأجنبى، ويشير تقرير مجلس الأمناء إلى امتناعه عن التصويت عند مناقشة الأمر.

كما نلاحظ أن تقرير مجلس الأمناء لم

محمد ابراهيم كامل.. تقدير لدوره ومكانته



دعاة إستقلال وحدة والمنظمة

ضبط العضوية نفذوا خطة

يذكر الأسباب التى أوردها د.نادر بل أشار إلى أن هذه الاستقالة قد تمت فى أعقاب نقد وجهه له المجلس إثر انفراده بإعلان بلاغ صحفى عن مهمة بعثة شكلتها المنظمة لمتابعة أوضاع المصريين فى كل من العراق والكويت، ويلمح التقرير إلى انحياز د.نادر للجانب الكويتى.

واستقالة جماعية

فى خطاب الاستقالة المؤرخ فى ١٣ مايو ١٩٩٣ وجهه ثلاثة من أعضاء مجلس الأمناء هم **حلمى شعراوى ود.أحمد عبد الله وعبد الله خليل**(وقد سحب الأخير فيما بعد استقالته) إلى **محمد ابراهيم كامل** رئيس المنظمة يؤكدون أن «اضطراب العمل ناشىء من السلوك الفردى المستمر من قبل أمين عام المنظمة ومايفرضه بأسلوب أو بآخر لتمرير الكثير من التصرفات عبر المكتب التنفيذى وبحيث لاتصل معظم أمور المنظمة الهامة لمعالجة حقيقية وديمقراطية فى مجلس الأمناء».

ثم يذكرون بعد ذلك ٥ أسباب تدفع للاستقالة.

ديمقراطية القرار

* انشغال الأمين العام وجهاز الأمانة والمكتب التنفيذى بالاتصالات الدولية فقط، دون أي نشاط يشترك فيه أعضاء المنظمة سواء بالخطاب أو بالنشرة أو بالنشاط العام..الخ.

* اتهام الأمين العام الدائم لأعضاء المنظمة ولجانها ولاعضاء مجلس الأمناء بعدم النشاط والاستجابة مما لايدعوه إلى تكرار محاولات التنشيط أو التفاعل مع قاعدة عضوية المنظمة.

* تكليف عدد من أعضاء مجلس الأمناء (هم الثلاثة المستقيلين) بالاعداد لجمعية عمومية استثنائية في سبتمبر. (وقد رأت اللجنة أن تعد تقريرا عن المناقشات الواجبة للائحة ..تعرض في عملية ديمقراطية واسعة علي أعضاء المنظمة -ليأتي اجتماع الجمعية العمومية الاستثنائي مثمرا، خاصة وأنه كان ثمة خلافات واسعة فى اجتماع مجلس الأمناء حول كثير من المبادىء المطلوب تأكيدها فى اللائحة، وذلك فى محاولة لحصار رغبة الأمين العام وعدد من أصدقائه فى المكتب التنفيذى فى تضييق هامش الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة. وقد فوجئنا ونحن بصدد هذا الإعداد بالسيد الأمين العام يعد من جانبه هو لاجتماع الجمعية العمومية الاستثنائي متجاهلا اللجنة الثلاثية التى شكلها مجلس الأمناء وجهدهم فى عمل ديمقراطي يتفق ومكانة الأعضاء وسمعة المنظمة الديمقراطية.

تعبئة التكتلات

وتحذر الاستقالة فى موضع آخر من تعبئة بعض التكتلات هنا وهناك لمصالح فردية تتعلق بالتصويت فى الجمعية التالية، وهو ما يتطلب تشكيل لجنة لمراجعة قواعد العضوية التى انضمت بعد الجمعية العمومية الأخيرة وفقا للائحة.

ثم تشير الاستقالة إلى خلافات أخرى داخل المجلس حول مشروع اللائحة «الشخصية» الجديدة للمنظمة التى يؤكدها مشروع اللائحة (الذى تعلمون أننا مختلفون بشأنه حيث يرى بعضنا أنه يغلق المنظمة ويعزل نشاطها عن قوى هامة فى المجتمع ويجعلها أقرب إلى فرع للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ولذا سنحتكم جميعا بهذا الشأن للجمعية العمومية ، فلها الحق أن تقر للمنظمة الشخصية التى تراها.)

التمويل الأجنبى

ويلجأ السيد الأمين العام إلى مسائل لائحية للانفراد بالقرار وتهميش مجلس الأمناء. ولعل أقرب شكل لذلك هو أن آخر ما اتفق عليه مجلس الأمناء بشأن التمويل الأجنبى هو أن يعرض كل حالة على حدة على مجلس الأمناء للمراقبة عليها مع التحذير من عدد من المؤسسات الأجنبية تحديدا، ومع ذلك فقد علمنا أن طلب المال واحضاره مسجلا باسم الأمين العام وأمين الصندوق كأشخاص فى المكتب التنفيذى، دون أى سابق مناقشة حول المصدر أو التوقيت

كلينتون-الأسد

ونعود الآن لما أثاره **حسين عبد الرازق** حول التمويل، فذكر أن الشروط التى وضعها المجلس جيدة، لكنه عبر عن مخاوفه من أين يكون البيان الصادر عن المنظمة، عشية لقاء الرئيس الأمريكى **كلينتون مع الرئيس السورى حافظ الأسد** باكورة التأثير السلبى للمعونات، إذ دعا البيان الرئيس الأمريكى للضغط على الرئيس السورى للإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان فى سوريا..

عادل عيد

فشلت محاولات الشيوخ للتهدئة تحت ضغوط أنصار الانتخابات الآن

حلمى شعراوى
استقالة جماعية



تنقية الجداول.. حتى فى منظمة حقوق الانسان





نبيل الهلالي
تحذير من الانقسام

وحيا حسين عبد الرازق المنظمة العربية التى رفضت التوقيع على هذا البيان، وقال أنه مع إدراكه للطبيعة الاستبدادية للنظام السورى لم يفهم مغزى التوقيت أو توجيه الخطاب للرئيس الأمريكى خصوصا وأن قضية هؤلاء المعتقلين قديمة، ولم تتم عشية اللقاء، كما أنه ليس من المألوف أن تخاطب المنظمة المصرية جهات دولية فى أوضاع خارج نطاق عملها، كما كان بوسعها أن تنظم من قبل حملة ضغط مصرية وعربية وحتى مع المنظمات العالمية للإفراج عن المعتقلين فى سوريا.

تزوير فى أوراق العضوية

وفى ١٠ يناير ٩٤ تقدم **هانى شكر الله** إلى **محمد إبراهيم كامل** استقالته التى ذكر فيها «والاستقالة الآن، ولم يبق من عمر المجلس الحالى سوى أسبوعين، إنما تعبر عن توصلى لقناعة عميقة بأن المجموعة القائمة على هذا المجلس قد وصلت بالمنظمة إلى حالة من التدهور والتحلل التنظيمى تهدد مستقبلها المباشر بأفدح المخاطر وتضع استمرارها كمدافع عن حقوق الإنسان في بلادنا موضعا للتساؤل.. وقد تم هذا عن طريقين تقليديين: الأول هو استبعاد وإبعاد العضوية الفاعلة، ومقاومة أى مسعى لمقرطة المنظمة وإطلاق مبادرات اعضائها، والثانى هو إغراق المنظمة بعضوية ورقية غير فاعلة ومحدودة الوعى والالتزام بمبادىء حقوق الإنسان، ولكن قائمة على الولاءات الشخصية، تستدعى أساسا للانتخابات سواء فى الفروع أو فى الجمعية العمومية للمنظمة.)

وفى موضع آخر يشير إلى أنه منذ انفجار الأزمة التى أدت إلى الاستقالة الجماعية فقد بذل جهودا فى دعوة اعضاء المكتب التنفيذى للتعامل بصورة محترمة مع الخلافات والامتناع عما شرعوا فيه من حملة تشهير شخصي بالمستقيلين، ودعوة الزملاء أنفسهم للتراجع عن استقالاتهم، واقتراح تنظيم ورشة عمل لمناقشات المشكلات والحلول أو بلورة تصور استراتيجى لاتجاهات تطور المنظمة.

ورغم بعض التقدم المحدود استمرت أساليب التشهير بالمعارضين عبرالتشكيك في صدق نواياهم ودوافعهم، وتكريس آليات الاستبداد والتحكم، وتحويل الأمانة العامة لأداة طيعة فى أيدى الأمين العام وموثوقيه..الخ.

ثم يلاحظ **هانى شكر الله** أن هذه الأساليب قد بلغت منتهاها مع اقتراب موعد عقد الجمعية العمومية ومن ذلك إصرار المكتب التنفيذى على تحديد فترة لتسديد الاشتراكات (تنتهى فى ٤ ديسمبر) ومنح الفروع حق تلقى الاشتراكات والاحتفاظ بها (وقد أصبحت ١٣ بعد أن كانت٢). ثم يشير هاني إلى إحدى المفارقات بذكر نتائج عملية فحص أولية قام بها لاستمارات العضوية اثبتت

«وجود ٢٧٠ استمارة مخالفة تتضمن التعديل المكشوف للتاريخ من ٩٣إلى ٩٢، تسديد طلبات العضوية بتواريخ سابقة على شهر ٧ عام ٩١ علي استمارات لم تظهر إلى حيز الوجود إلا بعد هذا التاريخ(كانت المنظمة قد عدلت نموذج استمارات العضوية، وطبعت نماذج جديدة، وجد عليها طلب العضوية فى تاريخ سابق على أعداد هذه النماذج!) وقبول عضويات مزكاة تزكية واحدة في مخالفة صريحة لقرار الجمعية العمومية باشتراطات تزكية عضوين عاملين إنما تشكل مؤشرا قاطعا على عدم مراعاة لجنة العضوية في مجلس الأمناء ووحدة العضوية في الأمانة العامة للحد الأدنى من مقتضيات أداء واجبها، وتضع كل إجراءاتها وما ترتب عليها من إجراءات للجمعية العمومية موضعا للشك بصورة تحتم تحقيقا وفحصا محايدا ومدققا.

> قضايا الخلاف:
> آفاق تطور المنظمة..
> التمويل الأجنبى..
> أساليب القيادة..
> فى حل الخلافات
> النصاب القانوني
> للجمعية العمومية



صلاح عيسى
متشائم محترف

تصعيد

وقد رد المكتب التنفيذى بسرعة فائقة على ملاحظات العضو المستقيل بشأن صحة العضوية، فذكر أنها مخالفات إدارية شائعة، تنسحب على مئات الاعضاء، قبل هذا التاريخ، وتم تجميد عضوية مئات من أعضاء المنظمة من بينهم صلاح أبو سيف وآخرين كما ذكرت نشرة حقوق الإنسان، الصادرة من المنظمة (العدد ١٤) أن لجنة العضوية قد قبلت عضويتهم في المنظمة! وكذلك آخرين يحتفظون بخطابات من لجنة العضوية تقر عضويتهم، مما أثار شكوكا من أن تكون بعض استمارات العضوية القديمة قد تعرضت للتلف بعد ملاحظات **هانى شكرالله**-لاثبات أن ذلك مجرد خطأ إدارى شائع ومعتمد، بل إن المفارقات قد بلغت ذروتها عندما تم تجميد عضوية **هانى شكرالله** نفسه وعدد من أعضاء مجلس الأمناء «لعدم استيفاء الشروط»، مع أن هذا الاستبعاد كما

لاحظ هانى فى خطابه لمحمد فائق يطعن في شرعية الذين اتخذوا القرار نفسه، وكل المجلس المنتخب عن جمعية ٣١ مايو ١٩٩١!

ويذكر تقرير مجلس الامناء أن عضوية المنظمة قد تضاعفت فى هذه الدورة وبلغت حوالي ٢٣٠٠ عضو. وقد توقف **صلاح عيسى** فى اجتماع الجمعية العمومية أمام كلمة «حوالى» وقال إن لغة الأرقام ومصداقية التقارير الصادرة عن مجلس الأمناء لاتعرف كلمة «حوالى» هذه، التى يقرأها لأول مرة فى تقرير يشير إلى رقم العضوية!

متشائم محترف

ولعل هذا أحد اسباب **صلاح عيسى** التى دعته إلى مصارحة حضور اجتماع ٢٨يناير١٩٩٤ بأنه قد تحول بعده إلى «متشائم محترف» خصوصا بعد أن سمع تهديدات عالية الصوت بضرب الأقلية التى ينتسب إليها بالأحذية وخصوصا أيضا أن أول كرسى كان قد طار فى الجو فور طلبه للكلمة. ولم تشفع له حتى نقطة النظام في أخذ الكلمة، وهو لم يفهم ولم يفهم- حتى الآن- أن الهتافات ضد أصحاب العقائد والفكر، ومشهد مفتولي العضلات من لجنة النظام- معظمهم ليس عضوا بالمنظمة- مجرد نتاج نوبة حماس لحقوق الانسان..

مخالفة لائحية

نعود الآن إلي جمعية ٣١ مايو ١٩٩١ فقد اقترح عليها مجلس الأمناء نفسه بعض القيود من أجل تحديد العضوية العاملة، وعدم إغراق المنظمة بالعضوية الورقية، أو بانضمام عضويات لاتؤمن بحقوق الإنسان وتنال العضوية تلقائيا بمجرد تحرير الاستمارة، فاشترطت التعديلات تزكية عضوين للمرشح الجديد، مع تحديد حق العضو في ترشيح ٥ فقط فى العام، وحددت شروط الانتقال من العضوية المنتسبة الى العاملة فى النص التالى: «يقبل طالب العضوية بالمنظمة- حال قبول طلبه- عضوا منتسبا لمدة عام، ويكتسب العضوية العاملة بعد ذلك ، بقرار من لجنة العضوية والتنظيم بشرط مساهمته في نشاط المنظمة والتزامه بمبادىء حقوق الإنسان، ويحق للعضو المنتسب الذى ترفض لجنة العضوية والتنظيم منحه العضوية العاملة التظلم من قرار اللجنة إلى مجلس امناء المنظمة».

مناورة

ووفقا للمعارضة فإن الذين اقترحوا هذا النص، هم أنفسهم وبسبب ضرورات التعبئة، هم الذين ضربوا به عرض الحائط، فلم يستدل على قرارات تنظيم الانتقال من العضوية المنتسبة إلى العضوية العاملة ، ولا حتى من رقم وثيق للعضوية اكتفاء «بحوالى».

وفى حقيقة الأمر فإن اللجنة التى تشكلت بطلب من أعضاء الجمعية العمومية، قد تعاملت مع كشوف العضوية بمرونة شديدة فلم تطلب مايثبت القبول كعضوية منتسبة أو شروط وأسباب الانتقال للعضوية العاملة، واكتفت بتواريخ قرارات لجنة العضوية بقبول العضوية، مع حساب مدة ١٨ شهر لاكتساب حق الحضور فى الجمعية وفقا للائحة التى تنص على عدم الانتقال إلي العضوية العاملة قبل عام ثم تشترط ٦ شهور لاكتساب

حسين عبد الرازق

لا لدعوة كلهنتين للضغط على الاسد



استقالات ...

لثلث أعضاء المجلس

تلقى الضوء

العضوية العاملة من أجل المشاركة فى الجمعية العمومية. والحديث فى هذا المجال طويل، وإن كان أبرز مثال عليه تلك الاستمارات المدون عليها تاريخ طلب العضوية فى موعد سابق على طبع الاستمارات!!

فراغات السياسة

ويكفى هنا عن الخلافات الخاصة بالعضوية بعد الخلافات الخاصة بالتمويل الأجنبى، وأساليب القيادة، لنصل إلى آخر الخلافات الخاص بالفراغات التى أثيرت حول محاولة اغتصاب تتعرض لها المنظمة، من قبل السياسيين والاحزاب والتى كانت كما لاحظ كاتب هذه السطور في حديثه أمام اجتماع ٢٨يناير أساس التعبئة في جمعية ٣١ مايو ١٩٩١ ضد الوفد، وأساس التعبئة فى هذه الجمعية أيضا ضد معارضي المجلس من ماركسيين وديمقراطيين ومستقلين وعناصر ناصرية. وأساس محاولة افتعال نزاع ناصرى- ماركسى للتمويه على الملاحظات المبدئية الموجهة لبعض جوانب سياسة المجلس بما فيه من مختلف التيارات. لقد صور الأمر وكأن هناك عملية اغتصاب من قبل الاحزاب، فطرحت شعار تقييد العضوية لحماية المعبد، ولكنها ، ولأن معظم عضوية المنظمة حزبية، كانت تلجأ لاستعداء كتلة علي كتلة لحماية كهنة المعبد.

وكان **حسين عبد الرازق** قد سجل أمام الاجتماع أن الأحزاب قد قدمت الدعم للحفاظ على حيدة واستقلال المنظمة، وأنه بحكم مسئولياته فى الأهالى-سابقا- واليسار الآن قد عمل على نشر كل ما يصل من مواقف وبيانات المنظمة بما تستحقه من تقدير واحترام.

كما دلل كاتب هذه السطور على الفزاعات ضد السياسة والحزبية بنص التعديل الذى كان مقترحا على اللائحة والذي يحظر على اعضاء الهيئات القيادية فى الأحزاب الترشيح لمجلس الأمناء، طارحا السؤال عن الموقف من د.**محمد عصفور** عضو الهيئة العليا للوفد، والذى يناضل من أجل الحريات وحقوق الإنسان، قبل ولادة أغلبية هذا الجيل، من قيادى المنظمة فيما لو رشح نفسه للعضوية. والحقيقة أن المنظمة المصرية لحقوق الانسان هى بنت نضال القوى الديمقراطية فى مصر، وليس ملكا لمجموعة من كهنة المعبد.

وثائق

ونلاحظ أن أول نقطة وردت فى تقرير

مجلس الأمناء حول معالجة نواقص عمل المنظمة قد أشارت إلى :

١- التمسك باستقلالية المنظمة عن كافة الأحزاب والتيارات السياسية ووضع الضوابط التى تحد من دور السياسيين فى هياكلها القيادية.

٢- تعزيز الطابع المهنى للمنظمة القائم على طاقم من المحترفين المتفرغين وتوفير فرص التدريب لهم لرفع كفاءاتهم. ثم يشير التقرير فى الفقرة التالية إلى نزوع بعض أعضاء المجلس للانسحاب.. وضغوط التسييس عند البعض الآخر، وفي النقطة التالية إلى تزايد العضوية التى تغلب الاعتبارات السياسية والحزبية على اعتبارات مبادىء حقوق الإنسان بما يهدد بتحويل المنظمة لساحة صراعات لاصلة لقضية حقوق الإنسان بها..

وما ورد في هذه الوثائق قد تحول إلى شعارات يرددها بعض الحزبيين ضد الأحزاب والسياسة والشيوعية فى اجتماع مخصص لحقوق الانسان.

كما تضمنت هذه المعانى نفسها في كلمة الأمين العام فى افتتاح الاجتماع.

ضد السياسية

كما أن تعليق بهى الدين حسن (من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان) على الورقة التى قدمها هانى شكر الله لورشة النقاش (التصورات والخيارات الاستراتيجية أمام المنظمة فى اللحظة الراهنة) يعكس نفس هذه النزعة المعادية للسياسة والسياسيين، فبهى يستشهد بهذا النص من ورقة هانى (السعى إلى بلورة سياسة حقوق الإنسان كتيار فاعل ومؤثر فى المجتمع) ليدلل به على رغبة هانى فى (تسييس حقوق الانسان) ثم يستشهد بنص لهانى يذكر فيه (قبول التحدى لشق طريق ثالث يشكل بديلا ممكنا وانسانيا لطرفى الاستقطاب الدموى فى المجتمع) يؤكد به رغبة هانى (فى انخراط المنظمة فى الصراع السياسى) ثم يستشهد بنص لهانى يشير فيه «إلى عدم الاكتفاء بالكشف عن الانتهاكات والمطالبة بوضع حد لها، ولكن أن تلعب المنظمة دورا بارزا فى خلق المناخ الوحيد المؤهل بالفعل لأن يحول دون الانتهاكات ويحمى حقوق الإنسان) لكى يبرهن فيه على رغبة هانى فى استخدام المنظمة (لتغيير النظام السياسي).

ويبدو من ورقة بهى ما تقوم به المنظمة من نشاط لاصلة له بالسياسة مع أنه وفقا للائحة المنظمة والبيانات الصادرة عنها يمكن احالتها لأقرب محكمة تفتيش.

أسلحة محرمة

والواقع أن ورشة العمل كانت تبدو الفرصة الأخيرة لقطع الطريق على الأزمة التى كانت تؤدى لاستقالات متتابعة، ولكن أجواء التعبئة التى صاحبت ولحقت الورشة أفسدت هذه المحاولة، بل أكثر من ذلك فقد تم استحضار أشباح التنظيمات السرية للتشكيك فى نوايا من ينتقدون المجلس رغم أن هذا الاتهام نفسه كان قد لاحق فى فترات قريبة المروجين له الآن، ورغم انقسام المتهمين بين مختلف الآراء. ناهيك عن انعدام الصلة بين هذا الأمر وبين النقاش الجارى الذى كان من الواجب إتاحة فرصة ديمقراطية لتطوره بغير استخدام أسلحة لاينبغى أن ترفع فى منظمة لحقوق الإنسان. وكان يمكن للنقاش، الذي بدأ بالورشة، أن يصل إلى نتائج أعلى من كل الأوراق المقدمة إليه، فرغم نقد هانى لتصور «المنظمة المغلقة» والمنظمة «الائتلاف (والجبهة» فإن وقائع ماجرى في ٢٨ يناير وماأثاره حول مترطة المنظمة وتفعيل العضوية، كان أكثر أهمية من تخفيف القيود عليها، ويؤكد أن توسيع العضوية بغير ضوابط، ينطوى هو الآخر على مخاطر، بصرف النظر عما أدى إليه الطابع اللاديمقراطى فى ممارسة الخلاف، وأحد الجوانب التى تكشف الطابع اللاديمقراطى في الخلاف، أن نقاد هانى بشأن توسيع العضوية قد وسعوها بصورة تتجاوز ما كان يرغب فيها

وفى حقيقة الأمر فإن أيا من هذه الأوراق لم تكن نصا مقدسا، بل كان يمكن أن تكون فرصة لحوار، لو توفر لها المناخ الصحى، ولكن هذا الحوار أجهض. وبدأ الاستعداد لعقد الجمعية العمومية فى مناخ ملغوم.

محاولات الشيوخ

وقد حاول شيوخ وشباب المنظمة وقد أدركوا مدى استحكام حلقات الأزمة نزع فتيل الانفجار وإتاحة الفرصة لتنقية الأجواء والجداول!

فتقدم **خالد محيى الدين ومحسنة توفيق وأحمد نبيل الهلالى وصلاح عيسى ورضوان الكاشف وحلمى شعراوى ويحى فلاشى وليلى الجبالى** وغيرهم باقتراحات لتأجيل الجمعية لفترة محدودة وتشكيل لجنة حكماء لمعاونة المجلس فى تجاوز الأزمة، وتم رفض الاقتراح، وتقدم بعدها عدد من الكتاب والفنانين والباحثين باقتراحات مماثلة دون جدوى وقد كان التأجيل ضروريا كما أشار **صلاح عيسى** أمام الاجتماع، لأن نشاط المنظمة ينبغى أن يقوم على مبدأ التوافق، ولاتحكمه روح الأغلبية والأقلية، خصوصا عندما تزايد الشكوك حول اصطناع هذه الأغلبية.

وفى صباح الاجتماع بذل **فريد عبد الكريم** وبعض القيادات الناصرية جهودا كبيرة لاحتواء الأزمة التى حاولت بعض الأطراف افتعالها والانضمام لدعوة التأجيل.

ونحن الآن قد اقتربنا من ساعة الصفر حيث بدأت الجمعية في الساعة الثانية واستمرت حتى الماشرة دون أن تتمكن من معرفة القضايا التى يدور حولها الخلاف، غير إشارات عابرة وردت فى أحاديث المعارضين الذين ركزوا على أهمية الوفاق. وقدموا طعونا فى صحة الانعقاد، غطت عليها أصوات «الانتخابات. الانتخابات» «مش عايزين مناقشة» «إنسانية مش سياسية ولاحزبية»

كلمة الختام

وقرب الختام حاول **نبيل الهلالى** الحائز على جائزة المنظمة لحقوق الإنسان كشخصية عام ١٩٩١، انقاذ ما يمكن انقاذه، فحذر من الانقسام، وأشار إلى أن هذا الانقسام هو السبيل أمام المعادين لحقوق الإنسان للسيطرة على المنظمة والاستيلاء عليها. وحذر من تكرار تجربة نقابة المحامين فى منظمة حقوق الإنسان، ودعا إلى تكاتف القوى لانقاذ المنظمة من الهاوية التى تكاد تنحدر إليها ودعا إلى تأجيل الجمعية وتشكيل لجنة حكماء معاونة للمجلس، وقال أنه لايهدد ولكن هذا الجو الردىء سوف يدفعه للانسحاب.. وكانت مجموعات كبيرة قد شرعت قبلها فى الانسحاب من الاجتماع، ثم انسحبت مجموعات أخرى بعد رفض اقتراح **الهلالى** بل إن ما بقى في الاجتماع رفض اقتراحا **لبهى الدين حسن** للتحديد للمجلس الحالى دورة كاملة لمدة عامين، كما رفض اقتراحا **لعبد العظيم المغربى** بالتأجيل.

ثم بدأت عملية الاقتراع، وتم تصويت مئات بالتوكيل(!) وثبت وجود ٢٥ بطاقة انتخابية زائدة،- بخلاف المطعون عليها بالتزوير- وأعلنت النتيجة رغم تعديلها أكثر من مرة دون إثبات اعتراض المرشحين الذين حضروا الفرز..

وبدت هذه النهاية المأساوية منسجمة مع وقائع الجمعة الحزينة ٢٨ يناير ١٩٩٤.

اليسار تنشر أخطر تقرير صحفى من اسرائيل حول الخيار النووى فى الشرق الأوسط

القنبلة النووية الاسرائيلية

بقلم: اسرائيل شاحاك
أستاذ الكيمياء
بالجامعة العبرية بالقدس

نائب رئيس الأركان:
اسرائيل ستلجأ لكل الوسائل لمنع ظهور قوة نووية عربية

ضابط المخابرات جازيت:
دور إسرائيل هو حماية الأنظمة العربية،ومنع امتداد الحماس الأصولى الدينى

نائب الكنيست منيح:
اسرائيل قد توجه ضربة نووية لإيران بعد النجاح فى انهاء الصراع مع العرب

الخبير الاستراتيجى فيلدمان:
مساعدات اسرائيل لايران ساهمت فى برنامجها النووى .
الطموح النووى لمصر وليبيا يمثل تهديدا «طفيفا»!

شلومو أهارونسون:
اسرائيل عاجزة عن شن حرب تقليدية ضد إيران

مدير الاذاعة الفارسية:
الفرصة سانحة للاطاحة بالنظام الايرانى على يد قوى داخلية قريبا

رئيس تحرير «معاريف»:
الدعوة الى تطبيق حظر شامل على يران

خبير الشئون النووية بروش:
الخيار النووى أهم أدوات الدفاع الاسرائيلى

لسنوات عديدة، انكرت إسرائيل انها صنعت القنبلة الذرية، رغم تزايد الأدلة الدامغة على ذلك. أما الآن، فقد أصبحت الترسانة النووية الاسرائيلية بعد الاعتراف بوجودها، أهم الحقائق التى تلقى بظلالها على المشهد السياسى بمنطقة الشرق الأوسط.

وبينما كان الجميع فى اسرائيل مشغولين بمناقشة دور هذه الأسلحة، كانت الولايات المتحدة تتجنب حتى التلميح، الى «القوة الخامسة نوويا» على مستوى العالم. وفيما كان دافعو الضرائب الامريكيون يساهمون فى المشروع النووى الاسرائيلى، كانت الصحف تطلق التحذيرات من «التهديد» النووى لدول أخرى فى المنطقة . وفى اسرائيل. كان هذا التهديد، والالتزام الوطنى بأن تظل الدولة هى القوة النووية الوحيدة فى المنطقة، تبريرا كافيا لتطوير القنبلة، بل وامكانية استخدامها فى المستقبل.

وفى ١٧ أبريل ١٩٩٢، أعرب نائب رئيس الأركان الاسرائيلى، الجرال أمنون شاهاك- ليبكين- عن اعتقاده بأن على اسرائيل أن تمنع وجود قوى نووية فى المنطقة، وقال «أعتقد أن على دولة اسرائيل أن تجند كل طاقتها، وتحشد كل جهودها، لمنع النمو النووى لأية دولة عربية أيا كانت» وعندما سئل الجنرال «حتى لو تطلب الأمر استعمال القوة؟!» رد بحسم «فى رأيى، كل الوسائل التى تخدم هذا الهدف مشروعة الاستخدام». وبكل الوضوح ، لم يستبعد نائب رئيس الاركان فكرة أول هجوم نووى إسرائيلى.

أما الآن، فالهدف الأكثر احتمالا لهجوم عسكرى اسرائيلى، سواء كان بالأسلحة التقليدية أو النووية، لم يعد عربيا ، بل ايرانيا. وقد كانت هناك فكرة واسعة الانتشار، قدم البعض عليها أدلة قوية، بأن اسرائيل تشكل حلفا معاديا لإيران ، تدعمه الولايات المتحدة مباشرة أو عن طريق حلفاء.، ويسعى لاثارة الاضطرابات، والقضاء على القوة النووية الايرانية. ولايمكن تفسير السياسة الاسرائيلية الجديدة، المضادة لإيران، إلا فى ضوء سياق كامل من اهدافها للسيطرة على المنطقة.

الاستراتيجية الجديدة

أما أهداف ومدى الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة، فقد شرحها الجنرال شلومو جازيت، الضابط السابق بالمخابرات العسكرية. والمعروف أن المخابرات العسكرية الاسرائيلية تعتبر أهم المتنافسين فى ساحة المخابرات الاسرائيلية، والتى تضم «الموساد» ، ومجال عملها فى المناطق المحتلة وخارج اسرائيل، و«شاباك» وهى جهاز الأمن العام المختص بالعمل داخل الأرض المحتلة، وهناك أيضا الحزام الأمنى فى جنوب لبنان، والمخابرات العسكرية، التى تعد فرعا من فروع الجيش، ويقوم قائد المخابرات العسكرية بابلاغ رئيس الوزراء عن نشاط هذه المجموعات، فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية.

وبعد تقاعده، أصبح جازيت،. عضوا فى مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، فى جامعة تل أبيب. وبدأ ينشر العديد من

المقالات حول المخابرات وقضايا الاستراتيجية، تميزت ببعد النظر ومصادرها رفيعة المستوى.

«وان مهمة اسرائيل الاساسية لم تتغير مطلقا، وستبقى ذات أهمية بالغة. وموقع دولتنا الجغرافى فى قلب الشرق الأوسط العربى المسلم يحدد مصير اسرائيل، لتصبح الحارس اليقظ على الاستقرار فى الدول المحيطة. ودورها يملى عليها أن تحمى الأنظمة القائمة، وأن تتلافى أو توقف نمو التطرف، وأن تمنع امتداد الحماس الأصولى الدينى، ولإسرائيل «خطوطها الحمراء»، التى تمتلك قوة ردع قادرة، بفضل احداث القلق فيما وراء الحدود. وهذه الخطوط الحمراء ليست مرسومة بوضوح، ولامحددة بدقة، والغرض منها هو تحديد التطورات الاستراتيجية أو التغيرات الأخرى التى تحدث فيما وراء حدود اسرائيل، والتى قد تشكل تهديدا لن تتسامح معه اسرائيل، حتى لو اضطرت لاستخدام«كل» قوتها العسكرية من أجل منعها أو استئصالها».

وهكذا يرى جازيت أن اسرائيل بحماية جميع أو معظم الأنظمة الحاكمة فى الشرق الأوسط، فانها تسدى خدمة حيوية للدول الصناعية المتقدمة، التى تسعى جميعها الى ضمان الاستقرار فى الشرق الأوسط.

«وفى أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتى كقوة سياسية ذات مصالح خاصة فى المنطقة، خسرت بعض دول الشرق الاوسط راعيا كان يدعمها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ونشأ عن هذا فراغ، أضيف إلى عدم الاستقرار بالمنطقة. وفى ظل هذه الظروف، فان الدور الاسرائيلى كمصدر قوة استراتيجى لضمان الحد الأدنى من الاستقرار فى الشرق الأوسط بأسره، بعيدا عن الانحسار أو الاختفاء، تعاظم ليصبح له الاهمية الأولى. فبدون اسرائيل، يصبح على الغرب أن يمارس هذا الدور بنفسه، بينما لايتيسر هذا لأى من القوى العظمى، لقيود عديدة محلية وعالمية. أما اسرائيل، على العكس من ذلك، فان الحاجة للتدخل تعد مسألة حياة أو موت».

القنبلة الإيرانية

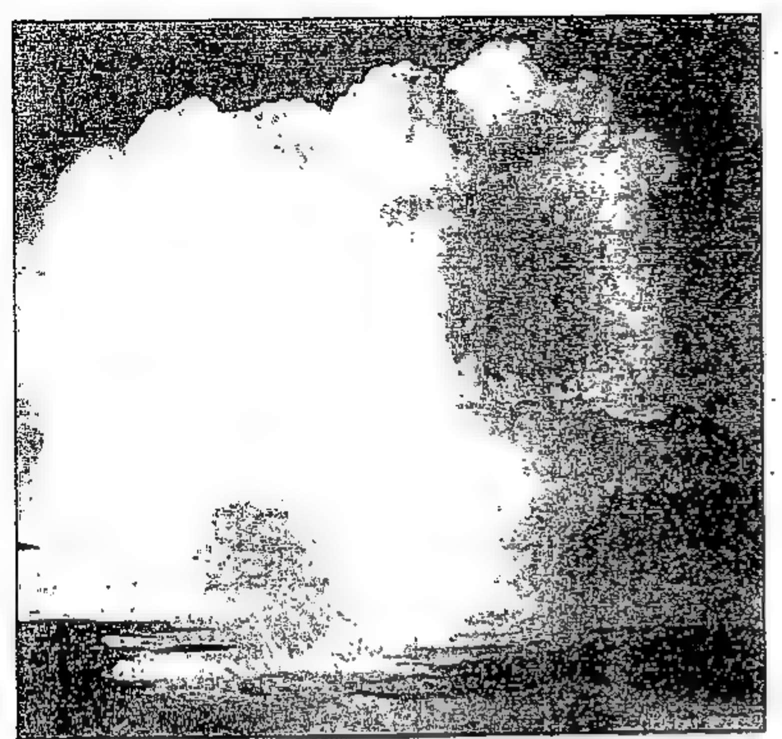
والى مدى بعيد، أدانت اسرائيل استخدام الأسلحة النووية، غير أن هذا الرفض المعلن- كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة- يعد تكتيكا أكثر مما هو أخلاقى أو مطلق- وأن تستبعد اسرائيل لخوض الحرب دفاعا عن مصالحها الواضحة، فهذا أمر لايتطرق اليه الشك، وأن تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ المتطورة، فهذا ترسيخ لقوتها، غير أن الظروف التى ستملى قرارا باستخدام القنبلة، تعد امرا أقل وضوحا. ويرى بعض الخبراء الاسرائيليين، أن نمو القدرات النووية لبلادالشرق الأوسط بصورة عامة، وايران بصفة خاصة، يعد تهديدا كافيا، يبرر أى عمل وقائى.

ورغم الرقابة الاسرائيلية الصارمة على اخبار المشروع النووى، الا أن مركز يافا للدراسات الاستراتيجية قد خصص ندوة لمناقشته، وكان أحد المتحدثين هو افرايم سنيح (عضو الكنيست عن حزب العمل) الذى عمل فى عدة مواقع بالجيش ذات علاقة بالمخابرات. وهو من أفضل الخبراء ذوى الدراية بالقضايا الاستراتيجية . قال فى الندوة:

«مازال ممكنا أن نمنع ايران من استكمال قنبلتها النووية. يمكن أن يتم هذا، حيث أن ايران تهدد مصالح كل الدول المعتدلة فى الشرق الأوسط. علينا أن نبذل مافى وسعنا لمنع ايران من امتلاك القوة النووية. فإسرائيل لن تحتمل قنبلة نووية فى أيدى إيران، واذا كانت الدول الغربية، لا تلتزم بواجبها، فان اسرائيل ستجد نفسها مضطرة للعمل وحدها، وسوف تنجز مهمتها، بكل الوسائل التى تراها ملائمة لهذا الغرض».

وليس من المحتمل أن تسعى اسرائيل للإطاحة بالنظام الحاكم فى ايران حاليا، أو أن تحقق انتصارا عسكريا باستخدام الأسلحة التقليدية، ولا أن تقنع ايران بالتخلى عن خططها النووية. ومن خلال هذا السياق





العسكري، يمكن أن نرى تصريح سنيح كتهديد مقنع، بتوجيه ضربة نووية لإيران.

في نفس الوقت، ليست لدى زعماء اسرائيل الثقة بأن أجهزة المخابرات قادرة على اعطاء تقديرات دقيقة، عن تطور البرنامج النووي، أو أن تعرف حتى وقت وإمكانية امتلاك القنبلة ونظم الصواريخ. وفي ظل اخفاقات سابقة للمخابرات، أضاف سنيح:

«ولو حدث- رغم كل الحذر- أن تواجهنا مع ايران ، التي تملك بالفعل منشآت نووية، وتفوقا في تقنيات القصف الصاروخي، فمن الأفضل عدم الدخول في المواجهة، إذا كنا نجحنا في انهاء الأعباء الباهظة للصراع الاسرائيلي- العربي، بتوقيع معاهدات السلام مع دول الجوار، خاصة سوريا، من الأفضل ألا نواجه ايران إذا كنا -بحلول هذا الوقت- قد نجحنا في بناء تحالفات مع دول المشرق العربي، المعنية بمكافحة الأصولية الإسلامية سيكون مفيدا لنا لو أن كل الدول المعتدلة في المنطقة تجمعت لمقاومة كل قوى التطرف».

الانتقام الإسرائيلي

كان أحد الحاضرين بالندوة أيضا، الجنرال أفيهو بن نون، الذي خدم بالقوات الجوية الاسرائيلية حتى نهاية ١٩٩٢. وكان فيما قبل وأثناء حرب الخليج، أحد أهم المنادين بضرورة التدخل الاسرائيلي في الحرب. ويتفق بن نون مع سنيح أن منع ايران من تطوير قدراتها النووية قد يكون غير ممكن. حتى لو اندلعت الحرب بين اسرائيل وايران، في حال امتلاك الأخيرة للقدرة النووية، فان الانتقام الاسرائيلي، الذي يعتبر ذا فائدة للعالم العربي، سيكون رادعا ضد الضربة الايرانية الأولى. واذا لم يكن الردع كافيا، فان الولايات المتحدة ستشن هجوما نوويا على ايران. غير أن هناك سببا آخر يمنع ايران من استخدام القنبلة النووية ضد اسرائيل، كما يقول بن نون، وهو الخوف من تدمير البقاع المقدسة في القدس ، التي تعد الحصن الأول لاسرائيل. وهو ماعتبره بعض الحاضرين سببا غير كاف لاحجام ايران.

أما شاي فيلدمان، الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، فيرى أن زعماء ايران لن يتصرفوا بتهور، ولن يغامروا بتخريب بلادهم في مواجهة نووية مع اسرائيل. وانتقد فيلدمان قصر النظر الاسرائيلي، فيما يتعلق بمساعدات سرية قدمتها اسرائيل للبرنامج النووي الايراني في عهد الشاه ، ساهمت في المستوى المتطور للقوة الايرانية حاليا، ولولا نجاح الثورة الدينية بقيادة الامام الخوميني، لشهدت ايران مستوى أكثر تقدما. ويؤكد فيلدمان بأن باكستان تملك حاليا أسلحة نووية، كما أن لمصر وليبيا طموحات غير خافية، رغم انكارهما رسميا لذلك، وهو مايعد «تهديدا طفيفا» لأمن اسرائيل. أما سوريا فشأنها أقل خطرا، فيما تم تدمير القوة العراقية تماما، في نفس الوقت، لاتشكل الاردن والسعودية أى خطر محتمل. وفيما عدا إيران ، لايرى فيلدمان تهديدا حقيقيا الا في حالة الجزائر.

تطوير الاستراتيجية

لقد أعيد فحص الاستراتيجية القديمة للجيش في ١٩٨٧، على ضوء توصيات لجنة برئاسة وزير العدل آنذاك «دان مريدور من الليكود». وفي البداية أعاقت الانتفاضة تنفيذ الجيش لها، لكنها سرعان مادخلت حيز التنفيذ بعد حرب الخليج في ١٩٩١. وهذه الاستراتيجية المطورة، كما يراها «اهارونسون»، تعلي من شأن الموقع الجغرافي في التهديد. وقائمة الاعداء البعيدين تشمل ايران والعراق وليبيا والجزائر. ومن بين هذه المجموعات، تعتبر ايران- التي ظلت تحصل على السلاح من اسرائيل حتى حرب الخليج- الأكثر خطرا.

ويعترف شلومو أهارونسون خبير السياسة النووية الاسرائيلي بأنه

«ليس بإمكان اسرائيل- طبقا لمقولة آلون» حول الضربة الوقائية الأولى- أن تحشد جيشها بكامله وتنشر قواتها لخوض حرب أرضية في ايران. كذلك ، ليس بمقدور القوات الجوية (الاسرائيلية) تدمير طهران عن طريق الغارات التقليدية وحدها. وبعد كل شئ، فقد صمدت هذه المدينة القوية بالملايين من سكانها أمام الغارات العراقية الجوية على مدى ثمان سنوات من الحرب، دون دفاعات جوية قوية.

كما أن علينا أن نتذكر أن اسرائيل لم يكن لديها رد حقيقي على الضربات المدمرة لصواريخ «سكود» العراقية أثناء حرب الخليج»

وليس «اهارونسون» هو الوحيد الذي يؤكد على الخطر الايراني. فـ «يعقوب كاسبي» ، كبير المراسلين السياسيين لصحيفة «على هامشمار» يلح على صعوبة القضاء على القدرة النووية الايرانية. وهو في مقال له

بعنوان «يجب معاملة إيران بنفس طريقة العراق، يحاور «دانيل ليشام» «واحد من كبار الضباط المتقاعدين بالمخابرات الحربية (الاسرائيلية)، وهو حاليا عضو مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب.

ويلاحظ «ليشام»، الذي يسهم في صنع الاستراتيجية الاسرائيلية، أن غارات الحلفاء لم تسهم بحذافيرها كثيرا في تدمير قدرة العراق العسكرية، وخاصة قدراتها النووية. **بل أن النصر الذي حققوه هو الذي سمح لمراقبي الأمم المتحدة بالتوجه إلى العراق وإنهاء المهمة. ويختتم «ليشام» تحليله بالقول:**

إن دولة اسرائيل وحدها لاتستطيع أن تفعل الكثير في التصدي للايرانيين. نحن يمكننا الهجوم على ايران جوا، لكن لاينبغي أن نتوقع قضاء غاراتنا على قدراتهم النووية. يمكننا، في أحسن الأحوال، أن ندمر بعض منشآتهم النووية. لكننا لانستطيع تدمير كل تلك المنشآت- بل ولاحتى مراكزها الهامة- خاصة وأن تطورهم في هذا المجال يتقدم في ثلاثة خطوط مختلفة وبطريقة غير مركزية، مع توزيع المنشآت على مناطق متباعدة. فمن الطبيعي ألا نكون على علم بمواقع كل منشآتهم، مثلما كان الحال بالنسبة للعراق.

ولاشك أن «اهارونسون» يأخذ هذه العوامل في الاعتبار، عندما يتوصل الى أنه «في مواجهة اعداء بعيدين، فإن على اسرائيل الاتعتمد على الوسائل التقليدية للجيش الاسرائيلي، بقدر اعتمادها على وسائل أخرى من وسائل الأمن القومي.. بالتحديد على الردع النووي، والصواريخ بعيدة المدى، وتنشيط التعاون مع الولايات المتحدة والدول المجاورة، مثل مصر وتركيا. و«اهارونسون» وأشياعه لايقصرون إمكانية استخدام الأسلحة النووية الاسرائيلية ضد ايران وحدها، بل يضعون سوريا وحلفاءها كأهداف محتملة. وكيفية التعامل مع هؤلاء «الاعداء القريبين» هو جزء من الجدل الدائر حول إمكانية استمرار اسرائيل في الاعتماد على الاسلحة التقليدية الضخمة أو التأكيد على «الأسلحة الرشيقة»، أو نشر القنابل المشعة أو النووية.

التحالف المعادى لإيران

أيا كانت الاختيارات العسكرية التى ستتوصل إليها اسرائيل في نهاية المطاف، فمن الواضح أنه بالتنسيق مع الولايات المتحدة ومصر، بدرجات متفاوتة تستكشف الوسائل الكفيلة بزعزعة الاستقرار في ايران وتحييد خطر برنامجها النووي. فالصحافة المصرية تشير الى «التوصل إلى خطة اسرائيلية مصرية للإطاحة بالنظام الايراني، بدعم امريكي. وطبقا لما أعلنه «منشة امير»، مدير الإذاعة الاسرائيلية الموجهة بالفارسية إلى ايران، فإن مثل هذه التقارير تحمل قدرا من الصحة». لكنه يحذر من أية خطط أمريكية للإطاحة بالنظام الايراني بالقوة. وهو يرى أن ذلك:

غير عملي على الإطلاق، حتى لو حظيت خطط الولايات المتحدة بتأييد عدة دول شرق أوسطية ممن لديها أسبابها للتخوف من خطر طهران، مثل مصر، والعربية السعودية، فالفرصة سانحة للإطاحة بهذا النظام على يد قوى داخلية، في المستقبل القريب، وايران مؤهلة لهذا.

ويواصل «أمير» حديثه بقوله أن «من الواضح أن الامريكان لم يتوصلوا إلى خطط جيدة بعد، وأن أفضل السبل لزعزعة استقرار النظام، غير المستقر بالفعل، هى الإسهام في زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية للجماهير الايرانية من خلال فرض العقوبات وغيرها من المناورات التجارية. وفي هذا الصدد، تعد صادرات البترول ٩٠٪ من الاقتصاد الايراني اكثر النقاط عرضة للضغط. ويرى «أمير» أن هناك تكتيكا آخر، يتضاعف تأثيره إذا ماتلازم معه إثارة المعارضة الداخلية، ألا وهو سماح تركيا أو باكستان بالعمليات العسكرية عبر حدوديهما ضد جارتيهما».

وحول حاجة اسرائيل الى إقامة التحالفات واستغلالها، يشير «يوسى ملمان»، محرر «هاآرتز» لشئون المخابرات، والخبير في شئون المخابرات الاسرائيلية، إلى أهمية التعاون الاسرائيلي التركي «في مواجهة التخريب الايراني» في البلاد الواقعة شمالى ايران. فهو يقول:

إن اوروبا الغربية تشارك الولايات المتحدة تقديم الأموال لتحقيق الأهداف التركية في آسيا الوسطى. وحسب ما أدلى به مسئولون اسرائيليون كبار، فإن اسرائيل تساعد تركيا، بطريقتها، لتحقيق هذه الأهداف.. ويرى صناع القرار في اسرائيل أن للولايات المتحدة واسرائيل وتركيا مصلحة مشتركة في إقامة حلف إقليمي مستقر بين الأنظمة العلمانية والمعتدلة والموالية للغرب في الشرق الأوسط. وحسبما تصفها إحدى الوثائق التي صدرت حديثا فإن «لاسرائيل مصلحة في تقوية تركيا من تحقيق هدف مشترك هو التصدي للأصولية الإسلامية.»

وتنطبق نفس هذه الأهداف السياسية على «أذربيجان»، التي تتمتع اسرائيل فيها بعلاقات طيبة، ونفوذ ملحوظ.

ثمار سياسية

يلعب التهديد النووي دورا هاما في إقامة التحالفات الموجهة للشرق الأوسط. على أن الأهمية السياسية للرعب النووي تفوق أهميته العسكرية، على عكس مايبدو. فايهود براك، رئيس الاركان الحالي، تبنى إقامة تحالف معاد لإيران في ٨٤ - ١٩٨٥، عندما كان رئيسا للمخابرات العسكرية خلال المراحل الأخيرة من الحرب اللبنانية، وقبل العلم بمشروع ايران النووي. وهذا التأكيد المبكر على ضرورة إضعاف الدول الشرق أوسطية القوية تسبب يشير إلى أن هدف اسرائيل لم يكن منع ذلك. فالهدف من استراتيجية التحالفات، كما يرى «سنيح» ومن قبله «اهارونسون»، هو تمكين اسرائيل من الهيمنة على المنطقة، واستخدام «عملية السلام» كأداة في الاستراتيجية الحربية الكبرى لاسرائيل. وهكذا يلتقي «براك» مع حمائم الحكومة على نفس الأرضية.. أي التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة من أجل دفع عملية السلام. «واهارونسون» على يقين من أن التعاون الامريكي الاسرائيلي يشمل الدعم الامريكي لـ «خيار اسرائيل بتهديد اعدائها البعيدين «بوسائل نووية». وهو قد يكون محقا في هذا إذا ما كان يعني «بالأمريكيين» البنتاجون، والمخابرات المركزية، ومؤيدي اسرائيل المتشددين، ولكن، وكما يعلن هو بنفسه، فإن هناك «لوبي» معاديا للتسلح النووي، في الولايات المتحدة، لايستهان به».

ويرى «أهارونسون» أن هناك علاقة تكافل بين الولايات المتحدة واسرائيل. وهو يوضح أن ايران والجزائر وليبيا في سعيها لامتلاك أسلحة نووية إنما يدفعها.

موقفها المعادي للغرب، الذي

يجعلنا نتوقع استخدام تلك الأسلحة كذلك ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. ووجود قوة موالية للغرب تمتلك قدرتها النووية الخاصة يسهم إلى حد كبير في تحييد الخطر الايراني أو أي تهديد آخر للغرب. وعلى ضوء هذا، فإن اسرائيل في موقع يمكن معه أن تقتنع الولايات المتحدة بأن ردع اعدائنا البعيدين، وهم اعداء كذلك للولايات المتحدة عن طريق أسلحتنا النووية الخاصة والصواريخ البعيدة المدى، أمر ينبغي أن يتحقق لنا.

ويتوسع «دانيل ليشام»، ضابط المخابرات المتقاعد وعضو مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب، في الاستخدامات العملية للتهديد النووي. فهناك خطر وامكانية أن يؤدي الإرهاب الايراني إلى خلق «موقف شبيه بموقف العراق قبل أزمة الخليج». «ليشام» وهو يستنكر الموقف الدولي المختلف نسبيا من «الارهاب» الايراني، يأمل أن تستخدم اسرائيل آلة علاقاتها العامة كي «تبين للعالم أجمع» الحاجة الملحة للعالم لتوريط ايران في حرب.

«ينبغي أن نستغل تورط (ايران) في الإرهاب الإسلامي، الذي ينتشر في العالم ككل. واسرائيل لديها معلومات مؤكدة حول اعتزام ايران العودة إلى عمليات الاختطاف. وعلينا أن نستفيد من هذا في إفهام العالم كله أن ايران، بتورطها في الإرهاب، تفوق أية دولة أخرى في خطورتها. وعلى سبيل المثال، فأنا لا أفهم لماذا تتعرض ليبيا لهذه المقاطعة لحد حظر بيع الأسلحة لها لمجرد تورطها الواضح في الأعمال الإرهابية، بينما تظل ايران، برغم سجلها الحافل في توجيه الارهاب ضد العالم كله، دون اجراءات مقبلة».

حماية النفط

ويرى «اهارونسون» أنه بإمكان الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل في تحجيم وعزل ايران عن طريق محاصرة الشواطئ الايرانية و«بوضع أساطيلها وغواصاتها النووية قريبا من ايران». وفي نفس الاتجاه يقترح «يعقوب ايريز»، رئيس تحرير «معاريف»، على اسرائيل إقناع الولايات المتحدة فرض حظر على صادرات السلاح والمنتجات الصناعية الأخرى إلى ايران، وذلك من أية دولة، بما في ذلك كوريا الشمالية.

ويرى «أيريز» في هذا الحظر الذي يعتقد بأنه لن يتم «دون صعوبات» ضرورة لحماية امدادات «النفط الغربية». فعلى مدى عقود مضت، استخدمت الولايات المتحدة هذا السيناريو ضد السوفييت، حيث شنت حملة تتهم فيها الاتحاد السوفيتي بإعاقة امدادات العالم من النفط بإغلاقه مضيق هرمز. وعلى نفس المنوال، يؤكد على أن فرض الحظر الامريكي على إيران مهم لأن التهديد الايراني لامتدادات النفط» حقيقي بالايقاس اذا ماقورن بالتهديد الذي شكله غزو الكويت». ويرى «سنيبح» أن ايران إذا ماحصلت على القنبلة فإن جميع دول الخليج العربية، ومن ثم مصادر الإمدادات النفطية للغرب، سوف تصبح مهددة بصورة أكثر مباشرة عن ذلك الوقت. ولن تصبح المسألة مجرد غزو لدولة (العراق) لدولة واحدة (الكويت) والسيطرة على حقول بترولها، وإنما تهديد مباشر للأجزاء الممتدة لشبه الجزيرة العربية وحرية الملاحة في الخليج».

ويستهدف هذا السيناريو حث الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط إلى الائتلاف في تحالف ضد ايران تحت الهيمنة الاسرائيلية. وبدون هذا التحالف، ووضع ضغوط اقتصادية على ايران، أو توريطها في أعمال عسكرية، فإن على اسرائيل أن تعمل بمفردها، وقد تلجأ إلى استخدام السلاح النووي.

حيث أن جميع الخبراء الاسرائيليين اعتادوا مناقشة قضية تحييد ايران، عندما يكون الحديث موجها الى مستمعين من الداخل، فمن الخطأ الجسيم اعتبار هذا مجرد نوع من البلاغة أو التضليل. وعلى الرغم من احتمال مبالغة الخبراء في خطر التهديد النووي الايراني، فإن تأكيدهم على وجود هذا الخطر إنما يحمل دلالة سياسية هامة.

هيمنة الشرق الأوسط

يتزايد اقتراب اسرائيل من إمكانية ممارسة الخيار النووي، حتى وإن كانت المناقشات العلنية غالبا ماتذكر في مجرى الحديث عن الدفاع وقد كتب «آوذير بروش»، الخبير الشهير في الشئون النووية، يقول: «إن الخيار النووي، كرادع للهجوم، أداة هامة في دفاعنا. وقد اعتمدت عليه الديمقراطيات الثلاث الكبرى لمدة عقود»، وهو يرى أن القنبلة الاسرائيلية خيار استراتيجي ضروري، ويضيف: «وبشكل عام، فإن التخطيط للأمن على المدى الطويل لاينبغي أن يتجاهل العوامل السياسية. فاسرائيل، على سبيل المثال، يجب أن تأخذ في حسبانها أن الأسرة المالكة السعودية لن تبقى في الحكم الى الأبد، أو احتمال تغيير نظام الحكم في مصر». وبسبب هذه الاحتمالات السياسية بالذات، يؤكد «بروش» على ضرورة أن تظل يد اسرائيل مطلقة في استخدام سلاحها النووي أو التلويح به.

كذلك، فإن تحليل «بروش» يحمل في طياته مضامين أخرى. فمقارنة اهداف اسرائيل الاستراتيجية بأهداف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تعكس، بحد ذاتها، طموح اسرائيل. فإذا ماقدر لاسرائيل أن تصبح قوة إقليمية عظمى، فإن عليها أن تفرض هيمنتها على الشرق الأوسط كله.

على أن هناك فارقا كبيرا بين اسرائيل و«الديمقراطيات الثلاث الكبيرة»، فاسرائيل بدلا من أن تدفع ثمن قوتها النووية، تتلقى التمويل من الولايات المتحدة. من هنا فإن من الضروري أن تتأكد لجنة العمل السياسي الأمريكية- الاسرائيلية» (AIPAC)، وهي الشريحة المنظمة من الطائفة اليهودية في امريكا، وحلفاؤها، من استمرار الكونجرس في الموافقة على تسديد الفواتير، التي تقترب الآن من ١ر٣ بليون دولار. وهنا، لابد وأن يشعر الرأي العام الامريكي بخداع الأهداف الاستراتيجية الحقيقية لإسرائيل.

أما العائق الآخر أمام طموح اسرائيل فهو القيود المتضمنة في المساعدة الامريكية. فعندما تتعارض مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الاسرائيلية، كما يحدث من حين لآخر، فإن تمويل السياسة والدعاية الاسرائيلية يتراجع كذلك.

لكن التحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل، في الوقت الراهن، يتسم بالقوة، فمع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، أصبح هناك فراغ، واسرائيل تتقدم بجرأة عبر هذه الثغرة، لتحكم هيمنتها على الشرق الأوسط. وإذا ماصح تقدير الخبراء، فهي لن تخجل من استخدام أية وسيلة لتحقيق غاياتها، بما في ذلك الوسائل النووية. وعلى عكس ترهات «جازيت» حول النوايا الحسنة، فإن الهدف من هذا الاستثمار ليس مصلحة الغرب، أو دول الشرق الأوسط التي قد يسودها عدم الاستقرار، أو أية مصلحة أخرى سوى مصلحة اسرائيل نفسها.

ترجمة عن مجلة covert action

عندما سلّحت المخابرات المركزية الأمريكية فرانكشتين هذا العصر

جون لوزينور

ترجمة

نورا أمين

على الرّغم من القيود التي كانت تعوق أيديهم وتسلسلها من خلف ظهورهم، دخل المتهمون الأربعة قاعة المحكمة حاملين سجادة صلاة صغيرة حتى يستطيعوا القيام بواجباتهم الدينية نحو سيدهم الأوحد: الله، حينما يأمر قاضي المحكمة الفيدرالية بما نهائي باستراحة أثناء النظر في القضية.

في انتظار هذه اللحظة، سوف يستمعون – وهم مسلحون بانعدام تام للشعور يعود الى غطرستهم الواضحة– الى مختلف خبراء مكتب المخابرات الفيدرالية وهم يسردون، بالتفصيل، ما اكتشفوه وسط انقاض مركز التجارة العالمي WORLD TRADE CENTER بنيويورك، في الساعات التي أعقبت انفجار يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٩٣ الرهيب. سوف يشاهد إرهابيو الجماعات الإسلامية الأربعة، وهم في حالة من اللامبالاة، هؤلاء الخبراء وهم يقدمون الى هيئة المحلفين قطعا من المعدن متكلسة وملوية تم إلتقاطها من أرض معركة جهادهم أوحربهم المقدسة. أما قبل بضعة أيام من هذه اللحظة، وحينما بكى العديد من أعضاء هيئة المحلفين عند رؤيتهم لصور موتى حي وول ستريت الستة، فلم تتحرك أي من مشاعر هؤلاء الإرهابيين، وهكذا يبدو ان ما من شئ يهم في سبيل مهمتهم العظمى، مهمة أولئك المتهمين الأوائل المقدمين للمحاكمة لدورهم في حدث الإعتداء بنيويورك. هنا وقد نادى أحد مرشديهم المفترضين منذ زمن قليل– رشيد هانوشي– بأن «الحرب ضد امريكا تعد اليوم من الأولويات اللازمة للإسلام».

وإذا ما نظرنا الى تاريخ الرجال الذين اعلنوا تلك الحرب لوجدنا الأمر في غاية الطرافة، **فمنذ القليل من الأعوام كان هؤلاء يدينون لأمريكا بكل شئ تقريبا..**

بدأت تلك العلاقة وقت الحرب الباردة، حينما أراد الأمريكيون أن يثأروا من السوفيت بأن يهدموا «إمبراطورية الشر» التي كانوا يكونونها ويدمروا إستقرارها، وذلك على أثر ماتسلط على تفكيرهم من الدور الذي لعبه السوفييت في هزيمتهم في فيتنام. وكان الطريق الى ذلك هو **أفغانستان** التي غزاها الجيش الأحمر، وحيث كانت الجماعات الإسلامية المسلحة تسارع من كل الأنحاء لكي «تطهر روحها» من خلال تلك الحملة الدينية ضد الشيوعيين، أعداء الله وهكذا، وبتمويل وتسليح وارشاد أمريكي تم طرد العدو خارج الأرض الإسلامية، قبل أن تتجه الضربة التالية إلى الراعي المدفع.

إن هذه القصة تعد فصلا متميزا حدا من التاريخ المعاصر، نسخة حديثة من «فرانكشتاين»، أوهي قصة مبتذلة لما كا نظنه انتصارا للحرب المظلمة وتكشف لنا بمراجعته ماكان يحمله من تأثيرات مأساوية مختلفة.

يقول أحد الأمريكيين: «**في الحقيقة، لقد خلقنا وحشا «مفترسا»**، خاصة وقد كان على علم بتفاصيل تلك السياسة، ويضيف «علينا اليوم أن ندفع ثمن ذلك». «**وقد قدر البعض هذا الثمن بـ ٥٥ مليون دولار**، أي مايعادل المبلغ الذي قررته المخابرات المركزية الأمريكية في ميزانية عام ١٩٩٣، لإعادة شراء العديد من عشرات الصواريخ الستينجر **STINGER** من السوق السوداء بعد أن اعطوها للمجاهدين الأفغان اثناء حربهم ضد الجيش الأحمر. وفي الواقع أن هذا الصاروخ لهو سلاح جبار، فهو لايحتاج إلا الى جنديين لاستخدامه (حيث يزن ١٥ كيلو جرام) في حين أنه يمكنه ان يدمر طائرة او هليكوبتر على بعد خمسة كيلو مترات مما ظهر أثره بوضوح في تقرير نهاية الصراع الأفغاني– السوفييتي–

حقائب مليئة بالدولارات

كانت دولارات أمريكا تلك هي شرارة الإنطلاق ليحقق المجاهدون الأفغان أول انتصاراتهم على السوفييت، بل أنه في تلك المرحلة القاطعة قد تم إرسال أول صاروخ أطلق في أفغانستان الى المخابرات المركزية الأمريكية حتى يصنع نموذج مطابق له. واليوم هناك أكثر من ٢٠٠ من هذه الصواريخ متناثرة وسط الطبيعة ومعروضة للبيع بما أنه لم يتم استخدامها أثناء الحرب. لذلك فقد أرسلت المخابرات المركزية الأمريكية عملاء لها في أنحاء الشرق الأوسط والأدنى ليستردوا هذه الأسلحة خوفا من أن تستخدمها الجماعات الأسلامية لضرب طائرات خطوط الطيران الغربية. وترد تقارير بأن العملاء الأمريكيين على إستعداد لأن يدفعوا ستة

أضعاف الثمن الأصلي للأسلحة في حين يرفع من في أيديهم الصواريخ ، سعرها باستمرار، ولكن وفقا «لبعض الخبراء» لايفسر هذا الإجراء الاجزئيا قرار الأمريكيين بإرسال بعض أفضل عملائهم الى تلك المنطقة بحقائب مليئة [illegible] أوليفيه روى OLIVIER ROY، أحد المتخصصين في أمور المنطقة، إذا ماكان والأمريكيون يسعون الى شراء صمت أصدقائهم القدامى في أفغانستان، خاصة والأمريكيون لديهم الكثير مما ينبغي التستر عليه، في حين أن الجماعات الإسلامية تمتلك معلومات رهيبة عنهم». وقد كان روى ROY من مستشاري السلطات الفرنسية وقت الحرب في أفغانستان.

وتعود بداية تلك القصة الطويلة الى عام ١٩٧٩ في مكاتب قبضة من موظفي المخابرات المركزية الأمريكية المعطلين عن العمل. في تلك الأثناء كان جيمي كارتر يقبع بالبيت الأبيض وكانت المخابرات المركزية في قمة ركودها ، لم يكن الكونجرس يكف عن مضايقتها بدعوى دفع ثمن مختلف العمليات الدنيئة التي قامت بها في الماضي ، بجانب أن آلاف الموظفين بها كان قد تم تسريحهم [illegible] أن اخرين قد عزلوا عن العمل [illegible] في عمليات دون الرجوع إلى رئيسهم في العمل. في ظل سرية شديدة- إذن- بدأ أحد هؤلاء، (وهو مسئول قديم في أحد أقسام المخابرات) بالتخطيط لعملية متواضعة لكنها غير عادية ولم تكن قد كشفت حتى تلك الأثناء. وقد كان الهدف منها إشعال جذوة العصبية [illegible]



الجمهوريات المسلمة بالاتحاد السوفييتي هكذا كانت هذه مجرد عملية متواضعة خاصة وقد تجاوزت أمريكا زمن الحرب السرية، الا أن الامكانات المتوفرة كانت ضئيلة ولكن، وبفضل سلطة **بريجنسكي** ZBIGNIEW BRZEZINSKI «البولندي» رئيس المجلس القومي للأمن، تم أقامة شبكات دعاية إسلامية قومية عن طريق مجموعة سرية صغيرة ضد المخابرات المركزية في **طاجيكستان وازبكستان وتركمنستان**. كانت هذه المجموعة توزع سرا وباعداد هائلة نسخ من القرآن ومن الأعمال الأدبية- المحظورة من قبل موسكو- التي تمجد أبطال الحروب القديمة على الروس؛ بل أن الأمر وصل الى إمداد هذه الجمهوريات ببعض الأسلحة. وهنا، بدأت أصوات بعض مسئولي العمليات الأخرى الأمريكيين ترتفع احتجاجا على دعم المسلمين بشكل خاص.

ويقول أحد المتخصصين السياسيين في المنطقة: **«كانت هناك حركات قوية أخرى كان يمكن تشجيعها في الاتحاد السوفييتي إلا أن المسلمين قد إعتبروا القادرين على إحداث أكبر قدر من الخسائر».**

في هذه المرحلة كانت العملية قد أعدت للتنفيذ بالكامل وكان كل شئ في موقعه الصحيح، إلا أن كل ماتم حتى هذه اللحظة لم يكن سوى فاتحة متواضعة.

ومع غزو أفغانستان في السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٩ أثار **بريجنسكي**، كالعادة، الرأي العام قائلا: «يجب أن تسفك دماء السوفييت. ردا على فعلتهم. وبما أن جيمي كارتر شاركه الرأي فقد تم تكليف ستانسفيلد ترنر STANSFIELD TURNER. الأميرال ورئيس المخابرات المركزية الأمريكية، بالتخطيط لحل ما. وفي ١٥ يناير ١٩٨٦ استقبل هذا الأخير بدوره في بلير هاوس **رونالد ريجان وجورج بوش وخليفته**، ميما بعد ويليام كيسي، ليبلغهم وهم على أعتاب قيادة أمريكا بالعمليات السرية الجديدة الجاري تنفيذها. **فلقد تم إقامة دوائر دعم للمتمردين الأفغان بالتعاون مع باكستان**، وبدأت الادارة الجديدة في تعضيدهم.

ومن خلال بورصة أقسيست في **فرانكفورت**، بدأت المخابرات المركزية في الإتصال بمهاجرين الأفغان في أنحاء أوربا، لتجند أكثرهم نشاط وتسربهم داخل معسكرات الشحن الدولي التي تتجر مع باكستان وتعضد المجاهدين الأفغان بطريقة غير مباشرة.



وبدأ المال والسلاح يتدفقان بهدف إضعاف السوفيت، ومع ذلك كانت هناك إستراتيجية إضافية للوصول الى هذا الهدف. فقد اقترح ألكسندر دي ماراتش ALESCANDRE DE MARENCHES، رئيس الـ D G S E الفرنسية على رونالد ريجان حيلة مدهشة تتلخص في **إغراق أفغانستان بالعقاقير المخدرة** التي سوف تصل بالطبع الى الجنود السوفييت لتنال من صحتهم ومن روحهم القتالية، وحتى يتم ذلك عرضت المخابرات الفرنسية التعاون بتقديم خدماتها، الا أن العملية لم تتم في النهاية ولم يهدأ حماس **ويليام كيسي** لمساندة قضية الثوار الأفغان بل أخذ في الأزدياد، وأخذهم في مساعدتهم بالجوء الى وسائل خيالية شديدة الخطورة أذا ما أخذنا في الاعتبار النمو المتلاحق لقوى الكفاح الإسلامي. **لقد أخذت الوكالات الأمريكية المتنوعة في تشجيع كافة الأتجاهات الأصولية المتعلقة بالإسلام، من المغرب الى اندونيسيا، حتى تشارك في الجهاد بأفغانستان. ووصل الأمر الى إقامة مركز لجنيد في نيويورك، وفي** بروكلين بالتحديد، على يد رجل مصري، عام ١٩٨٢، يدعى **مصطفى شلبي، وهو صديق لعبد الله عزام** الفلسطيني، مؤسس الرابطة الإسلامية في بشاور (المركز الرئيسي في باكستان للجهاد الأفغاني)

ويقال أن مولي مركز الكفاح ببروكلين من الأمريكيين قد سمحوا لهؤلاء «**المتطوعين من أجل أفغانستان**» بالتدريب على إطلاق النار في الـ HIGH ROCK SHOOTING RANGE في نوجاتك NAUGATUCK بولاية **كونكتيكوت**.

وهكذا، بدأ مركز الكفاح ببروكلين- بدوره- في إقامة مراكز أخرى مصغرة ومماثلة له. في الدول، في إنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وصل عددها الى ١٧ مركزا ومع ذلك، نسوف يتحول **مصطفى شلبي** (هذا العميل الأمريكي أصلا) فيما بعد الى «راعي» **«الشيخ عبد الرحمن»** الملهم المفترض لحادث الاعتداء على مركز التجارة العالمي منذ دخوله أمريكا. كما ستتحول تلك المراكز بدورها الى خلايا لتجنيد جنود الجهاد ضد أمريكا.

لنعد الآن، الى عام **١٩٨٤**، حينما يقوم **ويليام كيسي** بأول رحلة له الى ارض المعركة. فقبل هذه اللحظة كان الإلتزام الأمريكي نحو هذه المعركة إلتزاما «متواضعا» وأن كان حقيقي. ومع هذا التاريخ وردت تقارير من المخابرات تفيد بأن الهجوم السوفييتي آخذ في الازدياد وأن موسكو قد قررت محو المقاومة ردا على ذلك. ودون أن تتساءل أمريكا كثيرا حول الوسائل المطلوبة أو عن أولئك الذين سوف يحصلون عليها، لجأت الى المخابرات الباكستانية التي لها اليد العليا في توزيع الدعم الأمريكي عند الثوار، خاصة وأمريكا لم تكن تريد أن تظهر لها أية صلة أسمية بتلك العمليات. إلا أن **باكستان، التي كانت تمر نفسها بمرحلة من التطرف، قد اختارت من بين سبع مجموعات تشكل المقاومة في أفغانستان، اختارت أكثر** الأشخاص الأصوليين إثارة وتطرفا، حتى يصبح عميلها، **وهو قلب الدين**

حكمتيار GULBUDIN- HEKMATYAR، الذى تم تجنيده أثناء دراسته فى كابول عام ١٩٧٦.

أفضل قائد عسكرى

ومع أن قلب الدين حكمتيار قدر رفض لقاء رونالد ريجان فى واشنطن عام ١٩٨٥ بسبب عدائه الواضح للغربيين، بحسب أنه قد عمل قبل ذلك فى **تهريب الأسلحة والمخدرات لخدمة طموحه الهائل**، إلا أنه أصبح الرجل المفضل عند باكستان، ومن ثم المفضل أيضا عند **ويليام كيسى**. ولايجب أن نغفل نهمه الواضح للقضاء على المجموعات الستة الأخرى من المقاومة الأفغانية، الذى قد يصل الى نفس قدر رغبته فى الاجهاز على السوفييت، ويظل **حكمتيار** حتى الآن من أهم العقبات التى تقف حيال إستعادة السلام فى كابول.

ويروى فنسان كانسترارو VIN- CENT CANNISTRARO أحد قدامى موظفى المخابرات المركزية الأمريكية الذين تخصصوا فى السياسة الأمريكية بالمنطقة، أن **ويليام كيسى** قد طرده يوما من مكتبه لأنه سمح لنفسه بأن يسأل عن مدى حكمة الإختيارات التى قامت بها أمريكا حيال أفغانستان، فقد كان كيسى وبعض الأخرين غيره يعتقدون بشدة فى كل ماتقوله باكستان لهم، وقد كانت باكستان يومها تؤكد أن حكمتيار هو أفضل قائد عسكرى ومن ثم، القادر على توجيه أعنف الضربات الى السوفيت، وهو ماتبغاه أمريكا دائما.

وذهب ويليام كيسى فى تضخيم تصوره للعملية التى بدأت عام ١٩٧٩، الى «الاقتراح على المجاهدين بمد الحرب الى الأراضى السوفيتية، ولكن هذه المرة لم يعد ممكنا الأكتفاء بتوزيع آلاف النسخ من القرآن ومن الكتب التى تتحدث عن فظائع الاعتداء السوفيتى على اوزبكستان أو غيرها. ففى عام ١٩٨٥، قام المجاهدون بقيادة واشنطن **بهجمات حقيقية على المنشآت العسكرية والمخازن والمصانع فى أراضى الاتحاد السوفيتى**. إلا أن رونالد ريجان قد وضع نهاية سريعة للحملات المشابهة آخذا فى الاعتبار أن هذا التصعيد العسكرى قد يشكل خطورة على السلام العالمى، أما بقية العمليات السياسية فقد بقت دون تغيير

وهكذا ظل **حكمتيار** الرجل المفضل لدى واشنطون ولدى أعداء موسكو، فقد كان **يتلقى وحده مايوازى ٦٠٪ من المعونة الأمريكية** طوال فترة الحرب، والتى **قدرت بحوالى ثمانية مليار دولار**. بل أن الأمر وصل بالمخابرات المركزية الأمريكية الى **تسهيل تهريب كميات هائلة من الهيروين**، فالناقلات التى كانت تقدمها لتستخدم فى نقل الأسلحة من باكستان إلى افغانستان لم تكن تعود فارغة أبدا. وكانت النتيجة أن **باكستان، التى لم يكن بها من يتعاطون الهيروين فى عام ١٩٧٩، قد أصبح بها أكثر من مليونى متعاطى قرب نهاية الحرب. ويقال أن القادة العسكريين الباكستانيين يتحكمون اليوم فى جزء لايستهان به من تجارة الهيروين فى الولايات المتحدة الأمريكية.**

ويصرح أحد مسئولى المبتليات من المخابرات الغربية بأن «العالم كله مسئول عن انتشار الهيروين وليس المخابرات المركزية الأمريكية فقط، فحتى اولئك المكلفين بمكافحة المخدرات قد أغمضوا أعينهم عما يحدث، والدليل على ذلك أنه لم يتم كشف أي شبكة من الشبكات الباكستانية- الأفغانية أثناء فترة الحرب بأكملها. وقد أدت هذه الفترة بالتحديد الى إزدهار تجارة الهيروين».

أما الأثر الأكثر فسادا لتلك السياسة الأمريكية فيكمن فى ولادة غول

هل كانت الجماعات الإسلامية لتشكل مثل هذا التهديد إن لم تكن أمريكا قد دللتها منذ وقت طويل؟

* *

أثناء الثمانينات، استخدمتهم واشنطن لمواجهة الاتحاد السوفييتى... وقد كانت سياسة عمياء ولدت وحشا مفترسا أعلن بدوره «الجهاد» ضد حماته القدامى.

الجماعات الإسلامية على يديها، فهى التى شجعته واستمرت تراقبه وهو ينمو ويقوى. ويؤكد يوسف بودانسكى، مدير إحدى مراكز الأبحاث التابعة للكونجرس الأمريكى والمتخصصة فى دراسة ظاهرة الإرهاب والحرب غير التقليدية، يؤكد أنه «فى **بداية الثمانينات لم يكن هناك سوى ٣٠٠٠ أو ٣٥٠٠ محارب فى أفغانستان، أما فى منتصف الثمانينات فقد وصل عددهم إلى ٨٦٠٠٠ يحاربون كلهم تحت قيادة حكمتيار**.»

ولد تهديد الجماعات الإسلامية- إذن- ونما وترعرع فى ظل رعاية أمريكا الفعالة. ولعل هذه الرعاية لم يكن هدفها الوحيد «إيذاء» موسكو بل كانت أيضا تشكل **سياسة أمريكية تقوم على تشجيع الأصولية السنية المحافظة والموالية للغرب (كما كان يبدو وقتها على الأقل) لابطال قيرة الجماعات الشيعية المتطرفة الموالية لطهران**. لذلك رأت أمريكا الإعتماد على المجاهدين الأفغان السنيين ومن يساندونهم، كما **قامت بعض الأوساط السياسية السعودية بتمويلهم ومساعدتهم**.

إلا أن الإدارة الأمريكية قد تنبهت للخطأ الفادح الذى كانت ترتكبه، وفى الوقت المناسب، على يد أناس أمثال **فنسان كانسترارو**، أو «**رجل الكونجرس**» الجمهورى النائب عن ولاية «فلوريدا، **بيل ماكولام** BILL MCCOLLUM والذى كان من اشد مؤيدى دعم الثوار الأفغان، ولكنه سريعا ما أقتنع بسوء اختيار كيسى وشركائه

وفى الواقع أن حكمتيار كان قد أتم إتفاقا مع طهران منذ يونيو عام ١٩٨٧، يتلخص فى أن يسرب عملاء إيرانيين الى الولايات المتحدة الأمريكية وهكذا يمكنهم أن يفيدوا إيران فيما بعد، معتمدا فى ذلك على استثمار علاقاته بالمخابرات الأمريكية، فى مقابل دعم إيران لحركته، ويصرح **ماكولام** قائلا «لايمكن إنكار علاقة حكمتيار بإيران تلك العلاقة التى كانت تقوى اواصرها يوما بعد يوم، الا أن البيت الأبيض والهيئة الرئاسية لم أبعد من وسواس القضاء على الاتحاد السوفيتى

أمريكا تستيقظ

فى خضم الأحداث، وجدت أمريكا نفسها

متورطة فى علاقة مع جنود الله الذين ما أن انتهوا من تسوية حساباتهم مع ملحدى موسكو حتى لم تتبق لهم سوى أمنية واحدة، هى تمزيق علاقتهم بالغرب.

ويعد غانوشى التونسى مثالا واضحا على ذلك، فبعد أن عمل وسيطا فعالا لمدة طويلة بين أمريكا والفصائل الأفغانية المعادية للسوفييت حينما بدأت فى تمزيق بعضها البعض، وبعد أن ألقى أحد معاونى جورج بوش مرافعة لصالحه فى الكونجرس، بعد ذلك كله، ووفقا لمديريه بودانسكى، أصبح غنوشى (بجانب السودانى العراقى والشيخ عبد الرحمن المصرى) أحد المسئولين الرئيسيين عن شبكات الإرهاب التابعة للجماعات الإسلامية فى الغرب.

وفى الواقع أن قصة عبد الرحمن نفسها تبدو غامضة وعجيبة فى آن واحد، فوفقا لرواية ماعنه، قد كان من المستحيل دخوله الى الولايات المتحدة دون تعاون عملاء المخابرات الأمريكية الذين تدعمهم حكمتيار لباكستان عام ١٩٨٨ وتؤكد تلك الرواية أن أحد عملاء المخابرات المركزية (المتخفى فى شخصية موظف بالقنصلية التابعة لسفارة الولايات المتحدة بالخرطوم) قد سلم لعمر عبد الرحمن تأشيرة دخول الولايات المتحدة عام ١٩٩١، ما أنكره رؤساؤه بالوكالة. بل ويدل ذلك أيضا على أن عميلا إيرانيا- سودانيا قد تسرب الى داخل السفارة و جنده.

على كل الأحوال فإن أمريكا تستيقظ اليوم، لأنه كلما تقدم التحقيق فى حادث الإعتداء على مركز التجارة العالمى، وعن شبكات الجماعات الإسلامية المزروعة فى أمريكا، كلما إزداد حمل التركة الأفغانية على أمريكا. فالأغلبية العظمى من المتهمين فى حادث الإعتداء، من قدامى «الرعايا» لأمريكا ويعد نموذج طارق الحسن، السودانى الذى تم القبض عليه فى صيف العام الماضى، مثالا على ذلك، فبعد أن كان المنزل الذى يقيم فيه فى نيويورك بمثابة مركز «ترانزيت» للمستطوعين الأمريكان فى أفغانستان لمدة طويلة، قاد شبكة حاولت تفجير نفقين تحت الأرض هما النفق المؤدى الى مبنى الأمم المتحدة والنفق المؤدى الى مبنى مكتب المخابرات الفيدرالية بنيويورك. بالإضافة الى ذلك، وقبل حادث الاعتداء على وول ستريت بشهر، جرى حادث غامض أمام مدخل مبنى المخابرات المركزية الأمريكية بلانجلى LANGLEY بضاحية واشنطن، وقد قلب هذا الحادث أمريكا رأسا على عقب.

ففى صباح يوم ٢٥ يناير، تقدم رجل مسلح ببندقية طراز AK-47 من صفوف السيارات التابعة لموظفى المخابرات المركزية الأمريكية (سائرا على قدميه). ولما كان هؤلاء الموظفون قد وصلوا لتوهم الى مقر العمل، فقد تمكن الرجل من إطلاق النار عليهم أمام سياراتهم، مصيبا ثلاثة منهم وقاتلا إثنين، قبل الفرار فى سيارة نقل صغيرة كانت فى انتظاره. وبتتبع آثار القاتل تم الكشف عن هويته، فهو باكستانى مهاجر الى أمريكا، عمره ٢٨ عاما ويدعى مير أميل كانسى MIR AMAIL KANSI

وقد عمل من قبل فى شركة للبريد السريع (كانت على صلة بالمخابرات المركزية الأمريكية) منذ وصوله الى أمريكا، أى منذ عامين. وتم العثور عليه فى النهاية، مختبئا بعد إنهاء مهمته، فى الممرات المتعرجة على منطقة الحدود بين باكستان وأفغانستان.

وهناك تفسيرات مختلفة لهذا الحدث كما لغيره، فوفقا لتفسير بودانسكى، يجب إعتبار كانسى إرهابيا فى خدمة إيران تم تجنيده من قبل طهران فى عام ١٩٨٧ حينما كان يحارب مع المجاهدين الأفغان. وقد بدأ الإيرانيون فى إستخدامه فعليا «وفى بداية عام ١٩٩٣ على أثر فشل مساعى الوفد الإيرانى فى واشنطن ومحاولته التقرب الى إدارة كلينتون الجديدة.

ووفقا لآخرين، فقد أراد كانسى تصفية حساباته فحسب مع المخابرات الأمريكية، التى أعطت له وعودا بناءا على عمله فى صفوف الأفغان ولم تلتزم بها

وأيا كانت الحقيقة، فقد بدأت أمريكا تكتشف أن السلاح الذى صوبته نحو عدوها سوف يستدير ليصيبها هى، أو على أقل تقدير، سوف يؤرقها لمدة طويلة.

وقبل القبض على الشيخ «عمر عبد الرحمن» بوقت قليل، وجهت له مجلة «نيويوركر» NEW YORKER سؤالا حول جحود الجماعات الاسلامية نحو المخابرات المركزية الأمريكية وواشنطن اللذين أوجدا التمرد الأفغانى. وقد أجاب- وهز بضحك بشفة- قائلا. «بدون مليارات المخابرات المركزية الأمريكية، أو بها، ما كنا استطعنا أن نفعل أى شئ دون أمر الله».

ثم أضاف: «ولقد حاولت الحكومة الأمريكية طيلة ٤٤ عاما أن تدمر الإتحاد السوفيتى، ولم تفلح إلا بأمر الله اكبر».

ولكى يثبت عبد الرحمن وشركاؤه هذا الرأى إستمدوا على رعاتهم السابقين مستخدمين رعايتهم وحمايتهم لهم.

ووفقا لرأى الخبراء، يتوفر لدى الجماعات الاسلامية الأصولية اليوم المئات العديدة من العملاء القابعين بالولايات المتحدة والمستعدين فى أية لحظة للهجوم من الداخل. كما فعلوا فى حادث مبنى المخابرات المركزية ومركز التجارة العالمى، أو كما كانوا يتأهبون لتدمير مبنى الأمم المتحدة ومكتب المخابرات الفيدرالية نيويورك.

هل نسمى هذا نجاحا..

ومع هذا كله، لايندم الساسة الأمريكيون الذين طبقوا السياسة الأفغانية لواشنطن على مافعلوا. ويؤكد روبرت جيتس ROBFR GATES المدير السابق للمخابرات المركزية الأمريكية، أن تلك السياسة تمثل «أحد أعظم نجاحات الادارة الجمهورية»، كما يفسر ريتشارد هاس RICHARD HAAS-مسئول منطقة الشرق الأدنى داخل المجلس القومى للأمن، أثناء حكم جورج بوش - الأمر من جانبه كالتالى:

«إن ماتطلقون عليه تهديد الجماعات الإسلامية ليس إلا إحدى الرواسب السيئة لسياسة صحيحة. فنحن- بالقطع- قد أعطينا أسلحة وأموالا لأولئك الذين يستخدمونها اليوم ضدنا، إلا أننا لم نكن نمتلك من تغيير الأمر شيئا. والدليل على ذلك، أن تاريخ الإسلام مرت به فترات من الأصولية من قبل، وبالتالى يجب البحث عن مصدرها فى البلاد الإسلامية نفسها وليس فى السياسة التى إنتهجناها فى أفغانستان».

أما جاك بلام JACK BLUM المحامى بأحد مجالس واشنطن الكبيرة ورئيس فريق المحققين المكلفين من إحدى هيئات الكونجرس، منذ بضعة سنوات، بكشف دوائر تمويل المخدرات والإرهاب، وقائد البحث فى فضيحة الـ B C C I (فضيحة البنك الباكستانى الأصل الذى وضع نفسه فى خدمة بعض وكالات المخابرات ومنهم المخابرات المركزية الأمريكية)، فيرى فى سياق اهتمامه الخاص بأفغانستان والسياسة الأمريكية تجاهها أنه «فى نهاية عشر سنوات من التعهد الأمريكى بالمنطقة ذلك التعهد الأعمى والفعال فى آن واحد، إستطعنا أن نحقق شيئين، فقد جعلنا من تلك المنطقة أحد المراكز الدولية الرئيسية لتجارة المخدرات، كما حولناها الى بؤرة مركزية للارهاب العالمى..

فهل نسمى هذا نجاحا؟!»

٧٠٠ زوجة أبكار دائماً

خليل عبد الكريم

شيخ جسيم مهيب ظهر في التلفزيون، وبشر من يدخل الجنة **بسبعمائة زوجة عذارى**، يفتضهن كلهن يوميا وبعد أن ينكح الواحدة منهن ويتمتع نفسه ومذاكيره بها تعود بكرا مخترمة كما كانت وهكذا وهكذا إلى أبد الأبدين ودهر الداهرين.

ثارت أقلام على صاحب الفضيلة وأصلته بنيران حامية: هجوما وتهكما وتطاولا على شخصه الوقور وعلى المصادر التي استخرج منها هذه البشرى السارة المفرحة التي أدخلت على قلوب المشاهدين الغبطة والحبور، ودلت بذلك على أمرين:

الأول

قلة بضاعتها الدينية وأنها في حاجة ماسة إلى دروس خصوصية أو تقوية في «مادة الدين» وكاتب هذه السطور على استعداد لإعطائهم إياها دون مقابل.

ذلك أن الواعظ المهاب لم يخطىء فيما بشر به إلا في جزئية واحدة وهي عدد الزوجات الذي تراوح في كتب الأحاديث ومؤلفات التفسير ما بين مائة إلى إثنتين وسبعين والأصح هو الأخير منهن: **إثنتان من نساء الدنيا والسبعون من الحور العين والكواعب الأتراب.**

أما باقي الفتوى أو البشارة فصحيح وله أسانيده القوية بل إنني أعتب على الشيخ أنه كتم عن مشاهديه علما حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من كتمانه وتمنى به هنا: وصف «زوجات الجنة» وذلك حتى تكتمل فرحة المشاهدين وتتضاعف سعادتهم:

عن سليمان الثوري.. عن عبد الله بن مسعود قال:

اتتحم على أهل الجنة نور في قبابهم كاد أن يخطف أبصارهم فإذا به نور (سن) حوراء ضحكت في وجه وليها أي سيدها وزوجها).

وعنه أيضا: «إن المرأة من نساء أهل الجنة لتلبس عليها سبعين حلة من حرير فيرى بياض ساقيها من ورائهن» ويصفهن إبن قيم الجوزيه وهو أحد منابع سفر تكوين أفكار «الجماعات» بأنهن: «العرائش، المتحببات، الغنجات، الشكلات، المتعشقات، الغلمات أي المشتهيات شهوة وشبقا للوطء والمباضعة» ويرى مقاتل بن سليمان- وهو من قدامى مفسري القرآن الكريم: «إن الضيق يستحب فيهن في أربعة مواضع: فمها وخرقي أذنها وأنفها «وماهنالك» ولعل القارىء فطن إلى ما يقصده مقاتل بعبارة: «وماهنالك».

والأحاديث التي وردت في المفاخذة اليومية الأبدية لكل واحدة منهن وعودة العذرية أو البكارة لها من جديد، هذه الأحاديث رغم أنها رويت عن بعض كبار الصحابة فإن «الصيارفة» صيارفة الحديث لا يعدمون أن يستخرجوا من بين رواياتها من يقولون عنه: «لايعرف حاله» أو «أنه ليس بشيء» أو «أنه واه» أو «أنه متروك» فيرد عليهم «الجهابذة» جهابذة الحديث بأن تعدد رواية الحديث الضعيف تقويه وترفع درجته.

إنما هناك حديث صحيح رواه **الترمذي** في جامعه عن قتادة عن أنس عن **النبي صلى الله عليه وسلم قال**: «يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا من الجماع، قيل يارسول الله أو يطيق ذلك. قال يعطى قوة مائة» ويستنتج شراح الحديث ضرورة وجود مائة زوجة لتلقى هذه القوة الهائلة الخارقة على النكاح إذ أنه يستحيل على زوجة واحدة أو أربع أن تطيقها»

وطبقا لهذا الحديث «الصحيح» الذي رواه الترمذي أحد أصحاب الصحاح الستة التي تلقتها الأمة بالقبول والتجلة يكون لكل مسلم يدخل الجنة مائة زوجة.

نخلص من ذلك كله أن صاحب الفضيلة أو فضيلة الصاحب- جزاه الله عن الفقراء والمحرومين في الدنيا من المسلمين خير الجزاء وأوفاه- لم يخطىء في نقل هذه البشرى العظيمة لمشاهدي التليفزيون- خاصة المعوزين والمطحونين- وإن بالغ في ذكر عدد الزوجات.

لمزيد من المعلومات عن «حريم المسلم في الجنة» وأوصافهن وكافة أحوالهن يمكن الرجوع إلى كتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» للإمام ابن قيم الجوزية وهو مطبوع عدة طبعات في مصر ولبنان:

الأمر «الثاني»

هو هبوط الوعي السياسي لدى مهاجمي الواعظ المهاب ذلك أنه جزء من «المؤسسة الدينية» بمعناها الواسع، هذه المؤسسة في مقدمة مهامها مساندة النظام الحاكم وإضفاء الشرعية التي يفتقدها عليه وتزييف وعي القاعدة الجماهيرية العريضة وصرف انتباهها عن الواقع الأليم الذي تعيشه حتى لا تتحرك وتعمل على تغييره. ويتم ذلك بإقناعها بأن هذه الدنيا جيفة وطلابها كلاب وأنها عرض زائل وزخرف وزينة وأنها لاتلبث أن تفنى ومهما طال عمر المسلم فيها فمصيره الموت، وأن الواعي حق الوعي هو من يعرض عن الدنيا الدنية، وأن يولي التفاته إلى الجنة ويعمل من أجلها حتى يفوز بلذائذها ومتعها من خمور وألبان وعسل مصفى وأنهار وعيون وفواكه وريحان ولحوم وفرش وبسط وملابس حريرية» وتيجان على الرءوس وأهم من ذلك:

الولدان الذين هم كاللؤلؤ المنثور والحور العين والكواعب الأتراب اللاتي لم يطمثهن من قبل إنس ولا جان وفي كل مرة تعود الواحدة منهن عذراء بكرا لم يفض خاتمها مع منحه طاقة جبارة هائلة على المجامعة اليومية: في حديث أبي أمامه لها «للحورية» قُبُل شهي وله ذكر لاينثني».

هنا دور مرسوم بدقة متناهة تقوم به «المؤسسة الدينية» عن طرق الوعاظ والخطب عبر أخطر جهاز إعلامي «التلفاز» وفي مقابل ذلك يغدق النظام الحاكم على أفرادها: الوظائف والرتب والعطايا والمنح والهبات.. الخ

قانون العمل الموحد.. في جنيف أولا- وأخيراً!

منظمة العمل الدولية تراجع المشروع قبل طرحه علي عمال مصر!



يسافر إلى جنيف منتصف مارس الحالى وفد من ممثلى الحكومة ورجال الأعمال والعمال للاجتماع مع خبراء منظمة العمل الدولية بشأن مشروع قانون العمل الموحد الذى تم إعداده فى مصر مؤخرا. وذلك فى أول سابقة من نوعها.

الهدف من الاجتماع هو تأكد خبراء المنظمة الدولية من عدم تعارض المشروع مع مستويات العمل الدولية والاتفاقيات التى وقعتها حكومة مصر بشأ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق النقابية الصادرة عن المنظمة.

وبمجرد الاتفاق على المشروع فى الخارج يصبح الأمر سهلا- من وجهة نظر الحكومة المصرية- فى الداخل، إلا أن الأمر في الواقع ليس كذلك. فالخلافات بين طرفى العمل فى مصر. العمال وأصحاب الأعمال كبيرة حول مشروع القانون والحكومة فى مأزق.

هل ترضى أصحاب الأعمال- وهذا هو الأرجح- فتفتح بوابة جديدة واسعة للصراع الاجتماعى لاتقل خطورة عن صراع الإرهاب والفساد؟ أم ترضى العمال- وهو ما لايتفق مع المتغيرات التى فرضها صندوق النقد الدولى بآليات السوق والخصخصة- وتواجه ضغوطا اقتصادية وسياسية واسعة من رجال الأعمال فى الداخل، وضغوط أشد من الصندوق والبنك الدوليين؟

ماذا تريد المنظمة؟

قبل أن نرجع إلى الداخل.. لنرى أولا ماهى الحدود التى تحكم اجتماع خبراء منظمة العمل الدولية وممثلو أطراف العمل فى مصر..

المنظمة ستكرر بالقطع ملاحظاتها التى تسجبها سنويا على مجمل التشريعات المصرية المتعارضة مع الاتفاقيات الدولية الصادرة منه والموقعة من حكومة مصر.. ومن بينها قانون العمل..

سيد راشد



* تدعو المنظمة إلى إقرار مبدأ المفاوضة الجماعية بين العمال وأصحاب الأعمال حول الأجور وشروط وظروف العمل والمعيشة.

* ويترتب على ذلك دعوتها **لحق العمال فى الإضراب عن العمل** مقابل حق أصحاب العمل فى إغلاق منشآتهم.

* وتنتقل من ذلك إلى ضرورة **تغيير قانون النقابات العمالية** بما يطلق حرية العمال فى تشكيل نقاباتهم ووضع لوائحها ويلغى كل وصاية إدارية عليها- وإن كان هذا المحور خارج المناقشة المباشرة لقانون العمل الموحد، باعتباره يتعلق بقانون آخر.

* وبالمثل يأتى المحور الرابع الأساسى لاعتراضات منظمة العمل الدولية- خارج نطاق قضايا الاجتماع القادم فى جنيف- وهو المحور المتعلق بإلغاء **كل النصوص التشريعية المقيدة للحريات فى قانون العقوبات وقانون حماية القيم من العيب ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وقانون حماية الجبهة الداخلية ٣٣ لسنة ١٩٧٨ خاصة ما ورد بهما بشأن سلطة المدعى الاشتراكى** فى الاعتراض على المرشحين للنقابات العمالية، وقانون التجمهر وغيرهما من القوانين المصرية.

وقد سجل خبراء المنظمة آراءهم في الخطوط العامة التى يجب أن تتوافر فى مشروع قانون العمل الجديد، فى بداية أعمال

اللجنة التى تشكلت لهذا الغرض منذ عامين برئاسة د.أحمد حسن البرعي الاستاذ بحقوق القاهرة. أكد الخبراء ضرورة أن يحقق المشروع التوازن بين أطراف العمل، ومبدأ المفاوضة الجماعية والمشاركة بدلا من المواجهة بين العمال وأصحاب الأعمال. وهو ماعبر عنه د.البرعي فى الدورات التى تعقد منذ ديسمبر الماضى لمجموعات مختلفة من النقابيين وموظفى وزارتى العمل والتأمينات وممثلى اتحاد الصناعات ورجال الأعمال للترويج لهذه الأفكار، ويضغط من خلالها بشدة رجال الأعمال ليأتى المشروع مطلقا لسلطاتهم ومسقطا أي التزامات اجتماعية لهم تجاه العمال..

الموقف المصرى

الأطراف المصرية الثلاثة فى الاجتماع المقبل تذهب محملة بخلافات حول مطالب منظمة العمل الدولية.

فالحكومة وممثلو العمال يوافقان على مبدأ المفاوضة الجماعية وعلى إدراج حق الاضراب فى نصوص القانون، وإن كانا يقيدانه بألا يتم فى مصنع أو منشأة إلا بموافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة على الأقل، وهم أعضاء يكون معظمهم من مناطق ومحافظات بعيدة عن المصنع المعنى، ولم ينتخبهم عمال ذلك المصنع، ولايخضعون لمحاسبة جمعيته العمومية أن اتخذوا إقرارا عكس ما يريده.. كما تطرح الحكومة ويوافقها ممثلو العمال (أى القيادة العليا لاتحاد النقابات)حظر الاضراب فى منشآت الخدمات الحيوية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الوزراء. فضلا عن ضرورة إخطار الجهات الإدارية قبل موعد الاضراب بخمسة عشر يوما بموعده وأسبابه. وحظر الاضراب أثناء التفاوض، أو أثناء مدة سريان الاتفاقية الجماعية التي سبق توقيعها بين العمال وأصحاب العمل. حتى وأن اقتضت الضرورات تغييرها.

على الجانب الآخر، وفي محاولة منهم لتمرير النصوص الأشد سوءا فى مشروع القانون يضغط رجال الأعمال لإلغاء أي نصوص فى المشروع تشير إلى

تحذيرات نقابية للحكومة من سلق قانون يمس مصالح ٩ مليون عامل

**

رجال الأعمال يضغطون لاستبعاد المفاوضات الجماعية وحق الإضراب

**

أحمد العمارى



المفاوضة الجماعية، ويعتبرونها «مضيعة للوقت» وتدخلا فى سلطاتهم وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية لمنشآتهم، وبالتالى فإنهم يرون استبعادها واستبعاد حق الإضراب عن العمل معها.

الأشد سوءا

وإذا كان رجال الأعمال يدركون أنه من المستحيل فى تشريعات تنظم آليات السوق والخصخصة والاقتصاد الحر استبعاد المفاوضة الجماعية والاضراب، ويذكرون أيضا أن خبراء المنظمة الدولية والحكومة وممثلى العمال لن يتراجعوا عن ذلك.. فإن الهدف الحقيقى لهم يتضح فى أنهم سيغرقون الاجتماع في قضايا أصبحت بديهية لتحقيق هدفين فيما بعد..

أولا: تمرير المشروع الحالى بما فيه من مفاوضة جماعية وإضراب ليمر معهما **اطلاق سلطات أصحاب العمل في فصل العمال، والغاء أي تعريفات أو نصوص محددة بشأن الأجور، بما فيها الحد الأدنى للأجر.**

ثانيا: تعديل عدد من التشريعات الأخرى للتخلص من أى التزامات تفرضها على أصحاب العمل تجاه العمال، وفى مقدمتها **قانون التأمينات الاجتماعية** الذى يلزم صاحب العمل بدفع نسبة من اشتراك العامل فى التأمينات، وينص على إعانة البطالة للعامل الذى أجبر على ترك العمل، وتستمر هذه الإعانة.بنسب تنخفض تدريجيا لمدة ستة شهور. **وقانون التأمين الصحى** الذى يلزم أصحاب العمل أيضا بدفع نسبة من اشتراك العامل.

عودة إلى السخرة

والمشروع الحالى يتضمن تفاصيل كثيرة قد لا يتطرق إليها اجتماع جنيف باعتبار أن ما يهم خبراء المنظمة الدولية هو الآليات العامة للعلاقة بين طرفى العمل- إلا أن هذه التفاصيل إذا أقرت فإنها- كما جاء في مذكرات للعديد من النقابيين وجهوها إلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال- ستعيد علاقات العمل إلى عهود السخرة.

فالمشروع يعطى صاحب العمل حق فصل العامل دون تحديد لأسباب الفصل إلا فى عبارة «لسبب مشروع وكاف»، ولم يحدد

أي أسباب تكون مشروعة وكافية، وأيها لايكون، وما هي الجهة التى تحدد المشروعية والكفاية من عدمها. كما يعطيه حق فصل العامل دون إخطاره، والعقوبة مجرد دفع أجر فترة تتراوح بين شهر وثلاثة شهور للعامل المفصول- طبقا لطول مدة خدمته-ويجوز **لصاحب العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمنشأة تخفيض أجر العامل أو تكليفه بعمل غير متفق عليه فى العقد ولو كان يختلف اختلافا جوهريا عن عمله الأصلى، لحين تحسن أحوال المنشأة.** وألغى المشروع اللجان الثلاثية التى تنظر فى قضايا الفصل قبل اللجوء للقضاء، وكان موقفها غالبا يعزز موقف العامل أمام المحاكم، كما أنه لم يلزم صاحب العمل بإعادة العامل إذا حصل على حكم قضائى بذلك، إلا إذا كان العامل نقابيا.

انقلاب تشريعى

وفى لقاءات مع العديد من النقابيين الذين شاركوا فى دورات التعريف (أو الترويج) بقانون العمل الموحد، كان معظمهم يشعر بالإحباط والقلق من الانقلاب التشريعى الشامل والمتسارع طبقا لما تفرضه المتغيرات نحو اقتصاد السوق. وعبر بعضهم عن عدم جدوى صراعهم مع رجال الأعمال فى تلك الاجتماعات المغلقة مؤكدين أن إقرار المشروع سيتم بعيدا عن القواعد النقابية والعمالية، وأنهم يتوقعون مفاجأة الجميع-كالعادة- تقديم المشروع إلى مجلس الشعب بعد فترة قصيرة من اجتماع جنيف- خاصة وأن المشروع لم يصل بعد للنقابات العامة للعمال- وتكتفى الحكومة بأن الاتحاد العام لنقابات العمال كان له ممثلين فى لجنة إعداد المشروع وفى اجتماع جنيف.

ويحذر النقابيون من تكرار ماحدث عند إقرار قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث لم تجد النقابات وقتا كافيا لمناقشته لتعمد الحكومة إخفاء المشروع لفترة طويلة. واقتصر الأمر على اجتماعات قبل أيام من مناقشة المشروع فى البرلمان تمت في عدد محدود من النقابات العامة الصناعية مثل نقابات الصناعات الهندسية والكيماويات وعمال التجارة. إلا أن الأمر هذه المرة أشد خطورة فالمشروع الحالى يتعلق بإقرار علاقات عمل جديدة تشمل العاملين بالقطاع العام والخاص والاستثمارى معا والذين يتجاوزون تسعة ملايين عامل.

وسوابق الحكومة فى تمرير هذه الانقلابات التشريعية دون الاكتراث بآراء الأحزاب والمنظمات الجماهيرية عديدة. فقد كشف السيناريو الذى وضعته لتمرير قانون العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر فى الريف عن أن كل ما سبقها من مناقشات كان مجرد ديكور شكلى. وتجاهلت الحكومة الكثير من تحذيرات وآراء واقتراحات حزب التجمع. وكشف تطبيق القانون خلال عام واحد فقط عن خطورة تجاهل هذه الآراء والاقتراحات. والتأثير السلبى لهذا التجاهل- إلى جانب السياسية الزراعية الخاطئة للحكومة- على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف وعلى تدهور الزراعة في مصر.

نفس السيناريو تكرر عند إقرار قانون الضريبة الموحدة وعدم التفات الحكومة سوى لمصالح كبار الملاك الزراعيين الذي يتمتعون بنفوذ قوى داخل مجلس الشعب، وكبار رجال الأعمال الذين تدرك الحكومة أنها لن تستطيع بسياساتها وكفاءة أجهزتها الحالية ضبط تهربهم من الضرائب.

بل إن الحكومة أجبرت نوابها- بالأمر- على إقرار قانون «الضريبة الموحدة» الذى لايلقى قبولا منذ طرحه كمشروع وحتى الآن، من معظم النواب وكل الهيئات الاقتصادية والمنظمات الجماهيرية بما فيها اتحاد الصناعات والغرف التجارية ورجال الأعمال، وأدى إصرار الحكومة على تمريره استجابة لشروط صندوق النقد الدولى ورغبة منها فى تعويض انخفاض عائدات الجمارك- طبقا للأوامر الدولية بتحرير التجارة الخارجية- بجباية مزيد من الضرائب من المصريين. أدى كل هذا إلي تفاقم حالة الكساد والركود وفى السوق المصرية.

*** فهل يمر مشروع قانون العمل الموحد بنفس السيناريو المعتاد!**

السؤال ليس موجها للحكومة. ولاحتى لقيادة اتحاد نقابات العمال التى ينتمى معظمها للحزب الحاكم ولايجرؤ على مخالفة أوامره.

ولكنه موجه بالدرجة الأولى لأحزاب اليسار وقياداتها النقابية وقواعدها العمالية..

هل يمر القانون بشكله المطروح حاليا لتعود علاقات العمل من جديد إلى عهود السخرة؟.

ويصبح على العامل أن يظل طول عمره دائرا فى ساقية البحث عن فرصة عمل مضمونة، وكسرة خبز وجرعة ماء.. ونصحو من جديد على انفجارات أخرى أشد خطرا!!.

لحم العمال الحى

يتعرض العاملون في الحكومة، والقطاع العام والقطاع الخاص لهجمة شرسة تستهدف إعادة صياغة علاقات العمل بما يضمن السيطرة الكاملة لأصحاب العمل والنزول بالحقوق العمالية إلي الحد الأدنى وذلك من خلال العديد من الآليات.

فهناك أولا مشروع قانون العمال الموحد الذي يضيف قاعدة خطيرة هى حق صاحب العمل فى إنهاء عقد العمل فى أي وقت يشاء، مما يعنى عمليا إقرار مبدأ الفصل التعسفى دون الحديث عن ذلك صراحة، لأن تعيين العاملين فى الشركات يتم بعقود عمل. ويكتفى مشروع القانون الجديد بتحديد الحد الأدنى للأجور ويترك للمفاوضة الجماعية بين العاملين وأصحاب العمل تحديد هيكل الأجور وقواعد منح العلاوات والترقيات الأمر الذى يعنى عمليا ضرب وحدة الطبقة العاملة فى الصميم وتفتيت مصالحها المشتركة، وترك القطاعات الضعيفة فيها تحت رحمة أصحاب العمل لأن قدرتهم التفاوضية ضعيفة بحكم عملهم في وحدات مبعثرة وصغيرة مثل العاملين في قطاع التجارة ووحدات الخدمات العامة (مستشفيات مخابز، محلات تجارية..الخ) بالرغم من أنهم يمثلون نسبة كبيرة من العاملين.

وهناك أيضا الاتجاه إلي دمج هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية مع ربط التأمين الصحى بالتأمينات الاجتماعية، وماسوف يصحب ذلك من تقليل التزامات أصحاب العمل تجاه العاملين وزيادة ما يتحمله العامل من أعباء، في نظام التأمينات وفى العلاج وثمن الدواء.

وتخسر التأمينات الاجتماعية ٢مليار جنيه سنويا لاستثمارها بسعر فائدة أقل من السوق ٥٪ كان يمكن استخدامها في تحسين المعاشات ودعم التأمين الصحى. ويطالب أصحاب الأعمال بالحصول على قروض من هذه الحصيلة بسعر فائدة منخفض بحجة توفير فرص عمل جديدة

وهكذا يتأكد أنهم لايتورعون في اقتطاع أكبر كمية من لحم العمال الحى وأن الرأسمالية لاتتطور إلا من خلال تكثيف الاستغلال.

فمن يتصدى لهذه الهجمة الشرسة؟

عبد الغفار شكر

«لم أجد نيرانا فتحت على نائب، مثلما حدث مع النائب سيء الحظ «**عبد العزيز حتاتة**» في جلسة الأمس بمجلس الشورى.

فبمجرد أن أطلق الرجل جملته الشهيرة قائلا: **إن الحكومة تقهر الفلاح**، إلا وقامت الدنيا ولم تقعد. وحوصر النائب من كل جانب. واشترك كل من المنصة والوزراء بل وزملاؤه النواب في التنكيل به. وتنافس الجميع في توجيه الضربات المتلاحقة إليه. وفقد النائب توازنه وأصابه الدوار، وأراد أن يتراجع ويعيد تحميل عبارته دون جدوى».

المحرر البرلماني لجريدة الأهرام -١٩/١٢/١٩٩٣.



ولكننا لم نفقد توازننا ولم يصبنا الدوار- ولن يحدث- ولذلك فإننا نؤكد على مقولة عضو مجلس الشورى. نعم، **الحكومة تقهر الفلاح**.

ولا نقول ذلك لمجرد أننا نعارض الحكومة. ولكن من خلال الأوضاع الفلاحية والزراعية المعترف بها حتى من قادة السياسة الحكومية في المجال الزراعي. ولن نعمد- لتأكيد ذلك- مقارنة بين هذه الأوضاع الآن، وبينها في الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، ولكننا سنكتفي بما يوضح مدى قهر الحكومة للفلاح- في كافة مجالات إنتاجه وحياته- في السنوات الأخيرة فحسب.

أولا- حرمان الفلاح من الخدمات التعاونية، ويشمل ذلك فيما يلي.

* إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج- التي كانت تتوافر مدعومة بالجمعيات التعاونية، وتحويل السيطرة عليها- استيرادا وتداولا- للقطاع الخاص في إطار ما يسمى بسياسة «تحرير الزراعة»



وكان نتيجة ذلك زيادة أسعار هذه المستلزمات- خلال البضع سنوات الأخيرة- بنسبة هائلة ومتوالية، **تصل في المتوسط العام لكل من الأسمدة والبذور والتقاوي والمبيدات وأجر ماكينات الري، إلى حوالي ٧٠٠٪!!**

* **تحولت بنوك القرى التي استولت** على اختصاص التعاون في تقديم القروض اللازمة للفلاح للتمكن من الانتاج والتي كانت بفوائد رمزية في الجمعيات - **إلى مراب جشع في مواجهة الفلاحين.**

* في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة-فعليا- بتصفية الدور الاجتماعي للتعاون-بالمخالفة للقواعد الدستورية الأساسية- فهي تحاول أيضا أن تهدر أي دور ديمقراطي له، بالمزيد من تدخل الأجهزة الإدارية في نواحي التنفيذ العملي للأنشطة التعاونية، مما أدى إلى أن يذكر القطاع التعاوني- وهو يتقدم بمطالبه لتنفيذ خطة ٩٤-١٩٩٥-«إن الحكومة لم تنفذ أي مطلب للقطاع التعاوني بالنسبة لخطة ٩٣-١٩٩٤، مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ما تضمنته تلك الخطة» كما ورد بجريدة التعاون في ١٧/١٢/١٩٩٣.

.. أليس تصفية التعاون، وحرمان الفلاح من خدماته.. قهرا من جانب الحكومة للفلاحين؟!

ثانيا- إهدار مصالح المستأجرين وصغار الملاك بالتعديلات الأخيرة للعلاقة الإيجارية: بالرغم من أن تعديل قوانين العلاقة الايجارية الزراعية، كان قد أصبح ضرورة موضوعية، إلا أن الحكومة صرت

على تعديلات من شأنها الاضرار بالفلاحين وبالانتاج الزراعي، كما يلي

* رفع القيمة الايجارية من ٧ مثل الضريبة العقارية الى ٢٢ مثل هذه الضريبة دفعة واحدة، مما أوصل هذه القيمة الى ما يقرب من ٧٠٠ جنيه للفدان الواحد

وكان نتيجة ذلك أن اضطر آلاف المستأجرين هذا العام الى بيع مواشيهم حتى يتمكنوا من السداد الذي كان شديد الصعوبة عليهم وخاصة مع الارتفاع الجنوني في تكاليف العملية الانتاجية الزراعية.

***تهديد مستقبل ملايين المستأجرين وأسرهم** الذين وضعتهم التعديلات الجديدة في خيار بين أمرين كليهما مدمر لحياتهم: إما ترك الأرض منذ صدور القانون مقابل تعويض زهيد، أو تحمل المزيد من المعاناة في العمل بها لمدة خمس سنوات ثم الطرد منها بلا تعويض.

***الاضرار بمصالح صغار الملاك،** فهم لا يستطيعون الزراعة، والمستأجرون غير قادرين على سداد القيمة الايجارية، وأسعار الأرض- وفقا لذلك- ستنخفض بناء على حركة العرض والطلب عليها

.. أليس اهدار التوازن النسبي في العلاقة الايجارية- بهذه الصورة- قهرا من جانب الحكومة، تجاه الفلاحين!!

ثالثا ثبات أو انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية:

بالرغم من الارتفاع الكبير بتكاليف الانتاج الزراعي، فقد انخفضت أسعار المحاصيل أو ثبتت- بالنسبة لبعضها- على أسعارها السابقة

* فبالنسبة للقمح والذرة، ثبتت على أسعار ما قبل هذا الارتفاع في أسعار مستلزمات الانتاج

* أما الأرز فلم تكتف الحكومة بخفض سعر استلامه من المزارعين، بل امتنعت المضارب عن استلام «الفلبيني» منه مما أضطر الفلاحين الى بيعه بأبخس الأسعار

* ووصل الأمر بالنسبة للقصب الى امتناع المزارعين عن زراعته في بعض المواقع كمحافظة سوهاج، واجبارهم من جانب ادارة مصنع سوهاج مستعينة بالشرطة على زراعته التي لم تعد تعطي عائدا مجزيا لهم أو حتى متوازنا مع تكاليف زراعته.

ألا يمثل هذا الاهدار لحق الفلاحين المتحين في الحصول على عائد مجز لزراعتهم لهذه المحاصيل وغيرها- قهر من الحكومة للفلاح؟

رابعا- الضرائب والرسوم المتزايدة على الفلاحين.

بالرغم من كل هذه المعاناة التي يحياها الفلاحون في سبيل استمرارهم في زراعة أرضهم فإن الضرائب و«المكوس» تتراكم عليهم أيضا

* فالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ الذي يقضي باعفاء الحائزين لثلاثة أفدنة فأقل من الضريبة العقارية مازال حتى الآن- وبالرغم من كل ما أثير حول ضرورة تطبيقه- غير معمول به في أغلب المحافظات تحت حجج وتعقيدات ادارية لا علاقة للفلاحين بها.

* الفلاحون يفاجأون كل عام بالعديد من الضرائب والرسوم ومقابل الخدمات التي لا يعلمون عنها شيئا سوى ضرورة تحصيلها منهم

. أليس في ذلك قهرا للفلاح من جانب الحكومة؟

خامسا - هموم الأراضي الجديدة:

* أن تهدر مشروعات زراعية كبيرة، كمشروع الصالحية الذي وصلت خسائره إلى أكثر من مليار جنيه، وتدمر كافة مجالات الانتاج للدواجن والأسماك والماشية والأعلاف، وتتصحر أغلب أراضيه الزراعية، ويقذف الى المجهول بعمالة زراعية وفنية تبلغ حوالي خمسة آلاف مواطن.

* وأن يصل الأمر بالمزارعين بالأرض الجديدة بغرب النوبارية الى تحرير محضر بوليس في قسم شرطة العامرية في شهر نوفمبر ١٩٩٣ ضد وزارة الري بعد أن ضاع جهدهم الشاق في استزراع ثلاثة آلاف فدان لم يروها وماتت زراعاتها

ألا يعني ذلك قهر من حكومة للفلاح.. حتى الفلاح «الجديد»؟! الا تكفي كل هذه الأوضاع- وغيرها كثير- لتبين لنا مدى ما تلاقيه الزراعة ومن يعملون بها من الفلاحين؟

ونحن لا ننفرد بهذا التقييم للواقع الفلاحي والزراعي الناتج عن اسياسات الحكومة في هذا المجال

* المهندس فؤاد هجرس يعلن- في جلسة مجلس الشعب في ١٩٩٣/٣/١٩، أن **«جميع المدخلات للانتاج الزراعي قد زاد سعرها زيادة رهيبة بنسبة ١٠٠٠٪ من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩٢»**، كما يلاحظ «أن قروض الاستيراد - لحساب قطاع الزراعة- بلغت ١٦٪ لاستيراد المواد الغذائية، وقروض الانتاج الزراعي- لانتاج الزراعة- بلغت ٢٢٪!!

* **ونائب الحزب الوطني حمدي الطحان** يتساءل «إلى أين سوف تذهب الحكومة بالفلاح بعد تخبط سياستها تجاه الزراعة؟ هل تستهدف تدمير تلك القاعدة الانتاجية التي قامت عليها مصر منذ القدم»؟

* **الدكتور محمد عبد اللاه** رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، يعلن أنه ينضم الى آراء الفلاحين «في رفض غياب الدولة في الزراعة وترك الفلاح وحده يلهث وراء آليات سوق غير مأمونة وغير منضبطة لوحدة انتاجية ضعيفة وهي الفلاح».

***الأستاذ محمود معوض-** المحرر بالأهرام، يقرر في صدر تحقيق صحفي أجراه حول الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب لبعض المحافظات في شهر يوليو ١٩٩٣ **«لعل أخطر ما كشفت عنه هذه الزيارة البرلمانية الجادة، أن الارتفاع الباهظ في تكاليف الزراعة في ظل آليات السوق رغبة بنك الائتمان واقتراض ما يسمى بالتمارنيات، سوف يدفع الفلاح الى المقامرة على العصرف في أرضه بعد عجزه عن زراعتها».**

أخي السيد / عبد العزيز حتاته- عضو مجلس الشورى

وحرف- بعد كل هذا- أن تتمسك بقوتك ولا تحاول تحميلها .

الحكومة . تقهر الفلاح!

د. يوسف والي



الأبعاد الاجتماعية
لسياسة التحرير الأقتصادي
في مصر

عبد المولى اسماعيل

قطعت مصر شوطا كبيرا في طريق **الخصخصة والتوجه نحو آليات السوق في ظل مايسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي.** وقد ألقت هذه السياسات بظلال كثيفة على كافة القطاعات الانتاجية والخدمية مما أنعكس بدوره على كافة الطبقات والفئات الاجتماعية.

وليس خافيا على أحد أن سياسة صندوق النقد الدولي تستهدف في المقام الأول تقليص دور الدولة على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحصر دورها في مشروعات البنية الأساسية المنصبة على بناء الطرق- الكباري.. الخ

إن الفكرة الرئيسيه في ذهن الصندوق في المرحلة الراهنة وكما يراها **د. عبد الرازق حسن** أحد خبرائنا الاقتصاديين البارزين، هي وضع السياسة الاقتصادية وبأقصى سرعة في المسار الرأسمالي، بغض النظر عن الظروف التي يمر بها المجتمع، بدعوى الانفتاح مره والتوجه نحو اليات السوق مرة أخرى، الأمر الذي أدى الى التركيز على رأس المال ومنحه الحرية كامله وتقليص دور الدولة من خلال تطبيق مجموعة من الاجراءات المالية والنقدية ذات طابع انكماشي وبيع وحدات القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص سواء المحلي أو الاجنبي.

يضاف الى ذلك أيضا وكما يرد على لسان **د. الفونس عزيز المستشار السابق بمعهد التخطيط..** الإصرار الشديد من قبل الصندوق على تحرير أسعار السلع والخدمات بحجة تماثلها مع مستويات الأسعار العالمية، والنقص التدريجي للأجور وبالذات ذوي الدخل الثابت والمحدود، مما يعني نزول عدد أكبر من الاسر تحت خط الفقر. يضاف الى ذلك السعي المحموم نحو مزيد من تحرير التجارة الخارجية والغاء كافة القيود على الواردات.

واذا كانت تلك هي بعض الملامح لسياسة الصندوق او برامج التكيف الهيكلي كما حددها أثنان من خبرائنا الاقتصاديين فان السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح.

ما أثر تلك السياسات على القطاعات الانتاجيه من ناحية. والمجتمعية من ناحية أخرى؟

المتتبع لأوضاعنا الاقتصادية سيفجع بحقيقة الأرقام وماآلت إليه الأمور.

فقطاع الزراعة- وفقا لتقرير البنك المركزي- بلغ معدل النمو الحقيقي في قيمة الانتاج الزراعي في السنة المالية ٩١/٩٠ وهي السنه التي بدأ فيها تطبيق سياسة الصندوق ٢.٨٪ مقابل ٣ر٤٪ خلال السنة المالية ٨٩/ ٩٠، في الوقت الذي كان فيه معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية ٦٠/٦١- ٦٤/٦٥، ٣ر٦٪ أيضا لم تزد المساحة المزروعة في ٩١/ ٩٢ عن مثيلتها في ٩٠/٩١ اذ بلغت ٦٣ الف فدان.

أيضا انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية



د. رمزي زكي

٩١/ ٩٢ الى ٥ر١٦٪ بعد أن كانت ٢٦٪ عام ٨٩. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى تدهور إنتاجية عدد من المحاصيل الزراعية الأساسية في مصر ومنها القمح، الارز- القطن. فالقمح انخفض معدل النمو فيه الى ١ر٥٪ عام ٩٠/ ٩١ مقابل ٣٥٪ عام ٨٩. أيضا الارز أنخفض معدل نمو انتاج الارز الى ٨ر١٣٪ عام ٩٠/ ٩١ مقابل ٥ر٢٧٪ عام ٨٩. وتراجع إنتاج القطن الى حدود خطيره للغاية حيث بلغت الانتاجية في عام ٩١/ ٩٢ الى ٧٩١ الف طن مقابل ١٠٨٧ الف طن عام ٨٦/ ٨٧.

وتعطينا هذه الأرقام والبيانات حقيقة ماآلت اليه الأوضاع في قطاع الزراعة من تدهور شديد في الانتاجية وأنخفاض في معدلات النمو أنعكست بدورها على العاملين في هذا القطاع وبخاصة مع بدء برامج التكيف الهيكلي في مجال الزراعة المصرية. واذا كانت الدراسات تشير الى أن **معدلات البطالة في صفوف العمالة الزراعية بلغت في عام ١٩٨٥م ٥٥٪ فانها قد جاوزت السبعين في المائه من جملة السكان الزراعيين في العام ٩٢/ ٩٣.**

وقد كان لتطبيق سياسات الصندوق في المجال الزراعي من الغاء كافة أنواع الدعم للانتاج الزراعي سواء أسمدة أو مبيدات، «وتحرير» كافة أسعار المستلزمات الزراعية إضافة إلى فرض رسوم على مياه الري بينما الأرض تحقق عائدا منخفضا متدنيا للغاية ..أن زاد عدد المعدمين في الريف المصري مما يعني في النهاية هجر الفلاحين لأراضيهم والبحث عن مجالات عمل أخرى، الأمر الذي سيؤدي الى أنهيار أوضاع الزراعة في بلادنا ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الى تناقص نسبة العماله الزراعية الى عدد السكان الزراعيين حيث بلغ عدد السكان الزراعيين في مصر سنة ١٩٨٠، ٠٠ر٩٥٦ر١٨ نسمة وكانت نسبة العاملين في الزراعة ٦ر٤٥٪ وفي عام ١٩٨٥ م بلغ عدد السكان الزراعيين ٠٠٠ر١٩٥ر٢٠ نسمة كانت نسبة العمالة الزراعية ٤٠٪ وتوالى أزدياد السكان في العام ١٩٩١م في الوقت الذي أنخفضت فيه نسبة العمالة الزراعية الى ٣٩٪. واذا كانت هذه الأرقام تعطينا فكرة عن مدى التدهور الذي أصاب الزراعة المصرية الا أن الدولة تصر على الاستمرار في نفس سياسة التحرير والتوجه

نحو آليات السوق.

ويطلق د. عبد الرازق حسن صيحة تحذير.. إن تقليص دور الدولة بالنسبة للسياسة الزراعية وإطلاقها كما ينادى الصندوق له أثر خطير، لأن مصر خلاف دول أخرى الموارد فيها محدوده والدورة الزراعية مرتبطة بالمياه فأرض مصر الزراعية مسطحة وليست مناطق منعزلة عن بعضها البعض فالزراعة فى منطقة تؤثر على منطقة أخرى وترك الأمور لآليات السوق يدفع بالمزارع للبحث عن المحصول الذى يعطيه أكبر عائد فى المدى القصير الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى أفساد الدورة الزراعية.

وإذا انتقلنا لقطاع الصناعة فسنجد أن الامور أسوأ حالا فبيانات وزارة التخطيط تشير الى تراجع معدل نمو الانتاج الصناعى خلال السنة المالية ٩٠/٩١ الى ٥ر٦٪ وذلك مقابل ٢ر٧٪ خلال السنة ٨٩/٩٠، وأنخفضت مساهمة الإنتاج الصناعى فى الناتج المحلى الى ٦ر١٧٪ عام ٩١/٩٢ مقابل ٣٠٪ عام ٨٩.

وإذا كانت الحكومة تعول كثيرا على القطاع الخاص فى إحداث تنمية صناعية تستوعب عددا أكبر من العماله إلا أن الواقع الفعلى يثبت عكس ذلك. فالبرنامج الانكماشى الذى تتبعه الحكومة فى ظل برامج التكييف الهيكلى له أكبر الضرر على القطاع الخاص الصناعى. فخفض الطلب المحلى وانخفاض معدلات الاستهلاك لأفراد المجتمع المصرى نتيجة لأنخفاض القوى الشرائية وتدنى الاجور الحقيقية وأرتفاع معدلات البطالة وركود الأسواق يقابله ارتفاع مستويات الاسعار أرتفاعا جنونيا سواء أسعار الطاقة التى من المقرر أن تصل الى ١٠٠٪ من السعر العالمى عام ١٩٩٢م أو المواد الخام المحلية أو السلع الوسيطة التى يتم أستيرادها من الخارج مما يزيد من كلفة عوامل الانتاج التى تؤثر فى النهاية على زيادة سعر المنتج المحلى وعدم قدرته على المنافسة سواء المحلية أو الأجنبية وبخاصة فى ظل تحرير التجارة ولجوء كثير من الدول لسياسة الأغراق، إضافة الى القرارات التى تصدرها الحكومة والتى تعوق الاستثمار الصناعى المحلى وآخرها قانون الضريبة الموحدة الذى يفرض سعر ٤٨٪ على من تجاوز دخله سنويا ٠٠٠ر٦٨ جنيه وهكذا يظهر الموقف المتناقض للحكومة وللصندوق ففى الوقت الذى تنادى فيه بتشجيع الاستثمار وبخاصة الصناعى نجده تتبع أساليب وسياسات من شأنها ضرب الصناعة الوطنية فى الصميم.

وإذا انتقلنا لتأثير برامج التكييف الهيكلى على العمال فحدث ولاحرج اذ يكفى ان نعلم أن هناك الالاف من العمال الذين يتم تشريدهم وفصلهم من مصانعهم بسبب سياسات الخصخصة. بينما تتزايد معدلات البطالة بين العمال الى حدود خطيرة جاوزت الـ ٢٢٪، إضافة الى تدنى الاجور الحقيقية فى ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار الى ١٠٠٪ لكثير من السلع والخدمات، وقد تم الاتفاق مع صندوق النقد على خفض اكثر من ٦٠٪ من مخصصات دعم السلع التموينية والأساسية فى موازنة العام الجديد على أن يتم الالغاء الكامل لكافة أنواع الدعم مع نهاية برنامج التحرير فى عام ١٩٩٥. وفى إطار خطة الحكومة لرفع الدعم نهائيا عن السلع الاساسية لمحدودى الدخل تم رفع سعر اكثر من ٥٠٠ دواء من أدوية الأمراض المزمنة حيث تم رفع أسعار أدوية القلب والكبد والأعصاب وألبان الأطفال بنسب تصل الى ١٠٠٪.

وعن أحوال العاملين بالدولة فتشير تقارير البنك الدولى الى تدهور أجور ومرتبات العاملين فى الدولة حيث أنخفضت القدره الشرائية لمتوسط أجر الموظف الى ٥٠٪، وبالنسبة للمناصب العليا الى ٧٥٪. هذا فى الوقت الذى أصبحت فيه مجانية التعليم فى الواقع ضربا من الوهم فأقل مبلغ يدفع لمدرسة ابتدائية ٣٠ ج إضافة الى عبء الدروس الخصوصية، وفى مجال التعليم العالى لم تنفق الجامعات مليما واحدا على تطوير المعامل أو شراء كتب، والوحدات الصحية لايوجد بها دواء ولا أجهزة فحص فالعلاج والدواء لم يعد مجانيا، من هنا يتضح مدى العبء الضخم الملقى على عاتق العمال والطبقة المتوسطة فى ظل سياسة الصندوق والبنك الدوليين.

وهنا يثور تساؤل، من المستفيد أذن من تلك السياسات؟

فى دراسة متميزة للدكتور رمزى زكى المستشار بمعهد التخطيط عن الأثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلى بالبلدان النامية يرى أن المستفيد من هذه السياسات والبرامج هم

١- البرجوازية العقارية: حيث أدت هذه البرامج الى تعديل العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر وتركها لأليات العرض والطلب وهو ماسيؤدى الى زيادة حجم الربح الذى يؤول لهؤلاء الملاك. وفى ضوء ضغط الانفاق الحكومى الموجه للإسكان الشعبى تفاقمت أزمة الاسكان على الفقراء ومحدودى الدخل الأمر الذى سبب ضغطا شديدا على إيجارات وأسعار المساكن الجديدة وحقق أصحاب العقارات السكنية الحديثة أرباحا ودخولا كبيره. وأدى غياب الدوله إلى لجوء عدد كبير من شريحة البرجوازية العقارية للمضاربة على الأراضى وشراء قطع كثيرة من الاراضى الزراعية المحيطة بالمدن وإعاده بيعها بغرض بناء المساكن مما أدى الى أرتفاع أسعار الأراضى بالمدن والمناطق القريبة منها أرتفاعا فاحشا وحقق المستثمرون فى هذا النشاط ثروات طائلة.

٢- البرجوازية التجارية وبخاصة فئة التجار المشتغلون بالاستيراد ففى ضوء السياسات والاجراءات التى اتخذت بشأن سياسة تحرير التجاره وتخلى الحكومة عن أستيراد كثير من السلع وتحويلها للقطاع الخاص وفى ضوء التسهيلات الكثيرة التى وفرتها سياسة تحرير التجارة أتجه المستوردون الى أستيراد الوان عديده من السلع التى تنافس الانتاج المحلى، إضافة إلى صنوف مختلفة من السلع الكمالية وشبه الكمالية والترويج لانماط من الاستهلاك الترفى السفيه والذى حقق لهم ثروات خيالية.

فى ظل هذه المعادلة المختلة.. هل يتوقع تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجمل الطبقات والفئات الاجتماعية فى مصر؟

تشير الأرقام أن حجم الأعباء يتزايد يوما بعد يوم وبخاصة مع إصرار الحكومة على تنفيذ سياسة التحرير والتوجه نحو السوق فالدين العام المحلى ووفقا لتقرير البنك المركزى ارتفع من ٨ر١٤ مليار جنية عام ٩١/٩٢ الى ١ر١٨ مليار جنيه فى موازنة ٩٢/٩٣. وإذا انتقلنا لتقارير البنك الدولى نجده يشير الى أن عدد الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع وهو يشمل الأسر التى ليس لها عائل واحد له دخل ثابت بـ ١٢٪ أى ٧ ملايين مواطن إضافة إلى ٤٠٪ من عدد سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر والذى حدده البنك الدولى بـ ٣٥٠ دولار سنويا»، ومازاد الطين بلة أن معدلات البطالة فى مصر جاوزت الـ ٢٠٪ مع بداية برنامج التحرير وما يوازى ٣ ملايين عاطل وإذا كان سوق العمل يستقبل سنويا مايزيد عن نصف مليون عامل فى الوقت الذى تعجز فيه الحكومة والصندوق الاجتماعى عن توفير مائة الف فرصة عمل سنويا وبحسبة بسيطة يتوقع أن تصل البطاله فى مصر الى ٤ مليون عاطل عام ١٩٩٥م



التحالفات السياسية بين اليمين واليسار

بشرى مصطفى

ما هو مستقبل التحالفات السياسية في مصر؟ إنه السؤال الذى تنتهى عنده دراسة الاستاذ عبد الغفار شكر عن «واقع هذه التحالفات فى الفترة من ١٩٦٠- ١٩٩١. وتأتى هذه الدراسة فى إطار مشروع بحثى موسع يشرف عليه مركز البحوث العربية، ويهدف إلى اكتشاف مخرج من الازمة الراهنة والتى تزداد استفحالا مع الخضوع المطلق لملق صندوق النقد الدولى والمضى قدما فى تطبيق ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلى.

والدراسة المقدمة تبحث فى احد الجوانب الهامة لهذا الموضوع وهو الجانب المتعلق بقضية العمل المشترك بين القوى السياسية (أو التحالفات السياسية) بداية من عام ١٩٧٦، وهو العام الذى شهد تحولات واسعة فى التوجهات السياسية والاقتصادية منذ اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادى، واقرار التعددية الحزبية، حتى عام ١٩٩١، وهو العام الذى شهد بحسب ما ترى الدراسة، توقف العمل المشترك لاسباب متعددة منها اختلاف مواقف الاحزاب والقوى السياسية حول قضايا هامة هى حرب الخليج، والارهاب، وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠. وبين هذين العامين راحت الدراسة ترصد وتحلل من خلال الوثائق تلك الظاهرة الهامة فى حياتنا السياسية، وهى ظاهرة التحالفات السياسية بما فيها من سلبيات وايجابيات بهدف الاستفادة منها لاستكشاف آفاق المستقبل.

ولأن الدراسة معنية بواقعنا السياسى المعاش، فقد كان جزءا من موضوعها، واستكمالا لها ان يتم حولها نقاش بحضور ممثلون عن كل القوى والتيارات السياسية الموجودة في الواقع. ومن ثم فقد تم عقد لقاءين فى مركز البحوث العربية لمناقشة هذا الموضوع بهدف تطويره، ومحاولة الاجابة عن احتمالات المستقبل، وقد ضم اللقاء الأول عدداً من القيادات السياسية والمثقفين من كافة القوى والتيارات السياسية. أما اللقاء الثانى، فكان له نفس الطابع ولكن على مستوى جيل الشباب وهو اللقاء الذى سيكون موضوع هذا التقرير.

إن هذا اللقاء يتجاوز كونه مجرد مناقشة دراسة، فالامر الاهم هو ذلك الحوار الحى بين اطراف تتباين اتجاهاتهم السياسية ومرجعياتهم الفكرية: كيف يتحاورون؟ وهل هناك قواسم مشتركة بينهم؟ أم ان التواصل لا مكان له؟ أم ان هناك نقاط اتفاق ولكن اللغة المستخدمة تقف عائقا أمامها؟ كل هذه التساؤلات وغيرها ربما يجيب عنها عرض هذا اللقاء.

إن النقطة الهامة التى أثيرت وحكمت الجزء الأكبر من النقاش هى **موقف التيار الاسلامى من قضية التحالفات**. فقد رفض ممثلو هذا التيار ان يكون المعيار الطبقى هو الأساس الذى تبنى عليه التحالفات حيث تحدث د. **رفعت سيد أحمد** (مدير المركز العربى الاسلامى للدراسات) مؤكدا على ضرورة أن تؤخذ قضية الخصوصية الحضارية فى الاعتبار، وخاصة فيما يتعلق بالهوية. فالقضية إذن مركبة، وتحتاج إلى منهج مركب لتفسيرها، فالتحالفات السياسية لها ركائز **أولها مسألة الهوية وآخرها مسألة المصلحة السياسية والاقتصادية**. وهكذا ومنذ البداية يطرح **ممثلو التيار الاسلامى** منطقهم وفهمهم لقضية التحالفات، وهو الامر الذى طالب به **ابراهيم البيومى غانم** (باحث اسلامى) منتقدا معظم التحليلات التى يكون الاخوان المسلمون موضوعها والتى تتغافل عن المنطق الداخلى الذى يحكم هذه الحركة. وهنا يطرح مسألة هامة وهى ان الاخوان المسلمين لا يدخلون فى تحالفات سياسية، ولا يتحالفون من اجل رهان السياسة الذى هو الدولة، إذن فما هو هذا المنطق الداخلى، وما هى رهاناته؟ يقول انه منطق الدعوة الذى يفترض التجميع وعدم اتخاذ مواقف حادة، **فالاخوان المسلمون حركة سياسية واجتماعية تسعى الى التغيير والاصلاح الشامل عن طريق التدرج البطئ**.

ولكن اذا كان هذا المنطق يفسر- من واجهة نظر الاخوان - عدم تبنى التيار الاسلامى لمطالب سياسية واجتماعية محددة وواضحة، فعلينا ان نتساءل ايضا: عما اذا كان استبعاد المطالب الاجتماعية جزء اصيل من المشروع الدينى الراهن، وهنا يتدخل الاستاذ **عبد الغفار شكر** ليقول ان اشتداد الأزمة واتساع قاعدة الاخوان يحتم عليهم تبنى واتخاذ مواقف محددة، وبالتالى التخلى عن هذا المنطق، ولكن الاخوان يعتبرون أن الدعوة هى الاساس وتكوين حزب سياسى أمر محتمل ولكن كجزء من توجه الجماعة.

ومع ذلك فان رؤية التيار الاسلامى لطبيعة التحالفات تظل قائمة، **فهم يصرون على أن أى تحالف لابد أن يتم تحت راية الإسلام**! وهو المنطق الذى اعتبره الأخرون نفياً للآخر، مثلا عندما يقول ابراهيم بيومى **«نحن ندعو الى التحالف فى ظل الاسلام، وعلى أى مجتهد ان يجتهد كما يشاء حتى ولو قال كلاما يتجاوز ما يقوله الماركسيون، ولكن شرط ان يقول انه مؤمن بالمرجعية الاسلامية»**، وهو الأمر الذى تظهر خطورته، عندما يتحدث د. **رفعت سيد أحمد** مطالبا بضرورة تحديد المفاهيم كالارهاب فيقول **«فى الاسلام نحن مدعوون للإرهاب ولكن ارهاب العدو الذى يهددك فى مصلحتك وفى مرجعيتك»**.

وهكذا فإن عدم الالتزام بذات المرجعية يعنى النفي، بل النفى الكامل.

وهنا بالتحديد تنفجر نوع من الرفض تعددت مستوياته، فبعض الماركسيين الذين يعتبرون ان قضايا العلمانية والعقلانية جزء لا يتجزأ من الصراع الاجتماعى، اعتبروا ان ذلك نفياً صريحاً للآخرين، بل ان (صلاح عدلى) قال ان **موقف اليسار لم يعد فقط مقاومة التحالف الطبقى الحاكم**

، بل اصبح هناك خطر اخر يتمثل في القوى الظلامية بشقيها : التي تمارس الارهاب والتي تمررد ، وأن هذا سيغير موقف اليسار من التحالفات، لأن تحالفنا ينشأ الان لابد وان تكون الديمقراطية محوره، وهنا ايضا، يتدخل د.وحيد عبد المجيد (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، محذراً من ان الازمة الراهنة خلقت نوعا من الانقسام الثقافي ينذر بشرب وتحالفات الحرب الاهلية، على غرار ما يحدث الآن في الجزائر ، لكل فصيل يسعى الى نفي الآخر واستبعاده ، ومن ثم ينتقد منطق الاسلاميين في الزام الاخرين بالمرجعية الدينية ، كما ينتقد موقف بعض اليساريين عندما يضعون التيار الاسلامي بالقوى الظلامية ، وأيضا سعي البعض داخل حزب التجمع لبناء تحالفات مع الاقباط ، واعتبار ان ذلك تكريس للانقسام الثقافي ، فالامر يحتاج تجاوز ذلك والبحث عن سيناريو اكثر ديمقراطية ، كما قال ان السؤال : هل الاخوان المسلمون سيقبلون التحالف ام لا ؟ هو سؤال خاضع للتجربة ، فليس هناك شئ خارج التاريخ او غير قابل للتغيير.

ولكن يبدو ان فكرة الانقسام الثقافي واعطائها كل هذه الاهمية فجرت مسألة المعيار الاجتماعي وايضا قضية العقلانية فنجد ان اشرف حسين (باحث بمركز البحوث العربية) يعبر عن خشيته من ان ما يسمى بالانقسام الثقافي يمنعنا من رؤية الابعاد الاجتماعية للصراع ،والتي قد تكون هي الحاكمة في صياغة سيناريو بديل ، وخاصة ان التناقضات الاجتماعية والطبقية تزاد حدة ،و هو ما يعني ايضا حدوث استقطابات داخل الحركة الاسلامية ذاتها.

كما ان هناك من رفض ان يكون الدفاع عن العلمانية هو طريق الى حرب اهلية (أحمد زايد : محامي) مؤكدا على ان موقف اليسار من العلمانية هو موقف سابق على أي موقف تتخذه السلطة في مواجهة التيار الاسلامي ، فضلا عن ان كل قوة ليست مطالبة بأن تتخلى عن رؤيتها للتغيير الاجتماعي حتى لا تتهم بالانغلاق على الذات ، ويتساءل : هل تيار الاسلام السياسي لديه الاسس الفكرى لتبرل فكرة التحالف؟ فمعنى ان يقول في اطار الاسلام فهو نفى التحالف.

عبد الغفار شكر

وهو الامر الذي عبر عنه صلاح صابر (التجمع) بأن الاخطر من نفى الآخر هو محاولة استيعابه.

ولكن محمد فرج (التجمع) كان له تصوره عندما اكد على مرجعية الواقع، فبرأيه ان الانقسام الثقافي المتأصل الآن هو افراز لهذا الواقع المأزوم و الذي لا يطرح سوى تحالفات ثقافية ، وبالتالي ستكون هناك تكتلات حول فكرة الاسلام ، وتكتلات حول فكرة العلمانية والعقلانية ، ويرى ان هذا خطر حقيقي ولكنه في ذات الوقت لا يعكس رغبة احد في ان يكون الوضع هكذا ، ومن ثم يجب البحث عن طرق لتجاوز هذا المأزق لكي لا تحدث تحالفات حرب اهلية ، والتي ستكون فقط بين النخب السياسية، أما الجماهير فهي بعيدة عن مثل هذه الصراعات

أما حسين معلوم (صوت العرب) فإنه يتفق مع فكرة آثارها د.رفعت سيد احمد وتتعلق بنقد الذات والتحرك في اطار اسلام حضاري ، مؤكدا على ان المرجعية هي دائما اطار عام صعب الخروج عليه ، ومن ثم فانه يطرح عددا من النقاط من اجل بناء تحالفات صحيحة هي الاتفاق حول اولويات المرحلة الراهنة ، والاتفاق على قواعد لإدارة الصراع السياسي ، وأخيرا التأكيد على الثوابت الكبرى في المجتمع.

وكان د.احمد ثابت (مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) قد تحدث عن ضرورة ايجاد صياغة منهجية خلاقة لتحليل الواقع الراهن فمنذ ١٩٧٩ هناك حالة سيولة وشرذمة طبقية ، ومن ثم فانه يتساءل، عما اذا كانت المفاهيم التي تستخدمها الان ما تزال صالحة؟ وقال أيضا أن فترة حكم السادات وتحديدا وقت كامب ديفيد كان التعامل السياسي فيها مجديا، ومع وصول الرئيس مبارك للحكم تقلص سقف المطالب السياسية ، وتوقف خطاب التحالف عند اعتبار مبارك حكما بين السلطات ، واعتباره الضامن الوحيد للتحول الديمقراطي ، وهذا ما عبر عنه ايضا كمال عباس(نقابي) بأن الازمة مع مجئ مبارك للحكم كان لها شقان ، اجتماعي وسياسي ، وفي حين استفحلت الازمة الاجتماعية ، كان النظام يدير اللعبة السياسية ، بمنطق اكثر مرونة ، كما أشار الى ان هناك صراعا اجتماعيا ، ولكن لا يتم التعبير عنه ، تحديدا بالنسبة للطبقات الشعبية، فالديمقراطية تعني بالنسبة للقوى السياسية القائمة ممارسة حقها دون الاخذ في الاعتبار حق القوى الشعبية والاجتماعية.

وهكذا فإن القيود المفروضة على الطبقات الشعبية ومنظماتها، كرست سيادة الميول الفاشية ، كما تقول الاستاذة رحمه(محامية) والتي ترى ان المخرج من هذه الازمة لن يكون ، الا من خلال السماح لادارة الصراع بشكل ديمقراطي ومن خلال مجتمع مدني حقيقي، وبالتالي فإن الفترة الراهنة تطرح انحيازاً للديمقراطية في مقابل الاشكال اللاديمقراطية ، كما انها رفضت ذلك الفصل الذي يقول به انصار التيار الاسلامي بين الطبقة والثقافة ، لأن الصراع الاجتماعي والطبقي يتضمن اشكالا عديدة ثقافية وسياسية واقتصادية اما الاستاذ حلمي شعراوي فيثير نقطة هامة فيتساءل : وماذا عن تحالفات الحكومة؟أليس للحزب الحاكم طرق للتسلل واختراق القوى السياسية المعنية؟ هنا يكون التفسير الطبقي وارد، وكذلك الثقافي (الاعلام والدين) ، ففيما ينحاز البعض الى الاقتصادي وينحاز آخرون للثقافي نجد ان السلطة تدير لعبة متوازنة فتحالفاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية تدار بشكل منظم ، كما اشار الى أن مستقبل التيار الاسلامي لا يعني فقط مستقبل الاخوان المسلمين ، فهو يجد ركائزه في الثقافة الشعبية ، فهناك ايضا الطرق الصوفية على سبيل المثال واعضاؤها بالملايين، فهناك دائما اساس لتناول الظاهرة الاسلامية في اطارها الاقتصادي والاجتماعي وليس فقط السياسي.

واخيرا تحدث الاستاذ عبد الغفار شكر والذي رأى ان المستقبل سيتحدد وفقا لمدى اندماج المجتمع المصري في النظام الاقتصادي العالمي، وأن حدة هذه التفاعلات ليست شرطاً لتبلور قوى طبقية وسياسية .ولكن الظرف الراهن يحتاج لتبلور بديل ديمقراطي في مواجهة كل من السلطة القائمة والقطاعات النشطة في الجماعات الاسلامية ، وهو بديل لم يبرز على الساحة حتى الان .

غابت الاشتراكية فاشتد الإرهاب

د. خليل حسن خليل

ليس الارهاب رصاصا وقنابل، تودى بحياة الابرياء من الاطفال والشباب والشيوخ، ولكنه فكر يحرك الذين يطلقون الرصاص، ويفجرون القنابل.

والفكر الارهابى، الذى يستغل الدين، ليس مقصورا على المنظمات الارهابية المتطرفه المعروفة، ولكنه يمتد كذلك إلى مايسمى بالجماعات أو المؤسسات المعتدلة. والواقع أنه لافارق يذكر بين مايسمى بالمتطرفين والمعتدلين. فهذه شخصية دينية «معتدلة» معروفة، توافق على أن تدين الجماعات الارهابيةأحد المثقفين الكبار بأنه مرتد، لانه قال رأيا حرا. ثم تفتى بأن أى انسان يحق له أن يقتل هذا المثقف، دون مسئولية، أو احترام للدولة، أو لسلطاتها القضائية والتنفيذية. هذا الرأى لايختلف عن قرار الارهاب باغتيال ذلك المثقف.

هذا مثل واحد، والامثلة على ذلك كثيرة. فالذين يقفزون على الصحافة، ووسائل الاعلام والتعليم، ويتدثرون بالاعتدال، يمدون الارهابيين بمادة غزيرة تبريهم، وتدفعهم لمزيد من«الجرائم». وهم معرفون للناس، وللحكومة!

والواقع أن السبب الرئيسى لاستشراء الفكر الارهابى، متطرفا ومعتدلا، هو أن الساحة الفكرية، أو الايديولوجيه، سادها فى السنين الاخيرة، فراغ كبير، وجده الارهاب أمامه مفتوحا على مصراعيه، فأحتلة، بإقتدار وتنظم. واستخدم عقيدة يقتنع الناس لمؤمنون لها صدورهم، فيسكب الفكر المتطرف فيها جرعات من السياسة، واستغلال الدين، وارتكاب الجرائم باسمه. ولما كانت الساحة فقيرة ايديولوجيا، أقبل كثير من الشباب على تلك الجماعات

ولامراء فى أن الفساد الذى استشرى فى الدولة، والمتاعب الاقتصادية، وزيادة البطالة مع عملية «التخصيص»، وتردى مستوى المعيشة للكثرة الشعبية، والثراء الفاحش للقلة، كانت هذه عوامل سهلت مهمة الارهاب، كذلك انصياع الدولة للقوى الأجنبية، وللهيمنة الاقتصادية لصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وهما مؤسستان امريكيتان فعلا، رغم انتمائهما للأمم المتحدة، وتحيز الدولة للمستثمرين الأجانب، ولرجال الاعمال على حساب الجماهير الكادحة، كل هذا مكن هذه الجماعات من الادعاء بأن لديهم الحل للمشكلات جميعا.

والحق أن المشكلات التى يعانى منها الشعب المصرى، ليست مشكلات دينية فالشعب المصرى أكثر شعوب العالم تدينا. فالله مع المصرى فى كل مكان. والمصرى يذكر الله وأسمه فى كل مناسبة. فى المنزل والعمل، وحتى فى أوقات الترفيه. والله يعبد فى مصر أكثر مما يعبد فى، أى بلد آخر فالمساجد كثيرة، تقام فيها الصلاة، لايبعد المسجد عن الاخر سوى بضعة امتار. والناس الجوعى، يصومون رمضان، والفقراء يخرجون الزكاة عن أموالهم، وهم لايملكون شيئا.

إذن فالدين ليس مشكله من مشكلات شعبنا المصرى. فللدين رب يحميه، وشعب يحرسه. لهذا، فمشكلات الشعب المصرى، هى مشكلات حياة. **الشعب المصرى يعانى من الجوع اوسوء التغذية، ومن صحة عليلة، ودخل هزيل، وفقر كالح، وأمية واسعة، اتاحت للارهابيين وناشرى الخرافة والتخلف مجالا كبيرا.** مشكلاتنا، هى مشكلات تخلف والشعب يناضل فى سبيل توزيع أحسن للدخل والثروة ويبحث عن عدل اجتماعى حقيقى. ويريد القضاء على استغلال الانسان للانسان.

هذه هى بعض المشكلات الأساسية، التى غطى الارهاب عليها، وحرف نظرنا عنها صحيح أن الحكومة، منحازة للاغنياء، ولاتعنى بتوفير هذه الحاجات الأساسية للجماهير والحل هو أن تكافح الجماهير



جمال عبد الناصر :
غابت الاشتراكية بعده



أنور السادات
انفتاح «سبهللي»



حسني مبارك
صحوة الفكر الإرهابي

للحصول عن حقوقها عن طريق الديمقراطية والعلم. فالجماهير، هي الغالبية، ومن حقها أن تحكم، وهي الاغلبية العاملة المنتجة، وبذلك يكون لها الحق الأول فيما تنتجه. والتحليل الاشتراكي، هو الوسيلة العلمية المثلى للوصول الى هذا الهدف. **غابت الاشتراكية- مهما كان حجمها ونوعها -بعد وفاة عبد الناصر فهي على الأقل كانت تجعل الحكم متعاطفا مع الجماهير، ومستجيبا لمطالبها، في العدل الاجتماعي. غابت من مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. فحدث فقر ايديولوجي شديد، احدث فراغا كبيرا.**

وحل محل الاشتراكية، انفتاح «سبهللي» أتى، معه «القطط السمان» ، الذين تطوروا من «تهليب» المليونات الى «هبر» المليارات، وصاروا حيتانا»!

نحن في حاجة ماسة للمصارحة الهادئة، البعيدة عن أية رغبة في الهجوم على أحد: الدولة يغشاها فراغ كبير. وتستولى عليها ايديولوجية الحيتان، وانحيازها للاغنياء ورجال الاعمال يبعدها عن الجماهير.

والحزب الوطني، حزب شديد الفقر الايديولوجي ، **اللهم الا اذا اعتبرت الانفتاح، الذي تسبب في الثراء الفاحش لقلة من أعضائه، والاتجار في المخدرات، وفي ارزاق الناس، واستباحة المال العام، اذا اعتبرت ذلك ايديولوجية.** فقد شاع بين الناس أن دافع الانتساب الى هذا الحزب، هو الحصول على جزء من «الكعكة»، كان الجزء صغيرا أو كبيرا حسب قدرات العضو. ليس في مقدور حزب الحكومة اذن، أن يقدم للجماهير ايديولوجية تلعب بخيالها، وتجمعها ليسد بها الفراغ الذي يشغله الإرهاب الفكري.

وحزب الوفد حزب برجوازي رأسمالي، قصته مع الجماهير الكادحة معروفة منذ عهد الملكية. حين كان باشواته شركاء في ملكية «الوسية»، أي ملكية مصر. وبهذا فمن الصعب أن يثير مشاعر الجماهير لعملية ديمقراطية حقيقية، تجمع بين الجانبين الاقتصادي والسياسي. وعلى ذلك لم يتمكن من سد الفراغ. والفكرة عنه الآن، أنه متعاون مع السلطة، ولايختلف عنها، يؤمن بالخط الرأسمالي، وبالتبعية للقوى الرأسمالية العالمية، وبالتحيز لرجال الاعمال. هذا اللون السياسي لايغري الجماهير.

واليسار، أصاب بعض أفراده دوار، حينما وقعت ازمة الاشتراكية في شرق أوروبا، وتفكك الاتحاد السوفيتي، فتوقف الحديث عن الاشتراكية. وعلى الرغم من جهود الاحزاب والمنظمات اليسارية الا أن القوى المضادة عاقت التجمعات اليسارية-حتى الآن- من التواصل الفاعل مع الجماهير، وعن ملء الفراغ الايديولوجي الموجود في الساحة السياسية. وبهذا لم تحم الافكار الاشتراكية والتقدمية الجماهير من هجمة الفكر الأرهابي.

لم يقل أحد للناس في شكل أيديولوجي منظم، **ان الاشتراكية تنمو في العالم الثالث، وراياتها مازالت خفاقة في الصين، وكوريا، وفيتنام وكوبا، وانها تغطي خمس سكان الأرض. وأن الاشتراكية تحقق التنمية في بلدان العالم الثالث، مع العدل الاجتماعي.** وتذهب فيها ثمار التنمية للجماهير الكثيرة، بدلا من أن يغتالها «الحيتان» المحليون والشركات العابرة للقوميات، التي حلت محل الاستعمار، وتمثل «الحيتان» الأجنبية.. والاشتراكية تعود الآن بخطى ديمقراطية واثقة لشعوب أوربا. حينما كانت مصر تخطو، مع عبد الناصر، خطوات في طريق الاشتراكية، كان لدى الجماهير، والشباب بصفة خاصة، ايديولوجية، أو مثل أعلى وتطلع للتنظيم الاجتماعي العادل، مس مستوياتهم الاجتماعية والثقافية ، وآمالهم في التقدم مسا عميقا. ولم يكن هناك إرهاب ديني .

يبدو أن الفكر الارهابي، وتفريعاته المختلفة، تنتشر، كلما تعرضت الاشتراكية لازمة، فحين تفككت الانظمة في شرق اوربا- واسباب ذلك كثيرة ، اهمها الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها الاحزاب الشيوعية هناك- حين حدث هذا، احتلت المكان قوى الارهاب، والمافيا ، والدعارة ، والمخدرات. وظهر المليارديرات والحيتان الروس، وجاع الشعب السوفيتي، الذي كان يسهم اسهاما حقيقيا في تنمية اقتصاديات بلدان العالم الثالث. والاشتراك معها في الحرب ضد الجوع والتخلف.

وهكذا نرى أنه حين تترك الاشتراكية الساحة، تحل محلها قوى فكرية رجعية، تدعو الى الارهاب والاجرام، وتستغل الشعوب، وتثرى من عملها وكدحها.

الفساد



● قضية لوسى أرتين وحسناء قويسنا ●

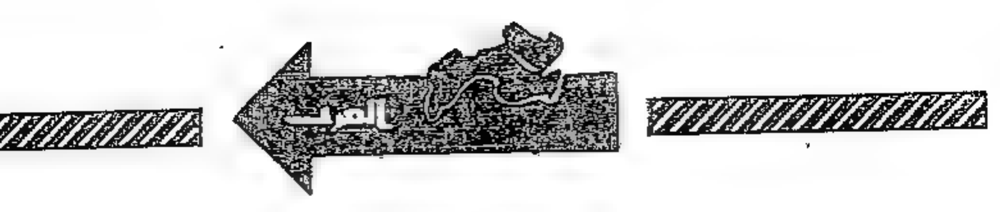


الفساد


عمرو سليم


ياه .. العساكر طلعوا حرامية ؟!! .. يعني اللي ف السجون دول كلهم
هما العساكر الحقيقيين .. والحرامية هما اللي كانوا حابسينهم ..؟!
؟!!
مدرسة
القبض على لواءات بالشرطة بتهمة الفساد
عمرو سليم


بلا خيبة .. اذا كان الحوت بلع سيدنا يونس بجلالة قدره ..
يبقى سي عاطف بسلامته حيقدر عليه ..؟!!
الله جل جلاله
حوت مدينة نصر
عمرو سليم



الانتخابات البلدية في موريتانيا والتطور الديمقراطي

الحزب الحاكم أصر علي أخذ كل شئ والمعارضة خسرت بالمشاركة أكثر مما خسرت بالامتناع

صلاح صابر

مع بداية التسعينات ، واستجابة للمتغيرات الحادثة فى عالم ما بعد الحرب الباردة شهدت القارة الأفريقية تحولا حثيثا الي الديمقراطية والتعددية. وإذا كانت التعددية فى مفهومها الأعم ترتبط بقيم وتقاليد وممارسات الديمقراطية الليبرالية بمعنى الانفتاح والتنوع فى المجتمع وبمعنى التفاعل بين الجماعات المتعددة ذات المصالح المختلفة المشروعة التي تدعى إن لها الحق فى عملية صنع القرار، فان هذه النماذج من التعددية ليست موجودة فى موريتانيا أو غيرها من البلدان العربية والافريقية ، ويظل الشكل الموجود فيها هو نموذج مشوه أو شبه مشوه نتيجة القيود العرفية.

فشهدت موريتانيا فى عام ١٩٩١ تطورات فى الاتجاه نحو التحول الى صيغة متعددة الاحزاب بعد ٣٠ عاما من الحكم العسكري في ١٥ أبريل اعلنت الحكومة الموريتانية عن نيتها لاجراء انتخابات حرة فى نهاية العام نفسه غير انها تأجلت الى العام التالي(١٩٩٢).

وقد سبق ذلك اجراء تعديلات دستورية حيث وافق ٩٨٪ من الموريتانيين على الدستور الذى طرحه الرئيس الموريتاني **معاوية ولد سيدى أحمد الطايع** فى استفتاء عام شارك فيه ٥٨٪ من بين من لهم حق التصويت . وينص الدستور الجديد على تشكيل برلمان منتخب ، وعلى انتخاب رئيس الجمهورية مباشرا من خلال الاقتراع العام السرى ويقر بمبدأ التعددية الحزبية . وفى ٢٦ يوليو (من نفس العام) أصدرت اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى الحاكم قانونين يتضمنان السماح بتشكيل الاحزاب السياسية، وإطلاق حرية الصحافة وحظر تشكيل احزاب اسلامية بشرط ان تحترم الاحزاب الاسلام والاخلاق الاجتماعية والثقافية فى البلاد. وبدأ تطبيق التعدد الحزبى بالفعل فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩١، وعلى أساس هذا الدستور ، وفي يناير ١٩٩٢ أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية والتي رفضت احزاب المعارضة المشاركة فى إكمالها ، و أعلنت ايضا انها لن تشارك في الانتخابات البلدية التى كان الرئيس ولد الطايع قد اعلن انها ستكون خلال العام ١٩٩٣ وذلك نتيجة لتدخل الادارة فى العملية الانتخابية والتزوير فى النتائج حسبما تقول احزاب المعارضة.

وقد اجريت فى مطلع هذا العام (١٩٩٤) الانتخابات البلدية والتى تعد إحدى خطى التحول الديمقراطى فى موريتانيا واتجاهها نحو التعددية ، غير ان نتائج هذه العملية الانتخابية وحدها لا تعد حكما عليها باعتبارها إحدى مؤشرات الديمقراطية دون فهم العوامل الاخرى المرتبطة بها وهى البيئة الدستورية ، والبيئة الحزبية ، والديناميات السياسية.

أولا: البيئة الدستورية:

تعد الانتخابات البلدية هى أول انتخابات بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية تجرى فى ظل الدستور الموريتانى الجديد الذى سبق الحديث عنه. وأهمية هذه الانتخابات لا تأتى فقط من كونها اول انتخابات بلدية تجرى فى ظل التعددية الحزبية، أو أن نتائجها ستحدد أى الاحزاب ستكون له السيطرة محليا ى بحق تواجده وسط الجماهير.. وانما اهمية الانتخابات البلدية تعود اساسا الي ان الدستور الموريتانى الجديد (عام ٩١) حدد تجديد ثلث اعضاء مجلس الشيوخ البالغ عدد اعضائه ٥٦ عضوا بعد اجراء الانتخابات البلدية مباشرة الامر الذى يوفر فرصة جديدة للمعارضة لدخول البرلمان والذي يتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

ثانيا: البيئة الحزبية:

المنافسة فى الانتخابات المحلية كانت بين ١٦ حزبا سياسيا وعدد من المستقلين بهدف الفوز فى ٢١٢ مدينة وقرية ، وتمحورت المنافسة الفعلية حول تكتلين رئيسين هما :

(أ)احزاب «الاغلبية» الرئاسية:

وتتكون بشكل اساسى من الحزب الحاكم (**الحزب الجمهورى الديمقراطى**) الذى يتزعمه الرئيس الموريتانى **معاوية ولد الطايع** ، إضافة الى هذا الحزب فهناك ستة احزاب صغيرة مواليد له وتدور فى فلكه.

ويطلق على الحزب الحاكم «الكشكول» وذلك لأنه يضم بداخله فئات متعددة ومتصارعة اقواها مجموعة «**هياكل تهذيب الجماهير**» المنظمة السياسية التى انشأها

العسكر عام ١٩٨٢ بدعوى تدريب الجماهير على الديمقراطية. كما يضم الحزب ايضا مجموعات صغيرة متباينة الاتجاهات الفكرية والولاءات السياسية منها بعثيون وناصريون وإخوان مسلمون وماركسيون، وشخصيات زنجية ايضا

(ب) أحزاب المعارضة:

وتضم هذه الاحزاب سبعة احزاب اهمها «اتحاد القوى الديمقراطية، إذ انه حزب المعارضة الرئيسي واكبرها والذى يتزعمه احمد ولد داده وزير المال ومحافظ البنك المركزي السابق وصاحب السمعة الحسنة لدى فرنسا والعديد من الدول الغربية وممثل البنك الدولى فى جمهورية افريقيا الوسطى.

يليه فى الاهمية حزب «الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم»، والذى يتزعمه وزير الخارجية الاسبق حمدى ولد مكناس . وهذا الحزب تتهمه العديد من الاوساط السياسية بأنه موال للغرب ولفرنسا على وجه الخصوص.

و « حزب التحالف الشعبى التقدمى» وهو عبارة عن تشكيلة ناصرية صغيرة أسستها القيادات الميدانية والاطراف المتوسطة والصغرى بعد دخول القادة الناصريين الى الحزب الحاكم، ويتزعم هذا الحزب حاليا الطالب ولد جدو وله نشاطه وسط الطلاب واتحاد العمال.

«وحزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة» وهو حزب يتزعمه احمد ولد سيدى بابا الوزير السابق فى عهد المختار ..ولد داده وابن عم الرئيس معاوية وزعيم قبيلة «السماسيد».

وحزب الميثاق الوطنى وحزب الحرية والعدالة والمساواة وحزب الوسط الديمقراطى.

ثالثا: الديناميات السياسية:

اجريت الانتخابات البلدية فى ٢٨ فبراير الماضى، والتى سبق الاعلان عنها بقليل اعلان من المعارضة برفض المشاركة نتيجة للتزوير الذى احدثته السلطة فى الانتخابات التشريعية السابقة. ومثل هذا الامر مثار جدل على الساحة الحاكمة والساحة المعارضة. فعلى مستوى الحزب الحاكم : يرغب الاخير فى مشاركة المعارضة فى هذه الجولة الانتخابية لاضفاء المصداقية على حكمه واكسابه شرعية تكاد تكون قد اهتزت نتيجة لاتهامات التزوير التي تكيلها له المعارضة وخرق مواثيق حقوق الانسان الذى تنتقده فى فرنسا والدول الغربية

إضافة الى ذلك فان مشاركة المعارضة ستعمل على تحويل الحزب الحاكم الى حزب سياسى بمعناه المتعارف عليه من كونه يعبر عن مصلحة جماعة داخل المجتمع وله آلياته الخاصة فى ادارة الصراع الديمقراطى مع الآخر فى اطار حرية التنافس على السلطة، وهو الأمر الذى يفتقده الحزب الذى يمثله الرئيس ولد الطايع حيث لا يعدو كونه تجميعا لمجموعات عشائرية وقبلية تسانده فى الحكم ولكن بشروطها فى المشاركة والتمسك بقيم غير تحديثية تعوق عملية التنمية.

وهذا الامر هو ما جعل ولد الطايع يجرى فى العام الماضى تعديلا وزاريا محدودا خرج بموجبه خمسة وزراء من الحكومة ودخلت وجوه جديدة ، واعتبر التعديل مجرد استجابه لمطالب بعض القوى المؤيدة للسلطة من القبائل والتى يعتمد عليها الحكم.

ولذلك ففى المؤتمر الاخير للحزب الحاكم والذى كان قبيل اجراء الانتخابات البلدية حرص ولد الطايع على ترأس الاجتماعيات بنفسه ودعا كوادر الحزب الى الانخراط فى العمل الحزبى مما اعتبر اشارة منه الى ضيقه من الضغوط القبلية.

غير انه رغم هذه العوامل مجتمعة فان الرئيس ولد الطايع لا يرغب فى اعطاء المعارضة قدراً من المشاركة فى السلطة يمكن ان يؤثر ايضا على قراراته. ولذلك فان آلية التزوير الانتخابى يمكن لها ان تمارس دورها المتعارف عليه فى دول العالم الثالث فى حالة حصول المعارضة على القدر الذى لا ترغبه السلطة.

من ناحية اخرى فان احزاب المعارضة يتصارع داخلها تياران ، أحدهما يرى انه من المهم المشاركة فى الانتخابات البلدية حتى لا تؤدى المقاطعة الى الانعزال بعيدا عن الجماهير او اتهام من قبل السلطة بالتطرف ، واستخدام الاتجاه العالمى للتحول الديمقراطى ومراقبة العديد من الجهات الدولية لعمليات التحول الديمقراطى فى الحصول على مكاسب فى البرلمان.

وتيار اخر يرى ان عملية المشاركة بعد التزوير السابق فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية ودون الاستجابة للطلبات التى تقدمت بها المعارضة وهى اعادة الانتخابات السابقة ووضع اساليب تمنع السلطة من التزوير .. هو بمثابة اعطاء شرعية للحكم وفقدان المعارضة لمصداقيتها لدى المواطن العادى من خلال المشاركة بمنطق الذيلية.

آليات المنافسة:

تنافست فى الانتخابات البلدية ٣٤٧ قائمة تمثل خمسة احزاب سياسية فى ٢٠٨ دائرة انتخابية ، حيث تقدم الحزب الجمهورى الديمقراطى الحاكم ب١٩٦ قائمة واشترك مع حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة فى قائمتين اخريين، اما اتحاد القوى الديمقراطية المعارض فقد تقدم ب ٥٥ قائمة واشترك بخمس قوائم مع احزاب اخرى ، «وحزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم» تقدم ب ١٦ قائمة وشارك حزب التحالف الشعبى الناصرى فى ثلاث قوائم ، والاخير تقدم هو الاخر بقائمتين.

وخاضت هذه الانتخابات ٦١ قائمة مستقلة ينتمى معظم اصحابها الى الحزب الحاكم أو انقسموا عليه وخاضوا الانتخابات بغير ارادته الجماعية، وهم فى غالبيتهم عناصر قبلية تقليدية. وركز الحزب الجمهورى على المدن الكبرى والعمالية (الموالية للمعارضة غالبا) ، بينما عجزت المعارضة ان تغطى بقوائمها معظم الدوائر وأرجعت قياداتها ذلك الى اسباب اقتصادية بحتة وليس لاسباب متعلقة بجماهيريتها. بينما أشارت عناصر قبلية موالية للحكم الى ان ذلك يعود لوجود شعور – متنام فى موريتانيا يفيد بأن العداء للسلطة وعدم الارتباط بآلياتها يعنى الحرمان من فرص العيش الذى يعد مرتبطا بالدولة ، وهو أمر فى حد ذاته احد العوامل التى تعوق فوز المعارضة والمرتبط بالثقافة السياسية لدى الموريتانيين.

النتائج النهائية للانتخابات:

النتيجة الوحيدة التى لا يختلف حولها احد هى خسارة الديمقراطية فى هذه العملية الانتخابية فرغم المقدمات السابق الاشارة اليها فان الحزب الحاكم اراد الحصول على كل شئ – حسب تعبير احد المراقبين السياسيين– فقد هيمن على ٨٠٪ من البلديات الـ ٢٠٨ و أكد المراقبون السياسيون صحة اتهامات المعارضة– بتدخل الادارة بالتزوير عن طريق اجبار الجنود على انتخاب قوائم الحزب الحاكم ومنع السود المعروفين بولائهم للمعارضة من التصويت، والتغيير فى الكشوف الانتخابية بحيث يعجز المواطنون فى دوائر معروفة بولائها للمعارضة من الحصول على اسمائهم فى هذه الكشوف وبالتالى لا يستطيعون التصويت لصالح مرشحهم.

ويظل البرلمان الموريتانى برلمانا للحزب الواحد (الحاكم) تحكمه صراعات داخلية قبلية فى الاساس وبعيدة عن عمليات التحديث ومشوهة فى بنيتها.

مطلب إسرائيلي جديد بعد اتفاق القاهرة:

إغلاق مكاتب منظمة التحرير في الخارج

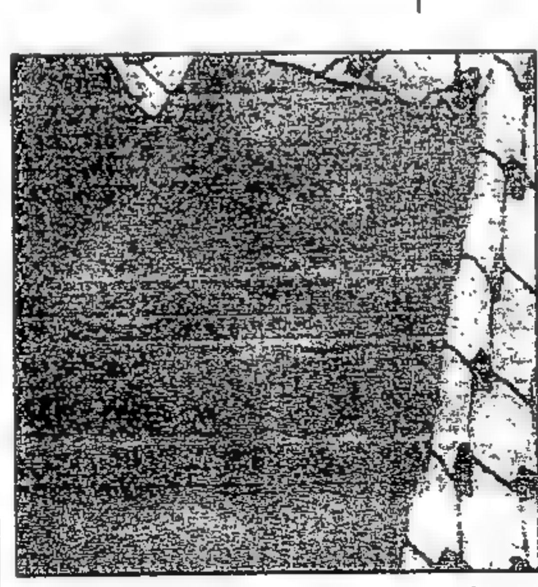


رسالة القدس

تبرجت وسائل الإعلام العالمية والصحف وشبكات التلفزيون المختلفة التي سارعت إلى إرسال مراسليها إلى المناطق العربية المحتلة، لالتقاط ردود الفعل على اتفاق القاهرة، بمدى الشكوك والتذمر واللامبالاة التي أظهرتها الجماهير الفلسطينية إزاء هذا الاتفاق! ويعكس ردود الفعل الجماهيرية التي أعقبت الاتفاق على صيغة مدريد قبل أكثر من سنتين، وتلك التي أعقبت التوقيع على إعلان المبادئ، في أيلول الماضي، فإن الجماهير الفلسطينية قررت هذه المرة **حجب ثقتها والتعبير عن عدم رضاها وخيبة أملها إزاء ما تمخضت عنه مفاوضات القاهرة**. والذي وصفته بأنه وليد مشوه ومقطع الأوصال وفاقد القدرة على الاستمرار.

ولهذا فلم تجد مجلة تايم الأمريكية ما تكتبه عن هذا الاتفاق سوى صفحة واحدة وصفته فيها **بأنه اتفاق حول جيب غزة أريحا**، وأن يستشهد مراسلها بتصريحات مدير المكتب الحكومي الإسرائيلي «أوري دروس» التي قال فيها **«لقد حصلنا على كل ما نريد ولماذا علينا أن نأسف على هذا النجاح»!!**.

وحتى الذين وقعوا على اتفاق القاهرة الأخير فإنهم تناسوا، لأسباب أقل ما يقال عنها بأنها غير مفهومة، ماقالوه ورددوه أنفسهم بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عندما تحدثوا عن نجاحهم الباهر في التوصل إلى ترتيبات تضمن مرحلتي الحل المؤقتة والنهائية في مرحلة واحدة، أي حلا نهائيا لغزة أريحا ومرحليا لباقي أجزاء الضفة الغربية في ضربة واحدة، وها نحن نجد الآن **ماجرى التوقيع عليه لايرتقي لمستوى الحل المرحلي حتى في غزة وأريحا وأنه مجرد حل اختباري، لاختبار الشجاعة والكفاءة الفلسطينية في حماية الأمن الإسرائيلي وأين!! داخل المناطق المحتلة نفسها!** وبدل أن يرسي هذا الاتفاق بدايات الانتقال إلى تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فإنه قد أرسى أسس إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الضفة والقطاع بعد أن وقع المفاوض الفلسطيني في مصيدة المفاوض الإسرائيلي التي عرفها شمعون بيرس بالكلمات التالية **«نضمن لكم الكرامة مقابل استجابتكم لجميع طلباتنا الأمنية»!!** وهكذا كان!! **الأمن الإسرائيلي الواسع والشامل هو أمن الحدود. والمقصود هنا الحدود الفاصلة بين المناطق المحتلة وكل من الأردن ومصر وليس حدود عام ١٩٦٧.. وأمن المستوطنات، وهذا لايعني المستوطنات بحدود أبنيتها وإنما بعد إضافة مساحات كبيرة من الأراضي العربية إليها.. وأمن الإسرائيليين أي المستوطنات وأينما تنقلوا.. وأمن نقاط العبور الذي لايستهدف فقط منع التسلل ونقل الأسلحة والمتفجرات وإنما أيضا وهذا هو الأهم منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة، وهذا يستوجب ليس سيطرة أمنية على هذه النقاط وإنما سيطرة إدارية أيضا.** هذا ما وقع عليه وأقره المفاوض الفلسطيني في اتفاق القاهرة. وهو يتعدى بكثير ما نص عليه إعلان المبادئ حول المرحلة الانتقالية ويرتقي إلى مستوى الإقرار والاعتراف بمصالح إسرائيل الأمنية التوسعية خارج حدودها وداخل المناطق المحتلة ولفترة زمنية غير محددة. فبالنسبة للمستوطنات التي أقر الاتفاق بقاءها يقول رابين «لقد تلقيت طلبات من مئات المستوطنين الذين يرغبون بمغادرة منازلهم في المستوطنات لكنني غير مستعد لإصدار تعليمات بتعويضهم لكي لايتحول ذلك إلى سابقة» أي أن رئيس وزراء إسرائيل لايرغب بخلق سوابق تتعلق بإجلاء مستوطنين أو تفكيك مستوطنات! لأن مثل هذه السوابق يمكن البناء عليها عندما تبدأ المفاوضات حول



ياسر عرفات

المرحلة النهائية. وبالمناسبة فقد قمنا بالبحث والتنقيب عميقا في عبارات اتفاق القاهرة ولم نجد كلمة واحدة يمكن الاستناد إليها كسابقة توحي بإمكانية تطبيق القرار ٢٤٢ في يوم ما، وإنما وجدنا ما ينسف إمكانية تنفيذ هذا القرار

ومع ذلك فإن الأمور لاتقف عند هذا الحد بالنسبة للمطالب والاشتراطات الإسرائيلية المتصاعدة يوما بعد يوم. وإذا كان هناك من لايزال يعتقد من الجانب الفلسطيني بأن ما وقع عليه في القاهرة هو مجرد تسوية مؤقتة وليست نهائية، فقد جاءت تفسيرات رابين لتضع المزيد من النقاط على الحروف.

فبعد أقل من أسبوع من التوقيع على اتفاق القاهرة تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام لجنة الخارجية والأمن مؤكدا على نقطتين هامتين من وجهة نظره للمحافظة على ما تم التوصل إليه: **فقد أعلن رابين أن أية محاولة قد تقوم بها منظمة التحرير لإدارة سياسة خارجية مستقلة ستعتبر بمثابة خرق للاتفاق! وهذا يؤكد صحة الأنباء التي تحدثت عن شرط** إسرائيلي جديد يقضي بإغلاق جميع مكاتب ومفوضيات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج كشرط لاستمرار المفاوضات مع المنظمة. كما أكد رابين، وهذه هي النقطة الثانية، بأن **الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة هو أيضا خرق للاتفاق!!**

والسؤال المطروح هنا هل سيطالب رابين بتنفيذ تهديده بأثر رجعي ويدعو إلى إلغاء إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أقره المجلس الوطني في عام ١٩٨٨!!.

ليست هذه فقط هي الاشتراطات التي باتت تطرح لوضع المزيد من الأغلال والقيود حول الشعب الفلسطيني فإن المزيد منها قادم لامحالة ما دام المفاوض الفلسطيني قد تخلى عن جميع أوراقه، وقبل بالتفسير الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ، وبكل ما يعنيه ذلك من تجاهل وامتهان لمجرد وجود شعب فلسطيني له حقوقه الوطنية المشروعة التي يستمد منها فقط كرامته واحترامه.

ومن أجل وقف هذا التدهور فإن تجريد اتفاق القاهرة من أي غطاء شرعي داخل منظمة التحرير وعدم إقراره من جانب لجنتها التنفيذية من شأنه أن يضع عراقيل جدية أمام مواصلة هذا النهج، خاصة وأن الأيام القادمة حبلى بالمزيد من الاتفاقات التي يجب أن تشكل حاجزا يضع حدا لهذا التدهور.

حزب الشعب الفلسطيني يدعو لرفض اتفاق القاهرة

بحث المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني في جلسة خاصة اتفاق القاهرة الفلسطيني الاسرائيلي، وخلص إلى دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى رفض هذا الاتفاق، ووضع أسس جديدة للمفاوضات ترمي إلى تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن اتفاق القاهرة جاء مخيبا للآمال الشعبية، ومبرهنا على صحة التحذيرات التي وضعها حزبنا عند موافقته المشروطة على اتفاق اوسلو، حيث طالب حزبنا منذ البداية، بأن يقرأ اتفاق اوسلو قراءة كفاحية، لاكمريضة أو التماس مقدم إلى السلطات الإسرائيلية، كما دعا إلى وضع خطة تفاوضية واضحة، واعتماد أداء فلسطيني رفيع الكفاءة، ومرجعية سياسية ثابتة، تسمح بأ يكون اتفاق اوسلو فاتحة للسير على طريق الاستقلال، وتمنع بالتالي من اعتماد القراءة الإسرائيلية لاتفاق أوسلو، لقد اعتمد المفهوم الإسرائيلي للأمن، وهو مفهوم توسعي استيطاني يخالف المفهوم الطبيعي للأمن حسبما ورد في قرار ٢٤٢، وهو حدود عام ١٩٦٧، حيث اعتبر الاتفاق نهر الأردن حدا أمنيا لإسرائيل كما اعتبر كل مستوطنة بنيت على أرض مصادرة للشعب الفلسطيني وبصورة تخالف كل قانون، جزءا من هذا المفهوم الأمني التوسعي الاستيطاني، وذلك خلافا لاتفاق اوسلو نفسه، والذي يستثني المستوطنات من السلطة الفلسطينية الانتقالية المؤقتة. ولكنه في الوقت نفسه، لم يشر من قريب أو بعيد لأي نفوذ اسرائيلي أمني أو غير أمني خارج حدود هذه المستوطنات..

إن اتفاق القاهرة جاء ليعطي المستوطنات حدودا أمنية تتجاوز حدودها السكنية، وتقتطع أراض فلسطينية جديدة، وتخلق سابقة خطيرة لتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما كانت تسعى لتحقيقه السلطات الإسرائيلية في الماضي للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقد جاء التوسع الشكلي لحدود منطقة أريحا، ليؤكد خطورة هذا الاتجاه الإسرائيلي، وذلك بخلق جيب جديد اسمه منطقة العوجا، يرتبط فقط بطريق بمنطقة أريحا، وهي سابقة يمكن أن تكررها اسرائيل للتعامل مع باقي أجزاء الضفة الغربية.

إن اتفاق القاهرة يمثل ترجمة لموقف حزب العمل الاسرائيلي، والذي كان يدعو للتخلي فقط عن المناطق المأهولة بالسكان واعتبار نهر الأردن الحد الأمني الإسرائيلي، كما أن الاتفاق حول مفهوم الانسحاب المنصوص عليه في اتفاقية اوسلو، إلى مجرد إعادة توزيع وانتشار للقوات الإسرائيلية، وفقا لمفهومها الخاص بالأمن التوسعي...إن هذه التحوزات لاتفاق أوسلو، والأخطاء التي واكبت العملية التفاوضية بسبب الارتجال وغياب الخطة التفاوضية وعدم وجود لجنة متابعة، واعتماد سياسة التفرد بالقرارات، أدت إلى خلق وقائع جديدة وارتكاب اخطاء كبيرة من شأنها أن تعرقل التقدم نحو هدف الدولة الفلسطينية، وفي هذا الصدد فإنه لايجوز التذرع بالفترة الانتقالية للتغطية على هذه الأخطاء لأن هذه الفترة الانتقالية تحمل في طياتها بالضرورة بنود الحل النهائي..

إن تقطيع أوصال غزة بثلاث طرق، وإقامة جسور على الطرق، والقبول بسريان ترتيبات العبور على المعابر على جسور لم يبدأ العمل عليها بعد- مثل جسر الأمير عبد الله- لاتشير إلى أن هذه الترتيبات محصورة فقط بالمرحلة الانتقالية لمدة سنتين أو أكثر، بل إنها محاولة لتكريسها كأمر واقع للمرحلة النهائية أيضا

إن حزبنا وبناء على ماتقدم يدعو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي لم تفوض المرتحين على الاتفاق، إلى رفض اتفاق القاهرة، ووضع أسس جديدة لإجراء مفاوضات جديدة. وفق خطة تفاوضية واضحة، وعلى أساس قراءة فلسطينية وطنية لاتفاق اوسلو، لترجمته ترجمة تخدم هدف تحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها توفير الشروط اللازمة لإجلاء المحتلين الإسرائيليين، ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف.

المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

القدس ١٩٩٤/٢/١٢

حيتان الدواء والغذاء وجرائم العرب الأفغان في الأردن

علي الرتيمي

رسالة عمان

شهد الأردن في أواخر يناير وبداية فبراير الماضي أحداثا متلاحقة، بدأت بجريمة اغتيال الدبلوماسي الأردني الشهيد النائب عمران **معايطة** في بيروت على أيدي قتلة ذكر أنهم ينتمون إلى مجموعة أبو نضال، وهذا عمل غير مستبعد عن هذه الفئة حيث أن تاريخها ارتبط بهكذا عمليات على الساحتين العربية والفلسطينية.

وقد أدانت الفعاليات السياسية والشعبية الأردنية هذه الجريمة النكراء مهما كانت الدوافع والأسباب التي تكمن وراءها، فهي تبقى جريمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وربط المراقبون بين حادث اغتيال **المعايطة** وعمليات التفجير التي جرت في بعض دور السينما التي تعرض أفلاما إباحية وبعض النقطات المخلة بالآداب العامة من وراء ظهر رقابة وزارة الإعلام. تلك العمليات التي نفذتها مجموعة يطلق عليها **(العرب الأفغان)**، هذه الفئة التي غذتها وقوتها الأنظمة العربية ومنحتها مفاتيح الجنة وأطلقتها للجهاد ضد ما كانت تسمية بالخطر الشيوعي والكفر والإلحاد في أفغانستان.

وقد ساد الاعتقاد بأن هذه التفجيرات في دور السينما أعمالا فردية إلى أن أدلى وزير الداخلية ببيانه أمام مجلس النواب والذي أعلن فيه عن اكتشاف مخططات لاغتيال شخصيات سياسية واقتصادية، وتفجير البرلمان والاعتداء على الأجهزة الأمنية والاستيلاء على أسلحتهم، إضافة إلى مخططات أخرى مثل السطو على محلات بيع المشروبات الروحية وغيرها من الأماكن.

ويربط المحللون السياسيون بين التفجيرات وخطب صلاة الجمعة التي كانت تركز الهجوم على الشيوعيين ووصفهم بالكفرة والملحدين، والهجوم على الديانتين المسيحية واليهودية. وذكروا أن جماعات دينية غير معروفة، حرمت على المسلم انتخاب المسيحيين لمجلس النواب في الانتخابات النيابية الأخيرة. وتذكروا أن الحكومة الأردنية طلبت قبل أقل من شهر من الحكومة الإيرانية تخفيض عدد دبلوماسييها في عمان، وقيل وقتها أن المخابرات الإيرانية وسعت نطاق عملها في الأردن وبدأت الاتصال بأشخاص وجماعات لم يكشف عنها.

ويخلصون إلى القول أن عملية اغتيال **المعايطة** والتفجيرات التي جرت في عمان ليست لها علاقة بالمفاوضات السلمية التي تجرى في واشنطن، ولا بالتقدم الذي جرى على المسار الأردني الإسرائيلي، وإنما تعود إلى عاملين، الأول، **العلاقات الأردنية الإيرانية المتأزمة منذ الحرب العراقية الإيرانية نتيجة للدعم والمساندة التي قدمها الأردن للنظام العراقي آنذاك. والعامل الثاني، ما ذكرته وسائل الإعلام عن قيام المخابرات الأردنية باحتجاز مجموعة من اتباع أبو نضال........**

وهذا التحليل لايحظى بتأييد جميع المراقبين، فمنهم من لايرى أية علاقة بين التفجيرات وعملية الاغتيال ويقولون أن الصدفة وحدها لعبت دورا في توقيت الحدثين، ويذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون أن اغتيال المعايطة له علاقة أكيدة بالمفاوضات، وأن حوادث التفجير في عمان والزرقاء أعمال فردية، ويستبعدون أن تتحول الأردن إلى مصر أخرى في المنطقة من حيث عمليات الإرهاب الأصولي حتى أنهم رأوا في بيان وزير الداخلية تهويلا ليس له ما يبرره.

وقد طغت حوادث التفجيرات على القنبلة التي فجرها وزير الصحة د. **عبد الرحيم** ملحس في مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة **شيحان الاسبوعية** بشأن فساد الدواء

والغذاء في الأردن وخراب وزارة الصحة. لولا أن تم تحويل القضية برمتها إلى النيابة العامة مقرونة بوعد قطعه رئيس الوزراء، د.**عبد السلام المجالي** بتسليم كافة الأوراق والملفات والمعلومات المتوفرة لدى الحكومة إلى النائب العام طلب منه انتداب اثنين من المدعين العامين لدراسة الأوراق والتحقيق فيها تمهيدا لملاحقة من تتوفر بحقهم أدلة تكفي لمحاكمتهم.

كما طلب دولة **طاهر المصري** رئيس مجلس النواب من لجنتي الحريات العامة والصحة والسلامة عقد لقاءات مشتركة بينهما لبحث بيان وزير الصحة الذي ألقاه في جلسة مجلس النواب الأولى التي خصصت لبحث فساد الدواء والغذاء.

ورغم كل هذه الوعود والتأكيدات من السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن المواطن الأردني يرى في الإجراءات التي اتخذت بأنها لن تؤول إلى أي شيء وأن مصير هذه القضية لن يكون أحسن من القضايا الأخرى التي أثيرت في المجلس السابق والتي انتهت إلى براءة جميع المشتركين فيها.

وكان د.**ملحس** قد اتهم إدارة الرقابة الدوائية التي تديرها حسب تعبيره جماعة لهم مصالح في الخارج، ولهم صيدليات خاصة بهم في الأردن، بالتحكم بالاستيراد والتوزيع، وقال بمعنى آخر، هم جماعة يستفيدون من شراء الأدوية الرخيصة والتي عادة ما تكون غير صالحة بنسبة ١٠٠٪ ويتم توزيعها عبر مستودعاتهم على الصيدليات، والتي غالبا ما يكونو هم أصحابها.

ووصف التجار بأنهم مافيا يقومون باستيراد قمامة العالم الصناعية بواسطة عملائهم حيث قال، أن تجار الأغذية والأدوية يقومون باستيرادها «وكبها» في وجوهنا.

كما وصف شركات الأدوية بأنها من أكبر الشركات بعد شركات الأسلحة والنفط من حيث نسبة الربح مشيرا إلى أنها تتجاوز ٣٠٠٪.

كما تحدث عن سر خلافه مع نقابة الصيادلة بشأن تطبيق المادة ١٢ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة ليكون الصيدلي متفرغا لصيدليته، وقيامها برفع قضية ضده بصفته الاعتبارية وحكم محكمة العدل العليا لصالح تطبيق القانون ولجوئها إلى ديوان تفسير القوانين الذي حكم لصالح النقابة وقال في هذا الصدد (..فتجار الأدوية زبطوا الوضع في ديوان التفسير ورتبوا أنفسهم، وإذ بالقضية وخلال ٤ أيام تقفز عن الدور وتتخطى آلاف القضايا التي سبقتها لتحصل على ٣ مقابل ٢..لصالح تفسيرهم طبعا!!).

وقال أنه قدم استقالته من الحكومة احتجاجا على السماح لتجار الدواء بكسر القانون مؤكدا أن القانون وجد لحماية حقوق الأشخاص والمواطنين.

هذا غيض من فيض مما قاله وزير الصحة الأردني د.**عبد الرحيم ملحس وتداعت** وبادرت ستة أحزاب قومية ويسارية فأصدرت بيانا دعت فيه إلى محاسبة المسئولين عن الفساد كما دعت إلى اعتصام أمام مجلس النواب شارك فيه قرابة ١٠٠ شخص جميعهم من الحزبيين، وقدم المعتصمون مذكرة لرئيس المجلس كررت فيها المطالبة بالتحقيق مع المسئولين عن فساد الغذاء والدواء.

ووقفت قوى شعبية عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية وهيئات أخرى إلى جانب الوزير، مطالبة بإجراء التحقيق وأصبح فساد الدواء والغذاء حديث الناس في كل مكان كما أصبح مادة خصبة للكتاب والصحفيين.

وبالمقابل تعرض الوزير إلى هجوم ضار من اسماهم **بحيتان الدواء والغذاء**، وفي مقدمة هؤلاء، كان **أمين شقير** الذي يعد من أكبر تجار الدواء في الأردن وأكبر مصدر له وخاصة العراق، فمنذ بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، وهو الذي يصدر له الدواء، حيث شكك بقدرة د.**ملحس** في تسيير أمور الوزارة وقال أنه يقوم بطرد الكفاءات وأصحاب الخبرة من الوزارة.

وتعرض الوزير إلى هجوم تجار المواد الغذائية ونقابة الصيادلة، ومن وزراء صحة سابقين، والأخطر من هذا وذاك، أنه في أول جلسة عقدها مجلس النواب لمناقشة القضية، تعرض وزير الصحة إلى هجوم كاسح من النائب **عبد الرؤوف الروابدة** متهما إياه بأنه يحاول الإيحاء بأن السلطتين التنفيذية والقضائية صامتة أو متواطئة مع الحيتان والديناصورات من تجار الدواء والغذاء، وأن سفراء الدول وبخاصة العظمى يضغطون على المسئول للقبول بإطعام الشعب الأردني من قمامة العالم.

وأصبح الوزير في نظر العديد من النواب متهما، ولكن عددا من النواب وفي مقدمتهم النائب **عبد الكريم الدغمي** والنائب السيدة **توجان فيصل** وغيرهما، وقفوا إلى جانب الوزير وساندوه في معركته مع الحيتان، إلا أن النتيجة كانت تحويل القضية الي النيابة العامة. وما زال الرأي العام الاردني في الانتظار!

خيارات الجزائر

بتسليم الجيش الجزائري للسلطة بصورة مباشرة، بعد أن ظل القوة الأساسية - منذ الاستقلال- التي تحكم من وراء ستار. وتولى «الأمين زروال» وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية (مع احتفاظه بموقعه كوزير للدفاع).. تدخل الجزائر في الاختبار الأخير.

لقد أعلن «زروال» القطيعة مع أساليب عمل السلطة في الماضي ورجالاتها، ومع الرشوة والمحسوبية».

وأكد أن المرحلة الانتقالية ترمي الى تأمين الظروف السياسية والأمنية للرجوع الى المسار الانتخابي الديمقراطي».

ومن الواضح- رغم كثرة وضراوة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاكل الهوية التي تواجهها الجزائر- أن المشكلة السياسية التي نجمت عن الغاء نتائج الدورة الأولى للانتخابات والتي فازت فيها «الجبهة الاسلامية للانقاذ هي جوهر الازمة الحالية.

وهناك ثلاثة خيارات لاغير..

الأول.. اللجوء الى مزيد من العنف في مواجهة «الجماعة الاسلامية المسلحة» والجبهة الاسلامية للانقاذ، والنجاح في تصفية نفوذهما. وهو امر يبدو مستبعدا بعد فشله طوال عامين في وقف أعمال الارهاب والعنف.

الثاني استئناف جهود الوساطة ومحاولة الوصول الى حل وسط مع الجبهة الاسلامية للانقاذ، بعد أكدت الاحداث «أن حلا لاتوافق عليه الجبهة لايمكن أن يكتب له النجاح». وشرط النجاح أن تكون هناك عودة حقيقية للديمقراطية والمسار الانتخابي

الثالث والأخير.. هو تطور العنف والسقوط في هاوية الحرب الأهلية.

وترجح مصادر جزائرية وغربية عديدة أن الخيار الثاني هو خيار «زروال» والمؤسسة العسكرية. وهو أمر إن صح- يتطلب تنازلات من كل الاطراف، خاصة من الجبهة الاسلامية للانقاذ، ومن الحكم الذي عليه ادراك «عدم جدوى، تجاهل التيار الاسلامي في الجزائر أو محاولة حصره كليا بالارهاب » كما تقول وثيقة الحوار الوطني.

فهل ينجح زروال فيما فشل فيه بوضياف وعلى كافي؟!

المصري أفندي

السودان :

الانتفاضة الديمقراطية

كمادة للدراسة



تتلخص صورة السودان الراهن في الاذهان فيما يوحي به تعبيرا: **الحرب الأهلية، والاصولية الاسلامية**، بالكاد تجد خبرا أو تحليلا في وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لايكون محوره أحد هذين التعبيرين أو كلاهما، وهما مصطلحان مشحونان بالعواطف والمواقف المسبقة والافكار المبتسرة مما يضفي على صورة السودان في مخيلة المراقب العادي للأمور قدرا كبيرا من التشويه المثير للعطف والاشفاق في افضل الاحوال واللامبالاة في معظم الاحيان، وكلاهما يسببان شعورا بالخجل، لاسيما وأن الصورة النقيضة والصحيحة معلومة لديهم بالمعرفة النظرية والتجربة العملية.

لحسن الحظ فان هذه الصورة تجد من يهتم بها سودانيا وعربيا حتى ولو لم يكن لذلك انعكاسه الفوري على الاعلام اليومي. ومن قبيل ذلك الندوة التي عقدها «**مركز الدراسات السودانية** (القاهرة/ الرباط) والذي يديره الاكاديمي والمفكر السوداني المعروف **د/حيدر ابراهيم علي**، وقد صدر الكتاب الخاص بها مؤخرا بالتعاون مع **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام**، حول تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، وهي جزء من مشروع متكامل ينفذه المركز مستهدفا دراسة هذا الموضوع بشكل تفصيلي يستند الى «تحليل وتأرخة وتوثيق التجارب الديمقراطية في السودان من خلال الممارسات وفهم عمل المؤسسات الحزبية والشعبية ثم عرض ونقد الفكر الديمقراطي من خلال ادبيات وبرامج الاحزاب السياسية وكتابات المفكرين والمختصين السودانيين تمهيدا لوضع مشاهد (سيناريوهات) لمستقبلات السودان». هذا جهد علمي سوداني ممنهج هو الاول من نوعه، يتكامل مع جهد عربي متعدد المنابر ظهرت منه خلال الاسبوع الاول من أغسطس الماضي ورشة العمل (work shop) التي عقدها «**مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**» (**د/ رغيد الصلح ود/ علي الخليفة الكواري**، اكسفورد) حول تجارب الانتقال الى التعددية السياسية في خمسة اقطار عربية من بينها السودان «بغرض فهم العوامل التي تؤثر في عملية الانتقال وتطبعها باسلوب سلمي في بعضها وبالحدة في أخرى، كما انتهت في بعض الحالات الى انحسار محاولات الانفتاح الديمقراطي».

في مثل هذه المجالات تتحول صورة السودان الرائجة الان إلى نقيضها: كنز من المعلومات والتجارب التي تتعدد فائدتها له ولغيره عربيا وافريقيا وعالم ثالثا بقدر الجهد الذي يبذل في الانكباب على دراستها وفحصها. حتى التجربة الديمقراطية التعيسة التي لاتعدو كونها معبرا قصيرا من دكتاتورية الى أخرى اطول عمرا من سابقتها، حيث تتوزع عبر سنوات الاستقلال منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن الى فترات محدودة (٥٦-١٩٥٨، ٦٤-١٩٦٩، ٨٥- ١٩٨٩) تدخل ضمن هذا التصنيف، مع ذلك فان آخر محاولات تأسيس نظام ديمقراطي في السودان (ابريل ١٩٨٥) قد تكون اكثر قدرة على استثارة التأمل الفكري وتحريك البحث العلمي من سابقتها التي تحين ذكراها السنوية في أكتوبر من كل عام، لانها حفلت بظواهر اكثر تعقيدا كما انها جاءت ضمن سياق بداية تفتحات ديمقراطية عربية. ويسعى هذا المقال الى تقديم بعض الملاحظات في هذا الصدد كمؤشر للنواحي التي يمكن أن تلفت الانتباه الدراسي.

الانتفاضة سودانيا وعربيا

أول هذه الملاحظات هو أن النموذج السوداني كان، بعكس كافة النماذج التي شهدتها بعض الاقطار العربية الاخرى خلال العقد الماضي، وفي مصر قبل ذلك، انتقالا الى تعددية كاملة حيث اعتمد دستور عام ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ بعد الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بقيادة النظام المايوي النميري، مؤمنا كافة الحريات المنصوص عليها عادة في الانظمة التعددية.

إن التجربة اليمنية وحدها تبدو خارجة على قاعدة عامة في بقية التحولات الديمقراطية العربية متصلة بالاستمرار الجزئي أو الكلي، ولكن الفعال دائما، لقيادات الانظمة السابقة عليها واهم مؤسساتها، ملكية كانت أو جمهورية، فبالرغم من أن مؤسسة الرئاسة اليمنية والتحالف السياسي بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ظلا قائمين الى حدود كبيرة بعد الانتخابات الا أن التصور هو أن قدرة هذين الطرفين على طي التجربة التعددية مستقبلا بالغائها كلية او تقييدها بدرجة تجعلها منفصلة على قدر استمراريتها في السلطة، تكاد تكون معدومة بعكس بقية التجارب العربية المقصودة.

من هنا جرى التفكير في التجربة السودانية لعام ٨٥ باعتبار أن الانقطاع الكامل بين نظامي ماقبل الانتفاضة ومابعدها هو سر الانفتاحية الديمقراطية الكاملة فيها. وهو تصور صحيح شريطة الانتباه الى أن هذا الانقطاع كان محصورا في الجانب السياسي

وحده لان مايكن تسميته بالمؤسسة المايويه (establishment)، وهى مجموعة القيادات غير السياسية والقوى الاجتماعية الاقتصادية والايدرلوجية الحاكمة، ظلت حية وناعمة بدرجة كبيرة بعد اختفاء قيادات النظام السابق السياسية وبعض مؤسساته (رئاسة الجمهورية ورأسها، حزب النظام الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى السودانى، جهاز امن الدوله).. لقد شهدت سنوات الانفتاح الاقتصادى المايوى غير الانتاجى منذ عام ١٩٧٨، تحت ضغوط صندوق النقد الدولى والفورة الريعية النفطية نموا سريعا **للرأسمالية الطفيلية من خلال السوقين الابيض والاسود فى القطاعين المالى المصرفى والتجارى بصورة خاصة، على حساب القطاعين الزراعى والصناعى حيث يتطلب جنى** الارباح وقت اطول، وادى هذا التطور إلى تغيير بنية الاقتصاد السودانى والاوزان المختلفة للشرائح الاجتماعيه واصبحت قدرة **(الرأسماليه) الجديدة** على التحكم فى قرارات النظام تتزايد بشكل مضطرد. وهذا مع الانعزال التدريجى للقيادة المايوية عن الشعارات والتوجهات التغييرية التى بدأت بها حياتها فى السلطة، انشأ علاقة تداخل وثيق بين الطرفين. غير أن المصالح الطبقية لها آلياتها فى المحافظة على وجودها وتبديل اقنعتها السياسية ظاهريا وهذا هو ماحدث بعد سقوط قيادة نميرى اذ ان المؤسسات المصرفية والتجارية والاستثمارية، اسلامية كانت او غير اسلامية، حافظت على مواقعها دون تغيير يذكر.

كذلك فان «المجلس العسكرى الانتقالى» والذى شكل مع مجلس الوزراء الانتقالى حتى الانتخابات العامه التى جرت عام ١٩٦٨ كان يضم القيادات العسكرية غير المتعاطفة مع الانتفاضة الشعبية وبعكس الانطباع السائد عربيا فإن رئيس المجلس **عبد الرحمن سوار الدهب** ونائبه **تاج الدين عبد الله فضل** بوجه خاص، ساهما فى تعقيد عملية تسليم السلطة الى المدنيين. فقد تولى مهمة تصفية مجموعة الضباط التى شكلت الامتداد العسكرى للتحرك المدنى السياسى النقابى **(خالد الزين، عثمان بلول أحمد قاسم ورفاقهم)** بابعادها من الجيش بتهمة (عدم الانضباط). وعرقلا عملية تهيئة البلاد للحكم الديمقراطى بالخروج عن حيادية المجلس كرأس دولة مؤقت والاصرار على مشاركة مجلس الوزراء الانتقالى فى المهمات التشريعية التى اوكلت اليه بصفته ممثلا لـ **«التجمع الوطنى لانقاذ البلاد»** الذى نتج عن الانتفاضة فى طورها الاخير. هذا وتلقى مذكرات نشرها مؤخرا اثنان من قيادات جهاز امن الدولة فى جريدة الشرق الأوسط اللندنية الحلقة الاولى ٩٣/٨/٢) اضواء كاشفة ومباشرة لأول مرة- على حقيقة دور المجلس العسكرى الانتقالى كامتداد ما للنظام السابق.

اما أهم جوانب هذه الاستمرارية الاخرى فهو ماتجسد فى دور ممثلى الايدولوجية الاسلامية التى كانت مشتركة بين **قيادة النظام المايوى و«الاخوان المسلمون»** خلال تحالفهما الذى استمر سبع سنوات وتفكك عشية سقوطه كمظهر من مظاهر اهترائه الداخلى تحت وطأة عجزه عن مواجهة قضايا التنمية والديمقراطية والوحده الوطنية التى يعيشها السودان. لقد وجدت **الايدولوجية الاسلامية مواقع مؤثرة خلال الفترة التعددية اللاحقة بمزيج من ديناميكية القيادة الترابية ومكاسبها السياسية وغير السياسية خلال فترة التحالف مع قيادة النظام المايوى، واشكال التداخل المتعددة بين صيغتها الجديدة (الجبهة الاسلامية القومية) والمكونين الاخرين للمؤسسة المايويه**. وهى اشكال موروثه منذ ماقبل الانتفاضة وتعمقت لدى المكونات الثلاثة بعدها بحكم الحاجة المشتركة لحماية نفسها من مد الانتفاضة الحاد خلال طورها الاول وكسر العزلة التى احاطت بها، قبل أن تتمكن من استجماع قواها لاختراق المؤسسات التشريعية والتنفيذية للحقبة الديمقراطية وكذلك التكوين الهلامى للأحزاب التقليدية ثم الغائها بانقلاب يونيو ١٩٨٩.

على أن بداية الانتشار الواسع لمكون الايدولوجية الاسلامية بهياكلها المختلفة خلال الحقبة المايوية وتطبيقاتها ابتداء من عام ١٩٨٣، كان ذو صلة بظاهرة سياسية نقيضه برزت مع انتفاضة ١٩٨٥ الديمقراطية ولم تنل ماتستحقه من اهتمام دراسى، وهى مايمكن ان نطلق عليه ظاهرة **«الليبرالية الحديثة»** فى السودان.

الانتفاضة والليبرالية الحديثة

إن من بين الاشياء القليلة المتفق عليها حول تأريخ هذه الانتفاضة التى كان آباؤها قد تعددوا بعد نجاحها، انها شهدت دورا بارزا لشريحة سياسية معينة ابرز قياديها هو القانونى المعروف **د/ امين مكى مدنى**، تمثل فى تنسيق الجهود السياسية والنقابية المعارضة واعداد الميثاق الذى قام على أساسه **«التجمع الوطنى لانقاذ البلاد»**



عبد الرحمن سوار الذهب
تعقيد عملية تسليم السلطة للمدنيين



حسن الترابي-
التداخل بين الجبهة الاسلامية والمؤسسة المايوية



جعفر النميرى

محمد ابراهيم نقد
١٦ عاما من قمع الحزب الشيوعى السودانى



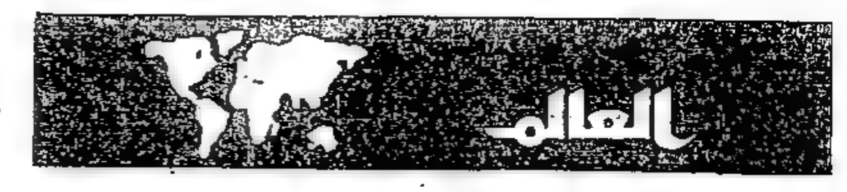
والمساهمة فى تنظيم الاضراب السياسى الذى شكل قمة الانتفاضة. ومن الملاحظ على قيادات هذه الشريحه انها **جاءت من خارج اجواء اليسار السودانى ماركسيا كان او قوميا** وذلك بعكس ماكان عليه الامر فى الانتفاضة السابقة التى اطاحت الدكتاتورية الاولى فى تاريخ السودان (٥٨-٦٤) حيث تصدرت القوى الاجتماعية الحديثة (وهو مصطلح سودانى يطلق على سكان المناطق الحضرية وشبه- الحضرية عموما) التى شكلت قاعدة الانتفاضة ورأس رمحها، عناصر منتمية اجمالا الى الماركسية سواء كحزب شيوعى أو مناخ فكرى اشتراكى أو تقاليد عمل نقابى. فى الوقت نفسه فان القيادات المعنيه كانت خارج دائرة الليبرالية التقليدية التى مثلها حزب الوسط الرئيسى حتى ذلك الحين وهو **الحزب الاتحادى الديمقراطى، أى قبل ان تتمكن قيادة** الصادق المهدى فى حزب الامه الى درجة تحديث حزب اليمين التقليدى ليصبح منافسا خطيرا على مراكز الوسط. بذلك يصح ان نطلق على تلك المجموعة من المهنيين والمثقفين والاكاديميين المستقلة تنظيميا، والى درجة أو أخرى فكريا، عن القوى السياسية اليسارية الموجودة **«كتلة الليبرالية الحديثة»**. فما هو اذن السر وراء دورها ونشوئها؟ احاول فيما يلى إثارة بعض النقاط حول هذا السؤال الذى لم يطرح ابدا فى دراسة التجربة السودانية.

الفرضية الاولى الممكنة فى هذا الخصوص هى أن الحقبة المايوية الطويلة (١٦ عاما) بأساليبها القمعية المتطورة عن السابق كانت قد انهكت الحركة السياسية والنقابية بأطرها اليسارية والوسطية المعروفه مما سهل بروز شريحة جديدة. وهى فرضية مقبولة منطقيا وواقعيا ولكنها غير كافية لانها عامل سلبى بينما تقتضى ايجابية دور الكتلة المشار اليها ادخال عامل ايجابى فى صورة التفسير... إن ماينبغى الانتباه اليه هو أن الاستقلالية الفكرية لقيادات الكتلة الليبرالية الحديثة لم يكن معناه الانقطاع الكامل لوشائجها مع اليسار الماركسى، والقومى لاحقا، **اذ تلتقى التيارات الثلاثة فى اطار علمانى عريض يمكن تعيين حدوده فى السياق السودانى بتعريف مؤداه معارضة فكرة الدستور الاسلامى التى شكلت عماد استراتيجية العمل السياسى الاسلامى السودانى**، بصرف النظر عن الاختلافات الممكنة حول مضمون مصطلح العلمانية بين هذه التيارات على صعيده الاعمق والاعقد. فبن تقاليدها المريقة وسط الجيل الخمسينى من القوى الاجتماعية الحديثة يمكن بشئ من التبسيط ردها الى عوامل ثلاثة: وجود مجموعة سودانية كبيره غير مسلمة وغير عربية (ثلث البلاد والسكان تقريبا) وقوة الحركة الشيوعية كحزب وتيار عام حتى اوائل السبعينات، هذا بجانب ان حزب حركة الاستقلال السياسى الوطنى والاتحادى الديمقراطى» بنفوذه الواسع انتخابيا فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية كان، على ارتباطه بطائفة الختميه الدينية، غير معنى بتحويل الاسلام الى عقائدية سياسية بالنظر لطبيعته التقليدية والطبيعة التسامحيه والتعايشيه للاسلام الشعبى وبتأثير العاملين المذكورين سابقا ايضا.

الحصيلة الاجمالية لمجموع هذه العوامل لم يكن قد طرأ عليها تعديل ملموس خلال فترة النصف الأول للثمانينيات التى وصل فيها تطور النظام المايوى الى عنق زجاجه بالمجاعة فى غرب السودان والحرب الاهلية فى الجنوب. فبالرغم من أن تراجع نفوذ الحزب الشيوعى نتيجة لاعدام قياداته لم يعوض عنه الا جزئيا الظهور اللاحق لليسار البعثى القومى بسبب محدودية نفوذ الاخير الفكرى بالمقارنة لبروزه السياسى النضالى، الا أن تفاقم معضلة التعايش الوطنى الشمالى الجنوبى كما ونوعا ابقاها مؤثرا فعالا فى صيانة التوجهات العلمانيه لدى الجيل الذى كان خلال تلك السنوات قد وصل الى مواقع هامه فى الحياة العامة وفى الخدمة المدنية والعسكرية الحكومية، بينما كان مركز الثقل الاساسى لنمو الحركة الاسلامية وسط الجيل الاصغر سنا. وكان النظام المايوى قد بدأ تراجعاته عن اتفاقية اديس أبابا لعام ٧٢ التى اوقفت الحرب الأهلية فى الجنوب لبضع سنوات، بشكل متزامن تقريبا مع لجوئه للمشروعية الدينية فى وجه المأزق المركب الذى صنعته سياساته، ووصل ذلك قمته باعتماد قوانين الشريعة الاسلامية فى سبتمبر/ ايلول ٨٣ الذى اكتملت معه كافة مقومات انفجار الصراع المسلح بشكل غير معهود خلال تاريخه الممتد منذ عام ٥٥، تقريبا دون انقطاع، اذ كان من منظور القيادات الجنوبية السياسية وغير السياسية اعلانا شكليا واضحا لنية وتخطيط فرض الهوية الاسلامية العربية على الوطن المشترك بين الجميع تساويا.

كذلك فقد ترافقت هذه التطورات مع بداية موجة النشاط السياسى والنقابى الشمالى المعارض التى اطاحت بالنظام بعد ذلك بعامين وذلك بعكس الموجات السابقة التى كان النظام قادرا على احتوائها عنفا او سلما، مما يشير الى اهمية عنصر «تديين السياسة» المستحدث بهذا الشكل التطبيقى القانونى فى انجاحها، أن هذا العنصر لم يصطدم بالتقاليد العلمانية الراسخة لدى شرائح التكنوقراط والمثقفين والمهنيين المعنيه على مستوى القناعات الذهنية فقط وانما ايضا، وهو الاهم فيما نحن بصدده، بتكوينها النفسى المزاجى وحتى السلوكى الاجتماعى لاسيما وانه امتد الى محاولة (اسلمة) الحياة الفردية والاجتماعية عموما. من هنا فان قسما هاما من الثقل الاكبر الذى حركته عملية التحول الاسلامى الشمولية سياسيا ضد النظام المايوى كان اقرب فى تكوينه وخبرته الى الوسط منه الى اليسار خاصة وان الاخير كان قد ضعف نسبيا تحت وطأة استهدافاته الدائمة قمعيا بسبب نشاطه السياسى والتنظيمى المعارض المستمر منذ بداية الحقبة المايويه، فى الوقت عينه فان أطر الأحزاب الكبيرة كانت بتقليديتها الموروثه مسدودة الافاق فى نظر هذه الكتلة الوسطية المتطورة لاسيما وان هذه الاحزاب تكون فى اقل حالاتها جاذبية فى ظل الانظمة الدكتاتورية بحكم ضعف قدرتها على الاداء المعارض المنظم والمرتفع نوعيا، وماتحمله فى الواقع وفى اذهان المثقفين من مسئولية كبرى فى فشل تجربة ٦٤-٦٩ الديمقراطية الذى فتح الطريق امام الانقلاب المايوى.

لقد كان هناك على الدوام تيار وسطى ليبرالى الميول ذو وزن ملموس فى الحركة الطلابية السودانية ولكنه لم يتصلب ابدا الى قوة فاعلة سياسيا خارج هذا المجال كما حدث فى انتفاضة عام ١٩٨٥ الديمقراطية نتيجة تفاعل مجموعة العوامل المؤشرة اعلاه وعلى رأسها تحول الاسلام الى ايدولوجية للسلطة الحاكمة بعد أن كان دوره السودانى محصورا فى النفوذ غير المباشر لطائفتى الختمية والانصار الدينيتين، ومع ان ظاهرة نشوء هذه الكتلة الليبرالية الحديثة وعلاقتها بتعاظم نفوذ العقائدية الاسلامية يبدو انها موجودة فى اكثر من قطر عربى فيما يستدل عليه من الانتشار النسبى لشعار **«الديمقراطية هى الحل»** مقابل شعار **«الاسلام هو الحل»**، الا أن التوقف عنده دراسيا وصفا لجنبه بصورة منهجية وعلمية قد يكون واحدا من اغنى دروس تجربة التطور السياسى فى السودان بسبب خصوصية ملابساتها وظروفها.





المطرقة والمنجل
شعار
حزب إعادة بناء الشيوعية

الموسم الصعب وادارة الانتخابات بالتليفزيون

فريدة النقاش

رسالة إيطاليا

أركـيـر.. الاتحاد الديمقراطي لليسار



من يعيش فى إيطاليا لبضعة أيام فى موسم الانتخابات مثلى يعرف جيدا كيف يمكن أن تدار الانتخابات بالتليفزيون، وسوف يرى رأى العين كيف أن إيطاليا التى تواجه أزمة عميقة- رغم أنها الدولة الصناعية الخامسة فى العالم- قد دخلت مرحلة انتقال تضعها فى مفترق طرق بالغ الصعوبة.. فهناك سيولة فى الوضع جعلت كل القوى من اليمين لليسار مرورا بالوسط عاجزة عن التنبؤ وبالتالى أقرب الى التشاؤم.

وبعد أن كانت استطلاعات الرأى العام قبل شهور قليلة تعطى لليسار ٤٣٪ من الأصوات.. جاء الاتهام الموجه للسكرتير العام المساعد للحزب الديمقراطي لليسار- الشيوعى سابقا- بتقاضى أموال من شركة «مترو الأنفاق»- وهو اتهام كان كل من اليمين والوسط قد استخدمات فى السنوات الأخيرة لكى يوجهه لليسار دون جدوى لسبب بسيط وهو أن اليسار لم يحكم ايطاليا أبدا رغم قوته الكبيرة- لتثير الشكوك حول نزاهة اليسار وحتى الآن لم توجه النيابة اتهاما «لداليما» الا أن الاستخدام الإعلامى لموضوع «الفلوس» يضر الائتلاف اليسارى كله فى ضوء النفوذ الواسع لأجهزة الاعلام ومحطات التليفزيون على نحو خاص وقد وجه هذا الاتهام «بنهتو كراكسى» الزعيم السابق للحزب الاشتراكى (الوسط) الذى أطاحت فضائح الفساد به، فسارع الى تفجير قضية ما أسماه «بنظافة الشيوعيين المزعومة على» حد تعبيره.

وقد بادر «داليما» السكرتير العام المساعد للحزب الديمقراطي لليسار بتقديم نفسه الى النيابة التى رفضت القاء القبض عليه قبل بحث الملف. وفى نفس الوقت باشر «داليما» إجراءات مقاضاة «بنيتوكراكسى» بتهمة التشهير والقذف، وقد أعلن أنه على ثقة تامة من كسبها.

فما هى علامات مرحلة الانتقال التى تمر بها إيطاليا؟

* أول هذه العلامات هى الركود الاقتصادي وتزايد البطالة التى وصلت الي مابين ٥٪و٦٪ فى الشمال الغنى ومن١٨٪ الى ٢٤٪ فى الجنوب الفقير، وزيادة الدين الحكومى بصورة مضطردة.

* أما العلامة الثانية فهى إنهيار أحزاب الوسط التى هدمها الفساد، بعد أن أفسدت هى نفسها جهاز الدولة ، وقد حكمت ايطاليا خلال الخمسين عاما الماضية دون إنقطاع حيث عجز اليسار رغم قوته المتنامية عن إزاحة الحزبين الديمقراطى المسيحى والإشتراكى من الحكم عن طريق الإنتخابات.

* العلامة الثالثة هى صعود الفاشية من جديد متواكبة مع الدعوة للانفصال التى تزداد قوة فى شمال إيطاليا الغنى والذى يرى فى الجنوب والوسط عبئا إقتصاديا لاضرورة له.

* العلامة الرابعة والتى سوف تلعب دورا حاسما فى إنتخابات ٢٧ مارس هى تغيير قانون الانتخابات من القائمة النسبية الى المقاعد الفردية بنسبة ٧٥٪ من المقاعد وإبقاء ٢٥٪ فقط للقوائم النسبية، وقد صوت الايطاليون بنسبة ٨٠٪ بالموافقة على التعديل الجديد فى إستفتاء عام.

* العلامة الخامسة هى تآكل المؤسسات العامة وتراجع مستوى الخدمات الذى تقدمه سواء فى التعليم أو الصحة أو المواصلات، حتى أن مؤسسات إعلامية كبيرة رفعت

شعارا تقول فيه.. «نريد للمستشفيات الايطالية أن تكون مستشفيات». أما رداءة التعليم العام فهى مطروحة على نطاق واسع حتى أن مديرى الدعاية للصناعات الكبيرة يقدمون إقتراحات لكى تتولى هذه الصناعات الانفاق على التعليم العام وإدارته.

فى مواجهة الأزمة الشاملة تسعى الكتل الرئيسية الثلاث اليسار والوسط واليمين لتقديم نفسها فى صورة جديدة، لاتحسب لكى تلبى الاحتياجات الخاصة بقانون إنتخابات يعتمد أساسا على قوة الفرد ونفوذه الحزبى والشخصى، وإنما أيضا لتقول للناخبين الذين غرقوا خلال السنوات الأخيرة فى همومهم الشخصية وأصبحوا لا مبالين وابتعدوا عن العمل السياسى.. والتفكير السياسى. لتقول لهم أنها تأتى بجديد لمواجهة الأزمة ولتلتقى بهم فى منتصف الطريق بعد أن أخذت الأزمة تدق أبوابهم فبدأوا مرة أخرى يهتمون- وإن نسبيا- بالقضايا السياسية.

فما هو برنامج اليسار، القوة التى كانت مرشحة حتى أسابيع قليلة للفوز فى الانتخابات خاصة بعد أن أصبح من الممكن أن تحصل أقلية الأصوات على أغلب المقاعد طبقا للنظام الجديد.؟

كان إئتلاف اليسار هو أول من قدم برنامجا متكاملا نشرته الصحف وشبكات التليفزيون. والإئتلاف يتكون من **الاتحاد الديمقراطى لليسار** (الشيوعى سابقا) وهو حزب كبير، وحزب الخضر الذى يهتم بالبيئة، وحزب **الشبكة** القوى فى جنوب إيطاليا والذى بنى سمعته على محاربة المافيا، وحزب إعادة بناء **الشيوعية** والذى يتكون من عدة منظمات شيوعية صغيرة بالإضافة إلى إنشقاق من الحزب الشيوعى القديم. وكان الانشقاق قد حدث بعد أن غير هذا الأخير إسمه وسياساته وأصبح حزبا إشتراكيا ديمقراطيا وانضم إلى الدولية الثانية وهى منظمة أممية تضم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية (ومن بينها حزب العمل الإسرائيلى) وتدعو كلها لبرامج إصلاحية فى إطار النظام الرأسمالى.

ينهض برنامج اليسار على عدة محاور رئيسية هى **الضرائب** حيث يدعو لزيادة الضرائب على الأغنياء وخفضها على محدودى الدخل، والسوق حيث يرى أنه فى الأفق التاريخى المنظور ليس هناك أى حل لتنمية الاقتصاد غير السوق ولكن على **الدولة أن تحدد قواعد المزاحمة فهى** وتضع القواعد لتأمين التضامن الاجتماعى. وبالنسبة للبطالة المتفشية يؤيد الحزب مشروع «ديلور» وهو رئيس البرلمان الأوروبى لخلق وظائف جديدة عن طريق ما يسميه بحراك قوة العمل، أى أنه يمكن طرد العمال الزائدين فى صناعة ما وتأهيلهم للعمل فى صناعة أخرى، إذ أنه ليس هناك أساس للدفاع عن ضمان حق العمل بالطرق القديمة ولابد من زيادة الإنتاجية باضطراد.

وفيما يخص العمل وأصحاب الأعمال يدعو الحزب لزيادة الانتاجية الاجتماعية دون زيادة فى نفقات الإنتاج. وهو فى هذه النقطة يؤيد سياسة «شامبى» رئيس الحكومة الحالى الذى يخطط لتخفيض الأجور، وانتقاص الدين العام حتى سنة ١٩٩٦. ويعطى البرنامج قيمة كبيرة للكفاءة والمزاحمة الاجتماعية. وبدلا من ضمان العمل يركز على الإبداع والمبادرة والمخاطرة حتى يفتح رأس المال آفاقا جديدة ويتحمل العامل المسئولية ضد كل الفوضى الموجودة فى النظام الاجتماعى.

برلوسكوني..

فورزا ايطاليا





شعار حزب الشعب الديمقراطى المسيحى سابقا

وطبيعى أن هذا البرنامج الذى وصفته جريدة «الريبوبليكا» قائلة إن «أوكيتو» سكرتير حزب الاتحاد الديمقراطى لليسار، «يقترح رأسمالية طيبة بينما يرى الشيوعيون أنه سوف يؤجل الأزمة ولن يحلها، وليس موضع اتفاق الائتلاف اليسارى كله. وسوف تقدم الأحزاب الصغيرة الأخرى برامجها الخاصة لأن الإئتلاف انتخابى وليس سياسيا.

أما برنامج الوسط والحزب الرئيسى فيه هو **الحزب الديمقراطى المسيحى سابقا**- وقد غير اسمه بدوره وأصبح **الحزب الشعبى**- فهو بدوره برنامج إصلاحى تؤيده الكنيسة التى كانت ومازالت السند الرئيسى للحزب الذي دمره الفساد الشامل. ففى «ميلانو» على سبيل المثال جرى طرد كل قيادة الحزب الديمقراطى المسيحى بعد أن ثبت تورطها فى الفساد. بينما ترك نصف الأعضاء القاعدين فى الحزب بعد أن هالهم حجم الفساد. وينهض البرنامج الانتخابى للحزب الشعبى على محاور **الأسرة و الملكية الفردية ولا- مركزية الدولة**. وبناء الأسرة ووحدتها طبقا للمفهوم المسيحى هو الركيزة الأساسية، ولذلك يدعو البرنامج لتقديم دعم كبير لكل طفل يولد ورعاية المسنين بإقامتهم داخل الأسر ويدافع عن الملكية الخاصة ويؤمن لها إمكانيات الازدهار مع الحفاظ على وحدة إيطاليا والتخفيف من المركزية، وفرض ضرائب أكثر على الأغنياء وأقل على الفقراء.

وحين سألت المسئول السياسى للحزب فى ميلانو عن رأيه فى طريقة إعادة توزيع الثروة اعترف أنه **منذ تكونت ايطاليا حتى الآن فإن معظم الثروة بقيت فى يد عائلات البرجوازية الكبيرة، وقد تكيفت هذه العائلات مع كل التغييرات التى حدثت فى إيطاليا، فعند صعود الفاشية أصبحت فاشية، وعند صعود الديمقراطية المسيحية أصبحت كذلك ديمقراطية مسيحية، وعندما وجدت أن الشيوعيين يمكن أن يصلوا إلى السلطة أعارت بعض أفرادها للشيوعيين ، وكانت الصحف الكبير تغير خطها السياسى طبقا للظروف.**



مظاهرة لأنصار «رابطة الشمال» الانفصالية

وقال أيضا: إن الوضع السياسي في إيطاليا تتجاذبه وتؤثر فيه قوتان: السلطة الاقتصادية وسلطة الكنيسة والسلطتان كانتا دائما حاميتين لإيطاليا من السقوط في التطرف، ولكنهما لم ينجحا أبدا في إقرار العدالة الاجتماعية.

ويتحالف **الحزب الشعبي** في الانتخابات مع حزب صغير آخر قريب منه هو **«الحلف»** الذي يرأسه سيغني وهو ابن رئيس جمهورية سابق وكان عضوا في الديمقراطي المسيحي، ومع بقايا **الحزب الاشتراكي** الذي نخره الفساد بدوره، وأفراد قادمين من الأحرار والجمهوريين.

أما التكتل اليميني فيتكون من **«الائتلاف الوطني»** وهو الحزب الفاشي الجديد، ومن رابطة أو عصبة الشمال التي تدعو لتقسيم إيطاليا إلى ثلاث دول وتعيها باسم الفيدرالية، وهي رابطة عنصرية معادية للجنوب الفقير وللأجانب وهي تتحالف مع النجم الصاعد الجديد في أوساط اليمين **«برلوسكوني»** الذي يرأس حزب اسمه **«إلى الأمام يا إيطاليا»** ويملك ثلاث محطات تليفزيونية وعدة صحف يومية وشبكة من المحلات التجارية تمتد في إيطاليا كلها وفريقا شهيرا لكرة القدم أطلق اسمه على الحزب **«فورزا إيطاليا»** «أي إلى الأمام إيطاليا القوية» وهو متحالف مع الفاشيين في الجنوب، أي أنه حلقة الوصل بين القوى الفاشية وقوى عصبة الشمال.

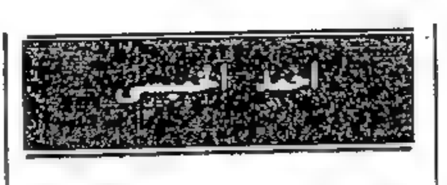
ويقوم برنامج اليمين على المزيد من الانفاق وإطلاق الوعود للناس والمراهنة على أن مستقبل إيطاليا سيكون مثل ماضيها القريب الزاهر حيث كانت فترة الرواج والاستهلاك الواسع، وهو ضد فرض الضرائب وضد كل برنامج الاتحاد الأوروبي الذي وقعت عليه إيطاليا في **«ماستريخت»** وهو برنامج إنكماشي، ويطرد العمال ويخفض الأجور ويزيد الضرائب.

ويقدم «برلوسكوني» نفسه لجمهور الناخبين باعتباره المنقذ الذي يعدهم باستمرار الحياة الجميلة وزيادتها جمالا وتقوم محطات التليفزيون التي يملكها بحملات واسعة لترويج شخصه وبرنامجه الذي يطمئن الناس الخائفين من المستقبل وقد فقدوا كل المرجعيات المستقرة، سواء هؤلاء الذين وثقوا دائما في الديمقراطية المسيحية أو الذين وثقوا في الشيوعيين، حيث كانت الانهيارات على الجبهتين عنيفة ومتلاحقة

ويبدو موسم الانتخابات الإيطالية موسما لأوسع جدل سياسي تعبيرا عن تناقضات اجتماعية عميقة وعن أزمة الاتحاد الأوروبي ومشكلات الهجرة المتدفقة من جنوب المتوسط في مناخ عام تتوفر فيه حريات بلا قيود ولا شروط.

وبالرغم من القوة المحركة الهائلة لرأس المال وأصحاب المصانع وملاك الصحف ومحطات التليفزيون، فإن للطبقة العاملة منظماتها القوية المسموعة الكلمة واسعة النفوذ من أحزاب ونقابات وتعاونيات ومحطات إذاعة وتليفزيون، وإذا كان هذا كله لا يقارن من زاوية الغنى والثروة مع قوة الرأسماليين إلا أنه يضع الطبقة العاملة وحلفاءها من الفقراء والمهاجرين ومحدودي الدخل في قلب الخريطة السياسية الإيطالية وأيا كانت النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات بسبب **«الموسم الصعب»** كما يسميه المناضل الشيوعي «ماريسيلو لوندي» أحد مؤسسي حزب **«إعادة بناء الشيوعية»**، فإن أحدا لن يستطيع أن يتجاهل هذا الحضور الطاغي للطبقة العاملة سواء كان ملتزما بسترغت شأن **الحزب الديمقراطي لليسار** أو لا يلتزم بها شأن **«حزب إعادة بناء الشيوعية»**، وسواء كان إصلاحيا أو ثوريا أو حتى دهشة متنكرا شأن **«برلوسكوني»**.

الصراع بين مؤسسات السلطة في روسيا



رسالة موسكو

يبدو وكأن تصفية برلمان حسبولاتوف-روتسكوي في أكتوبر العام الماضي كانت آخر أكبر المعارك السياسية التي شهدتها روسيا في العامين المنصرمين، ويبدو وكأن الهدوء يسود جبهات الصراع السياسي هذه الأيام، ولكن شواهد كثيرة تؤكد أن جمرا تحت الرماد لاينطفئ، وأن هناك معارك أكبر ستشهدها روسيا من جراء سؤالين يلحان على روسيا ويتولد من جراء الإجابات المختلفة عليهما صراع سياسي لاينتهي، وهي إجابات تطرحها مصالح متعددة، متباينة، هي التي جعلت أربعة من كبار علماء الاقتصاد يقترحون أربعة برامج اقتصادية مختلفة في الشهر الأخير: برنامج لياقلينسكي وآخر للأكاديمي أبالكين، وآخر لبيتراكوف ورابع يطرحه عمليا رئيس الوزراء تشيرنوميردين. سؤالان يلحان على روسيا ويطرحان المشاريع المختلفة بشأن السياسة الروسية الخارجية. مشروع جيرنوفسكي ومشروع يلتسين، ومشروع الحزب الشيوعي، ومشروع قوى الوسط أمثال فولسكي أما السؤالان فهما:

* إلى أين تمضي روسيا في حركتها الداخلية؟- هل تسير نحو مجتمع رأسمالي حر تماما على النمط الغربي الشائع؟ أم نحو مجتمع رأسمالي يكفل لروسيا بناء رأسمالية قومية قوية تحفظ لها مكانتها عبر الأخذ بالاقتصاد المختلط الذي تقوم فيه الدولة بدور إلى جانب القطاع الخاص؟. وهل تمضي روسيا كدولة نحو تعزيز بناء الدولة الفيدرالية المركزية الاتحادية؟ أم نحو بناء دولةكونفيدرالية تحظى فيها الأقاليم بسيادتها مع صلاحيات أقل للمركز؟..

* وإلى أين تمضي روسيا في حركتها الخارجية؟ هل تسير نحو الاندماج الكامل في المعسكر الغربي بنظامه المالي الاقتصادي وسياساته بما في ذلك حلف الأطلسي دون قيد أو شرط؟ أم نحو طريق مستقل نسبيا عن الغرب يراعي طبيعة روسيا كدولة أوروبية-أسيوية، متعددة الثقافات، ويعيد لروسيا بصورة أخرى الحفاظ على مجالات لمصالحها الحيوية، ويتعاون ويتخاصم مع الغرب في إطار الحركة الأوروبية العامة؟

لوكيانوف



إن الإجابات المتباينة على هذين السؤالين الكبيرين، هي التي تقود حركة الصراع السياسي، وهي التي ستقود تلك الحركة في العامين القادمين حتى موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في روسيا عام ١٩٩٦. وعلى أرضية تلك الإجابات تلوح إمكانية ظهور حزب مثل حزب جيرنوفسكي، وحزب جديد هو «حزب الأغلبية» الذي يحاول يجوروجايدار رئيس الوزراء السابق تشكيله الآن.. ولكن الإجابات المختلفة لابد لها من قوة، لكي تخرج عن نطاق الحلول النظرية وتدخل مجال الفعل، ولكي تمثل إمكانية للصراع والتحقق على أرض الواقع. ومراعاة أن الحركة السياسية الحزبية الروسية حديثة النشأة، فإن منابع تلك القوة توجد في مؤسسات السلطة تحديدا. وعلى حين لم تعرف روسيا قبل إعادة البناء عام ١٩٨٥ سوى مركز واحد وهو بنص الدستور: «الحزب الشيوعي» القوة القائدة والموجهة للمجتمع ونواة نظامه السياسي»، فإنها مع المحاولات الإصلاحية الأولى لجورباتشوف عرفت للمرة الأولى مركزا ثانيا مناوئا هو مؤتمر نواب الشعب ثم ظهر بعد ذلك مركز آخر هو «مؤسسة الرئاسة»، وكان ذلك جديدا على روسيا التي لم تعرف نظام الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وحتى بعد أغسطس ١٩٩١ اكتفت روسيا بمركزين للسلطة هما: «رئاسة الجمهورية» و«البرلمان» باعتبار أن الحكومة لم يكن لها دور مستقل كمركز للسلطة كما لم يكن قد برز أيضا دور ما واضح للسلطة القضائية. ولكن أربعة مراكز للسلطة تبلورت بعد الإصلاح الاقتصادي عام ٩٢، ومع تفاقم الصراع السياسي- هي مؤسسة الرئاسة- الحكومة- البرلمان- المحكمة الدستورية. وانقسمت تلك المراكز الأربعة في ثنائيتين متصارعتين:

- مؤسسة الرئاسة+ الحكومة(يلتسين+جايدار) في مواجهة البرلمان المحكمة الدستورية(حسبولاتوف-زوركين). وقد استمر الصراع بين الجانبين حتى حسم في أكتوبر ١٩٩٣ بتصفية البرلمان وتجميد المحكمة الدستورية.

وأراد المشرعون أن يتلافوا في الدستور الجديد ظهور مركز جديد آخر قوي للسلطة قد يكرر ما قام به مجلس السوفييت الأعلى السابق- ومن ثم قسم البرلمان الاقتصادي الجديد إلى مجلسين: مجلس أعلى(مجلس

الفيدرالية) ومجلس أدنى (مجلس الدوما)، كما غرست في كثير من مواد الدستور الجديد بذور التضاد، وربما التصادم بين المجلسين. ورمى المشرعون من ذلك التقسيم إلى تخفيف الضغط على مؤسسة الرئاسة بنقل الصراع إلى ساحة البرلمان. أما المركز الآخر السابق المناوىء للسلطة (المحكمة الدستورية) التي جمدها مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ لحين سريان مفعول الدستور الجديد، فإن المشرعين حاولوا أيضا أن يخففوا من قدرة ذلك المركز على مناوئة رئاسة الجمهورية برفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١٣ عضوا إلى ١٩ عضوا، كما منح الدستور رئيس الجمهورية (وليس البرلمان كما كان الحال من قبل) حق ترشيح قضاتها. وفي نفس الوقت فإن التعديل الوزاري الأخير (يناير ٩٤) الذي شهد خروج **يجور جايدار** (النائب الأول لرئيس الحكومة) **وبوريس فيودروف** (وزير المالية)، قد عزز مواقع الوزراء الموالين لفيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء- مما يسمح بالقول بأن مؤسسة أخرى هي الحكومة (رئاسة الوزراء) قد بدأت هي الأخرى في التبلور والقيام بدور مستقل متزايد، مما يمكننا من الحديث عن مركز آخر للسلطة في روسيا. وفي اعتقادنا أن بروسيا الآن أربعة مراكز للسلطة :١) مؤسسة الرئاسة، ٢) الحكومة (مجلس الوزراء)، ٣) مجلس الدوما، ٤) مجلس الفيدرالية.

إن جدة ظهور مراكز السلطة تلك، علاوة على ظروف الصراع السياسي والاختلافات في تصور المخرج من الأزمة، يحول تلك المراكز الأربعة لبؤر للصراع ولاستقطاب القوى المختلفة، مما يطرح ضرورة محاولة رسم صورة لبنية تلك المراكز وحركة التناقضات والصراعات ما بينها.

* مؤسسة الرئاسة

تبدو مؤسسة الرئاسة الحالية في جسد السلطة الحالية الهزيلة مثل بطن منتفخ ابتلع الأجهزة والهياكل والصلاحيات فوق طاقته على الهضم، فهناك ديوان الرئاسة الذي يرأسه السياسي الديمقراطي المعروف سيرجي فيلاتوف (كتلة خيار روسيا) وهو أيضا أحد كبار الخبراء في الشئون البرلمانية، حيث شغل في السوفييت الأعلى السابق منصب نائب حسبولاتوف لفترة معينة. وقد تضخمت هذه المؤسسة بصورة خارقة بعد فشل انقلاب أغسطس ١٩٩١، إذ ألحق الرئيس يلتسين بها كل ممتلكات الحزب الشيوعي المصادرة من مكاتب ومؤسسات ومطابع ودور سكن ومستشفيات الخ. وإزاء هذه الأعباء الإدارية المستجدة اضطر ديوان الرئاسة لإنشاء «إدارة شئون الأعمال» وهي - لسخرية الأقدار- نفس الإدارة التي كانت قائمة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، مما دفع بعض المراقبين لوصف مؤسسة الرئاسة بأنها «لجنة مركزية» وإلى جانب ذلك ضم ديوان الرئاسة إدارات مثل الإدارة القانونية، وإدارة التفتيش والرقابة، وإدارة العمل مع المناطق.. إلى جانب مكتب الرئيس الذي يتولاه معاونه الأول فكتور ايليوشين الرجل القوي الثاني في فريق الرئيس. وقد أعطت أحداث أغسطس دفعة قوية لتوسيع جهاز الرئاسة، ولم يتم ذلك وفق خطة محددة، بل كرد فعل على الأحداث شيئا فشيئا.. وعلى سبيل المثال فإنه بعد تصفية جهاز «الكي جي بي» على يد قاديم باكتين بتكليف من جورباتشوف ويلتسين، ضمت الكثير من إدارات هذا الجهاز الأمني الخطير إلى مؤسسة الرئاسة. وكان «الكي جي بي» يضم سابقا المخابرات الخارجية والأمن الداخلي معا، إلا أنه تم فصل المخابرات الخارجية (هيئة المخابرات برئاسة يفجيني بريماكوف) عن الأمن الداخلي، وألحقت المخابرات بهيئة الرئاسة، ثم ألحق بها الأمن الداخلي أيضا في وقت لاحق. وكانت «الإدارة التاسعة» هي أشهر إدارات الكي جي بي السابقة، وكانت مكلفة في السابق بحراسة قيادات الدولة ومبنى الكرملين ومبنى اللجنة المركزية واستراحات كبار رجال الدولة، وضمت «الإدارة التاسعة» إلى مؤسسة الرئاسة أيضا، وسميت «الإدارة العامة للحراسة» برئاسة الجنرال ميخائيل بارسوكوف. وقد تضخمت هذه الإدارة وفاقت ما كانت عليه أيام الكي جي بي، وصار لها أجهزتها الخاصة والمستقلة عن وزارة الأمن (المباحث السياسية- المراقبة الخارجية- شعبة التجهيزات التقنية- شعبة اقتحام ومكافحة التخريب)، كما صارت الإدارة المذكورة تضم وحدات عسكرية منها فرع حراسة كامل يعرف بفرع الرئيس، والفرقة ٢٧ مشاة آلية للمهمات الخاصة، والفوج ١١٩ مظلات وتضم الإدارة أيضا أشهر التشكيلات العسكرية التخريبية السابقة للكي جي بي مثل تشكيل «ألفا» لمكافحة العمليات الإرهابية الدولية وهو الذي يتولى حماية الرئيس، وتشكيل «فيمبيل» المخصص لقمع عمليات الشغب والفوضى. وعلاوة على ما سبق ضمت مؤسسة الرئاسة إليها الوكالة الاتحادية للاتصالات الحكومية والمعلومات، التي تشرف على تأمين اتصالات القيادة السياسية وعلى وضع الشفرة والتصنت على المكالمات الحكومية واختراع المعدات الالكترونية الحديثة في هذا المجال، وجدير بالذكر أن هذه الوكالة نشأت هي الأخرى على أساس الهياكل السابقة للكي جي بي.

أما الدفعة الثانية القوية التي تلقتها مؤسسة الرئاسة فجاءت عقب أحداث أكتوبر ١٩٩٣ بعد تصفية برلمان حسبولاتوف/روتسكوي ثم زادت بعد هزيمة القوى الإصلاحية المؤيدة للرئيس يلتسين في انتخابات ١٢ ديسمبر ٩٣. **لقد أصدر الرئيس يلتسين فجأة مرسوما بحل وزارة الأمن وإنشاء هيئة التجسس بدلا منها، وإلحاقها (برئاسة الفريق نيكولاي جولوشكو) بمؤسسة الرئاسة. ولكي ندرك مدى القوة التي أصبحت متمركزة في يد** مؤسسة الرئاسة- نقول أن الهيئة الجديدة ضمت إليها أهم إدارات وزارة الأمن السابقة: عمليات مكافحة التجسس العسكري والاقتصادي وتأمين الأهداف الاستراتيجية في روسيا. وإلى جانب هذه الهياكل السلطوية تتبع مؤسسة الرئاسة هياكل استشارية مثل «المجلس الرئاسي» لمستشاري الرئيس، ومجلس الأمن القومي، ومراكز الأبحاث والتحليل. ومع ذلك يشير بعض المراقبين إلى أن مؤسسة الرئاسة تفكر في إعادة تنظيم وزارة الدفاع بحيث تحال السلطة الفعلية في القوات المسلحة لرئيس الجمهورية ولايبقى لوزير الدفاع سوى الوظائف المهنية والإدارية البحتة. وقد أشارت بعض المصادر إلى تركيب أجهزة اتصال مباشر بين الرئيس وقادة القوات دون المرور بوزارة الدفاع في أول سابقة من نوعها. ومن الناحية التشريعية فقد احتفظت مؤسسة الرئاسة لنفسها بنصيب الأسد في الصلاحيات السلطوية بناء على مواد الدستور الجديد. **فالرئيس- إلى جانب قيادته للدولة والقوات المسلحة- هو ضامن الدستور وحقوق وحريات الإنسان والمواطن» وهو الذي يحدد الاتجاهات الأساسية للسياسة الخارجية والداخلية للدولة (المادة رقم ٨٠)، وهو الذي يعين رئيس الوزراء- بموافقة مجلس الدوما- ويعين ويقيل الوزراء ونواب رئيس الوزراء ويشكل ويرأس مجلس الأمن القومي**

يعين ويعفي ممثلي الرئيس في روسيا الاتحادية ويعين ويعفي كبار قادة القوات المسلحة وسفراء روسيا في الخارج. والرئيس أيضا هو الذي يعين انتخابات مجلس الدوما ويحل هذا المجلس في الأحوال المنصوص عليها في الدستور، وهو الذي يحدد الاستفتاء ويوقع ويعلن القوانين، كما يحق له إبطال مفعول الإجراءات التي تتعارض مع الدستور، وهو الذي يشرف على توجيه السياسة الخارجية ويوقع المعاهدات الدولية ويفرض الأحكام العسكرية وحالة الطوارئ في أراضي روسيا أو جزء منها، وهو الذي يبت في قضايا المواطنة ومنح اللجوء السياسي ويمنح الرتب العسكرية العليا والأوسمة والنياشين، وله حق إصدار المراسيم التي لها سلطة القانون وفقا للمواد (٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠). إن تلك الأوراق والصلاحيات كلها هي مصادر القوة الضخمة التي تتمتع بها مؤسسة الرئاسة، وإن كان اجتماع مصادر القوة تلك كلها في مؤسسة واحدة لابد أن يفضي للتصارع بينها خلال محاولة كل منها أن تكون الأعلى صوتا والأوفر حظا من السيطرة. إن تلك المعطيات نفسها هي التي تجعل الكثيرين من المراقبين يتحدثون عن احتمال استشراء الطابع التوليتاري (الشمولي) للحكم في روسيا.

مجلس الوزراء (الحكومة)

أدى تطور الصراع السياسي بين الرئيس يلتسين والبرلمان السابق (مؤتمر نواب الشعب) إلى ظهور فكتور تشيرنوميردين في ديسمبر عام ١٩٩٢، وكان ظهور تشيرنوميردين محصلة لموازين القوى في ذلك الحين والتي مالت لصالح المؤتمر، بعد المعارك العنيفة التي دارت بين الرئيس والبرلمان بسبب اعتراض البرلمان بشدة على سياسة يجور جايدار الإصلاحية وعلى وجوده كرئيس للوزراء. وقد حاول تشيرنوميردين- ولم تكن له خبرات سياسية سابقة سوى شغله لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة جايدار- ألا يبدو صنيعة للبرلمان الذي رفعه لرئاسة الحكومة وسعى لتجنب المواجهة مع الرئيس، وكان عذره في ذلك- إلى جانب ضعف خبراته السياسية- أنه يعمل مع مجلس للوزراء يضم مجموعة جايدار القوية و٩ نواب منهم ٥ على الأقل من رجال الرئيس يلتسين (تشوبايس- جايدار بعد عودته إلى الحكومة كنائب أول - شوميكو- فيودروف- شاخراي). وعلى الرغم من أن تعيين رئيس الوزراء وإقالته من صلاحيات رئيس الجمهورية، وعلى الرغم من أن تشيرنوميردين لايملك أوراقا محددة للقوة كتلك المتوفرة لدى مؤسسة الرئاسة، إلا أنه مع مرور الوقت أخذ ينتبه إلى أوراق القوة الأدبية التي لديه، وفي مقدمتها أنه أصبح من الصعب على الرئيس يلتسين استبداله برئيس آخر للوزراء، لأن ذلك كفيل بهز صورة الاستقرار السياسي، وأن مجموعة جايدار قد لاقت هزيمة قاسية في الانتخابات، وأن له علاقات وثيقة بالمجمع العسكري والصناعي والزراعي تكفل له نوعا من الدعم المعنوي العام، وأنه بما يطرحه من ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية يوسع من الفئات التي تؤيده اجتماعيا، وقد كان أول تصريح لتشيرنوميردين هو قوله: «لن يتم الإصلاح على حساب إفقار الشعب». كما فاجأ تشيرنوميردين الكثيرين في بداية مسيرته السياسية بتصريح دل فيه أنه يعترض على تسليم جزر الكوريل لليابان، وكان ذلك التصريح منافيا بل ومتحديا للخط المعلن الذي سارت عليه مؤسسة الرئاسة حينذاك والذي كان يميل للتنازل عن تلك الجزر بصيغة أو بأخرى لليابان. (وجدير بالذكر أن شوميكو صرح بعد انتخابه رئيسا لمجلس الفيدرالية أنه يتضامن مع تشيرنوميردين بشأن الموقف من قضية الجزر). وقد تمكن تشيرنوميردين من أن يحافظ على بقاء محافظ البنك المركزي جيراشنكو رغم الحملة الهائلة التي شنها انصار الاتجاه الاصلاحي الجذري ضد جيراشنكو. وبالرغم من الانتصارات الجزئية لتشيرنوميردين هنا وهناك، فإنه حسم أمره في اللحظة المصيرية بانضمامه لمعسكر الرئيس في سبتمبر ١٩٩٣ معلنا تأييده لتصفية البرلمان بالقوة. وفي الوقت الذي ينجح فيه تشيرنوميردين في زيادة رصيده من القوة الأدبية بتربيط علاقات ناجحة مع البرلمانيين، فإنه ربما بدافع الحذر الروسي التقليدي، أو لأنه يستشرف حركة الأحداث، قد فضل ألا يخوض معركة الانتخابات البرلمانية رغم المغريات الشديدة بخوضها من موقع السلطة كما فعل جايدار وأقطاب كتلة خيار روسيا. الأكثر من ذلك أن تشيرنوميردين نصح وزراءه ونوابه -دون جدوى- بعدم خوض الانتخابات. وهكذا كانت هزيمة «خيار روسيا» وجايدار نصرا ضمنيا لتشيرنوميردين، وعندما حتم علي جايدار وبوريس فيودروف أن يدفعا ثمن الهزيمة السياسية بخروجهما من الحكومة، اتسعت رقعة نفوذ تشيرنوميردين الذي أخذ يصرح علانية بضرورة البحث عن حلول اقتصادية أخرى منوها بأن عصر «رومانسية السوق» قد ولى، ولهذا بدأ المراقبون يتحدثون عن «المواقف الندية» التي يتخذها تشيرنوميردين في مشاوراته مع الرئيس بشأن تشكيل الحكومة.

حسبو الالترف ويلتسن.. صورة قبل انفجار العداء..



ومحاولاته عبر «الميزانية» التي تقع تحت يده أن يوطد علاقاته بحكام الأقاليم. وفي المحصلة النهائية كان تقليص مجلس الوزراء في التشكيل الأخير ٢١ يناير ١٩٩٤ لصالح تعزيز وضع تشيرنوميردين، ومواقع الحكومة الروسية في محاولاتها لأن تكون مركزا للسلطة. فقد تقلص مجلس الوزراء من ٣٧ إلي ٢٣ وزارة ولجنة دولة، ومن ٤٥ عضوا إلي ٢٩، كما تقلص عدد نواب رئيس الوزراء من ٩إلى ٤- وبعد خروج جايدار وبوريس فيدروف وشوميكو ويانفيلوفا (الداعين للإصلاح الجذري) وتعيين «سوسكوفتس، وزافيروخا، وياروف» نوابا لرئيس الوزراء، أخذت تتضح أبعاد الحكومة باعتبارها مركزا آخر قادرا على المناورة في ساحة الصراع السياسي، بخط اقتصادي محدد يحاول أن يجد- خلافا لمؤسسة الرئاسة- طريقا مختلفا لعلاج الأزمة الاقتصادية، ومن هنا كانت صيحة تشيرنوميردين: «لقد انتهى أوان السياسة الاقتصادية المتشددة».

* مجلس الدوما

وهو بنص الدستور أحد مجلسي الجمعية الفيدرالية (البرلمان) يتكون من ٤٥٠ نائبا نصفهم- وفقا لقانون الانتخابات- يتم انتخابه حسب القوائم الحزبية، والنصف الآخر بالترشيح الفردي، ولكن الانتخابات أسفرت فقط عن فرز ٤٤٤ نائبا فقط. ومجلس الدوما أول مجلس برلماني في روسيا يتكون نصفه على الأقل من مرشحي الأحزاب والتجمعات السياسية. وينتخب الدوما لمدة أربع سنوات(لكن صلاحية المجلس الحالي ستنتهي في يونيه ١٩٩٦). وحسب المادة ١٠٣ من الدستور الجديد يختص الدوما بصلاحيات الموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء، وسحب الثقة من الحكومة، وتعيين وإعفاء محافظ البنك المركزي، وتعيين وإعفاء المفوض بحقوق الإنسان، ورئيس مجلس المحاسبة ونصف أعضاء ذلك المجلس، وإعلان العفو العام، وتوجيه الاتهام لرئيس الجمهورية لإقصائه عن منصبه (ولكن بشروط صعبة مستحيلة التحقق في الواقع). ويسن الدوما القوانين الاتحادية التي ترفع بعد ذلك إلى مجلس الفيدرالية للتصديق عليها. ويجوز لرئيس الجمهورية حل الدوما في الأحوال المنصوص عليها في المادتين (١١١) و(١١٧) من الدستور، أي في حالة رفض الدوما لثلاثة ترشيحات على التوالي لرئاسة الحكومة يقدمها رئيس الجمهورية أو في حالة حجب الثقة عن الحكومة مرتين متتاليتين في غضون ثلاثة أشهر، أو في حالة رفض منح الثقة للحكومة إذا ماقام رئيسها بطرح الثقة فيها أمام الدوما، وقد جاء مجلس الدوما بتشكيله الحالي مفاجأة إلى حد كبير لجميع المراقبين، إذ شغل فيه الحزب الليبرالي الديمقراطي (حزب جيرنوفسكي) والحزب الشيوعي، والحزب الزراعي، مركزا كبيرا انعكس على توزيع «الحقائب» داخل المجلس نفسه وانعكس في الزيادة المفرطة في عدد اللجان البرلمانية إرضاء لمختلف الكتل السياسية داخل الدوما، ولابد هنا من تقديم خريطة توزيع المناصب في الدوما لتتضح عليها مراكز القوى فيه:

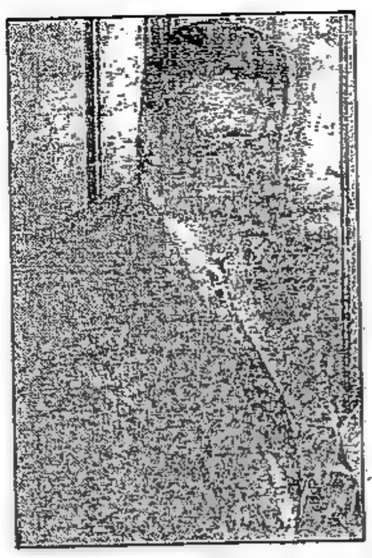
– رئيس المجلس وهو إيفان ريبكين شيوعي من الحزب الزراعي- وبذلك الصدد قال أحد المراقبين معلقا على **التعايش الوثيق بين كتلتي الشيوعيين والزراعيين: «إنك لاتدري متى ينتهي الشيوعيون ويبدأ الزراعيون، أو العكس»**. نواب رئيس الدوما: نائب أول (من خيار روسيا)، ثلاثة نواب من الحزب الشيوعي، ونساء روسيا، والحزب الليبرالي- وهو أكبر التكتلات داخل الدوما. ومن ذلك التوزيع يمكننا أن نستشف على الفور مدي دقة التوازنات المحسوبة داخل الدوما والتي انعكست على «آلية التوازنات» في لجان المجلس. فالحزب أو الكتلة التي فازت برئاسة إحدى اللجان تم تطويقها على الفور بتوازن من ثلاثة نواب للرئيس من الأحزاب والكتل الأخرى، وهكذا سنجد مثلا أنه عندما **فاز ممثل الحزب الشيوعي برئاسة لجنة الأمن (وهي من اللجان الهامة في الدوما) أصبح نواب الرئيس ثلاثة من: خيار روسيا (كتلة جايدار) وحزب الوحدة والوفاق (سيرجي** شاخراي)، والحزب الليبرالي (جيرنوفسكي). وعندما فاز ممثل كتلة خيار روسيا برئاسة لجنة الدفاع أصبح نوابه الثلاثة من ممثلي الحزب الشيوعي، والليبرالي، وكتلة السياسة الإقليمية الجديدة، وهكذا فاز «خيار روسيا» بستة عشر منصبا في اللجان (٤ رؤساء لجان و١٢ نائب رئيس)، وفاز الحزب الليبرالي الديمقراطي هو الآخر بستة عشر منصبا (٥ رؤساء لجان و١١ نائب رئيس)، وفاز الحزب الشيوعي بتسعة مناصب (٢ رؤساء لجان و١١ رئيس) والحزب الزراعي بأحد عشر منصبا (٢رؤساء و٩ نائب رئيس)وكتلة السياسة الإقليمية الجديدة بسبعة عشر منصبا (٣ رؤساء لجان و١٤-نائب رئيس) وحزب الوحدة والوفاق الروسي بتسعة مناصب (٣رئاسة لجان و٦نائب) وتجمع يافلينسكي بثمانية مناصب (٢ رئاسة لجان و٦ نائب)، والحزب الديمقراطي- بزعامة ترافكين- بخمسة مناصب (١رئاسة لجنة و٤ نواب)، ونساء روسيا بمنصبين(رئاسة لجنة ونائب رئيس لجنة). ويتضح من هذا التوزيع داخل الدوما أن عددا **من اللجان الهامة مثل لجنة الأمن، والتشريع، والسياسة الاقتصادية، والعلاقات الدولية، والميزانية والمالية، وغيرها. كانت من نصيب القوى الشيوعية أو الوطنية- أي القوى المناهضة لسياسات الرئيس يلتسين وقد عبر جينادي بوربولس أحد المقربين ليلتسين عن انطباعه عن** تلك النتيجة بقوله: «إني أحس بالحزن العميق الذي يحسه الإنسان عندما يمشي تحت المطر مبتل القدمين وقد أمسكت به قشعريرة»، وحينذاك رد عليه الاقتصادي المعروف يافلينسكي بقوله: «كان عليك أن تشعر بهذا الحزن عندما كانت الأخطاء ترتكب».

أما القوة العددية التي فرضت هذا التوزيع على ذلك النحو المذكور داخل مجلس الدوما، فكانت عدد المقاعد البرلمانية لكل كتلة سياسية، فقد حصل «خيار روسيا» على ٧٦ مقعدا، «والسياسة الإقليمية الجديدة» على ٦٥ وفي معطيات أخرى ٦٧ مقعدا، حزب جيرنوفسكى (٦٣)، الحزب الزراعي (٥٥)، الحزب الشيوعي(٤٥)، حزب الوحدة والوفاق (٣٠)، نساء روسيا(٢٣)، تجمع العقاعة- يافلينسكي/بولديريف/لوكين- (٢٥) وفي معطيات أخرى (٢٧).

يلتسن "رئيس الجمهورية" يتولى السلطة الفعلية في القوات المسلحة!...

الحزب الديمقراطي (١٥)، اتحاد ١٢ ديسمبر (٢٠)، الطريق الروسي (٢٠) وفيما عدا «السياسة الاقليمية الجديدة» و«اتحاد ١٢ ديسمبر» فإن الأحزاب والتجمعات السابقة كانت معروفة، وخاضت الانتخابات بقوائمها الحزبية، أما «السياسة الاقليمية الجديدة» فهي كتلة نيابية تشكلت من النواب المستقلين الذين وصلوا إلى مجلس الدوما عن طريق الترشيح الفردي في الدوائر الفردية، وتعد هذه الكتلة من حيث العدد ثاني أكبر كتلة داخل الدوما بعد خيار روسيا، ويتزعمها **فلاديمير ميدفيديف** رئيس اتحاد العاملين في صناعة النفط بروسيا. **وتضم الكتلة ممثلي الجمهوريات ومديري المؤسسات الكبرى وبعض جنرالات الجيش ورجال البنوك، ولها ارتباط قوي بمجموعة سيرجي شاخراي زعيم حزب الوحدة والوفاق الروسيين** ورغم أن أبعاد الاتجاه السياسي لتلك الكتلة لم تتضح بعد بصورة كاملة، إلا أن الدلائل المتوفرة تشير إلى أنها تميل إلي «الوسط السياسي»، وسيكون لنواب هذه الكتلة دور أساسي بحسم التصويت لصالح هذا القرار أو ذاك داخل الدوما عندما تثار القضايا الخلافية. ويعتبر «اتحاد ١٢ ديسمبر» تجمعا من الديمقراطيين السابق ترأسه السكرتيرة العامة لحزب الحرية الاقتصادية إيرينا حكامادا ويضم بعض المستثمرين ورجال الأعمال، كما انضم إليه مؤخرا وزير المالية السابق بوريس فيودروف الذي رفض دخول التشكيل الوزاري الأخير، والمحامي المعروف مكاروف من «خيار روسيا» بعد أن انسحب الاثنان من «خيار روسيا»، ولكن كتلة «١٢ ديسمبر» لم تسجل ككتلة برلمانية لعدم توفر النصاب القانوني للتسجيل (كحد أدنى لابد من وجود ٣٥ عضوا)، مثلها مثل مجموعة «الطريق الروسي» التي يتزعمها النائب السابق المعروف سيرجي بابورين زعيم «اتحاد الشعب الروسي» المعروف بتوجهاته القومية النزعة، وتضم مجموعة الطريق الروسي عددا من قيادات لجنة الإنقاذ الوطني المحظورة رسميا ممن تمكنوا من الوصول إلي البرلمان بصفتهم الشخصية مثل رئيس البرلمان السوفيتي السابق أناتولي لوكيانوف المتهم في انقلاب أغسطس ٩١.

وعلى الرغم من أن الدستور الجديد يمنح الرئيس الكثير من الأسلحة في مواجهة الدوما، ويمكنه حله، إلا أن الدوما يتمتع بقوة أدبية منها أن حله- رغم الإمكانية الدستورية لذلك- أمر صعب خاصة بعد تصفية البرلمان



جيرنوفسكي

السابق بالقوة العسكرية، كما يتمتع الدوما بقوة أدبية لأنه ثمرة انتخاب شعبي حر لم يطعن أحد في سلامته. وبوسع الدوما أن يثير الكثير من المشكلات برفضه للتصديق على المشاريع والمعاهدات الهامة، ومن هنا كان توجه كوزيريف وزير الخارجية للدوما في حديثه الأخير عن السياسة الخارجية بقوله أنه يأمل أن يصدق الدوما على معاهدات تقليص الأسلحة التي رفض برلمان حسبولاتوف التصديق عليها، ولعل إحدى نقاط قوة الدوما الأخرى أنه قد ينقلب لساحة لاستعراض البرامج التي يأمل أصحابها من عرضها أن يمهدوا التربة لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦.

● مجلس الفيدرالية

النقطة التي أثارت الكثير من الجدل بشأن كيفية تشكيل مجلس الفيدرالية هو النص (في المادة ٩٥) على أن مجلس الفيدرالية يتكون من ممثلين اثنين عن كل طرف من الأطراف التي تشكل في مجموعها روسيا الاتحادية.. ممثلين أحدهما يمثل السلطة النيابية والثاني يمثل السلطة التنفيذية لدى الأطراف الاتحادية. ولكن النص الدستوري لم يحدد كيفية «تكوين المجلس» إن كان بالانتخاب أم بالتعيين؟. بينما فتح القانون الذي نظم عملية الانتخابات للبرلمان بجلسه الباب واسعا أمام انتخاب نواب مجلس الفيدرالية، كما سبق أن فتح الباب لانتخاب نواب مجلس الدوما. ولما كان أطراف روسيا الاتحادية (أي المقاطعات والأقاليم والجمهوريات ومدينتا موسكو وسانت بطرسبورج) تمثل ٨٩ طرفا اتحاديا، فإن عدد النواب الذين يمثلونها في مجلس الفيدرالية

ينبغي أن يكون ١٧٨ نائبا بواقع نائبين عن كل طرف. ولكن نظرا لمقاطعة جمهورية الشاشان بشمال القفقاز للانتخابات، وعدم اكتمال النصاب القانوني للانتخابات في جمهورية تتارستان، وعدم اكتمال النصب في دوائر أخرى، فقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن وصول ١٧١ نائبا فقط للمجلس الفيدرالي حتى إعادة الانتخابات في تلك المناطق في مارس القادم. وقد حدد الدستور اختصاصات مجلس الفيدرالية كالآتي: **إقرار الحدود بين أطراف الاتحاد الروسي، إقرار مرسوم الرئيس بإعلان حالة الطوارئ، وحالة الحرب والبت في احتمال استخدام القوات المسلحة الروسية خارج حدود روسيا، وتحديد موعد انتخابات رئاسة الجمهورية، وإقصاء الرئيس من منصبه، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا، وتعيين وإعفاء نائب مجلس المحاسبة ونصف أعضاء ذلك المجلس (المادة ١٠٢)، ووفقا للمادة (١٠٥) من الدستور ترفع القوانين الفيدرالية التي أقرها مجلس الدوما إلى مجلس الفيدرالية في ظرف خمسة أيام من إقرارها، وينبغي أن يصوت أكثر من نصف نواب مجلس الفيدرالية لصالح القانون المعروض لكي يعد مجازا،** كما يعد القانون ساري المفعول إذا لم ينظر المجلس فيه خلال ١٤ يوما بعد إحالته إليه. وفي حالة رفض مجلس الفيدرالية للقانون الذي أقره مجلس الدوما، يتم تشكيل لجنة «توفيق» من الفيدرالية والدوما، وبعد تحديد نقاط الاختلاف تتم إعادة القانون إلى مجلس الدوما للنظر فيه من جديد. فإذا تمسك الدوما بوجهة نظره ينبغي أن يعاد التصويت مرة ثانية على القانون ولكن بأغلبية الثلثين وليس بالأغلبية البسيطة. وينص الدستور على أن من حق مجلس الفيدرالية إقرار القوانين التي يتخذها الدوما وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا التي تمس الميزانية الاتحادية والضرائب والرسوم الاتحادية والتنظيمات النقدية والمالية والائتمانية وإصدار النقود والتصديق على إبرام المعاهدات الدولية وإلغائها، ووضعية حدود الدولة الروسية وحمايتها وقضايا الحرب والسلام. وقد جاء تشكيل مجلس الفيدرالية- كما كان متوقعا- تمثيلا للنخب السياسية الحاكمة في الأقاليم سواء من بين ممثلي الإدارات المحلية أم

رؤساء الجمهوريات الداخلية ضمن روسيا ورؤساء المجالس المحلية ورؤساء الوزراء فى تلك الجمهوريات وممثلى الرئيس فى الأقاليم والكثيرين من موظفى جهاز الرئاسة والحكومة، وبهذا المعنى يمكن اعتبار مجلس الفيدرالية- خلافا للدوما- خاضعا بحكم تكوينه وجذوره للرئيس والحكومة إلي حد كبير، دون أن يعنى ذلك أن مجلس الفيدرالية في «جيب الرئيس» بالكامل.

وقد أظهرت أولى خطوات هذا المجلس وهى انتخاب رئيس له هو فلاديميرشوميكو أنه من السابق لأوانه- وربما كان من الخطأ- أيضا- المطابقة بين مجلس الفيدرالية ومؤسسة الرئاسة، أو اعتبار أن مجلس الفيدرالية هيئة سلسلة القيادة. فقد تطلب الأمر ممارسة الضغوط الشديدة على نواب مجلس الفيدرالية من قبل تشيرنوميردين مع بذل مختلف الوعود السخية بمساعدة الأقاليم ماليا، لكى يصوت النواب لصالح تولى شوميكو رئاسة مجلس الفيدرالية، وكان شوميكو مهددا بخسارة الانتخابات ضد منافسه بيوتر رومانوف المعروف بميوله القومية الوطنية، وصلاته بتنظيم «المجمع القومى الروسى»، كما قيل أن رومانوف صديق لجيرنوفسكى. ومع تلك الضغوط فقد صوت لصالح رومانوف ٨٠ صوتا فى المرة الأولى، ثم صوت له ٥٢ رغم الضغوط فى المرة الثانية، مما يعنى أن مجلس الفيدرالية يضم نواة معارضة لايستهان بتماسكها لاتقل عن ٥٠ نائبا،، ويعتبر بعض المراقبين أن المجلس لايضم أكثر من ١٢ نائبا هم من يمكن القول أنهم موالون حتى النهاية للرئيس يلتسين، في الوقت الذى كان ٣٥٪ من أعضاء المجلس نوابا فى برلمان حسبولاتوف السابق، وكانوا من المؤيدين لحسبو لاتوف، كما أن هناك ٢٠ نائبا يمثلون الشيوعيين والاشتراكيين أما الغالبية العظمى فليس لها موقف محدد معروف بعد.

وإذ كان مجلس الدوما يتحرك وفقا لتوازنات الكتل السياسية بداخله، فإن حركة مجلس الفيدرالية محكومة بتوازنات أخرى هى درجة البعد أو القرب من السلطة التنفيذية، ودرجة «الانقياد» أو «التمرد» على تلك السلطة.. وإذن فقد تنشأ كتلتان فى المجلس: الأولي وهى التى ترتبط مصالحها فى الأقاليم بمصالح مركز (مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء). والثانية وهى التى أظهر نوابها معارضتهم لانتخاب شوميكو، وربما نشأت مجموعة ثالثة مستقلة عن حركة المجموعتين المشار إليهما.. ومع ذلك يظل التحكم فى مجلس الفيدرالية أسهل من التحكم فى مجلس الدوما، لأن الفيدرالية ليس هيئة متفرغة للعمل النيابى ولكنه يجتمع دوريا فقط، ولايمارس العمل الدائم فيه إلا قيادته (رئيس المجلس ونوابه ورؤساء اللجان)، وبذلك يمكن لتلك القيادة أن تحتكر عمليا الحركة السياسية وأن تعقد مختلف الصفقات مع المركز فى القضايا السياسية العامة مقابل الحصول على هذه الامتيازات أو تلك.

إن مراكز السلطة الأربعة بصلاحيات كل منها، وتمايزه، لابد أن تواصل عملية الصراع السياسى التى لم تحسم بعد وبالكامل لصالح مؤسسة الرئاسة. وإذا كانت مؤسسة الرئاسة تتبنى الخط الأوضح سياسيا واقتصاديا فى عملية التحولات، فإن موقف الدوما يختلف، وموقف الحكومة يختلف، وموقف مجلس الفيدرالية لايخلو من الاختلافات مع «خط القيادة السياسية» الأوضح والأبرز، ولكن كل تلك الخلافات مازالت كامنة إلى حد ما تحت سطح الأحداث، ولاتحتاج إلا لأزمة سياسية تشعل فتيلها. **وخلال ذلك سيحتدم الصراع الأهم بين مجلس الدوما والرئيس، وقد بدأت بوادر ذلك الصراع بالفعل حينما رفض الدوما مشروع مرسوم للرئيس يلتسين بالعفو العام، لأنه لايشمل بالعفو السياسيين الماثلين للمحاكمة بسبب مشاركتهم فى انقلاب أغسطس ٩١، والسياسيين المتهمين فى أحداث أكتوبر ٩٣(برلمان حسبولاتوف)..** كما أثار الدوما مؤخرا تشكيل لجنة للتحقيق فى أحداث تصفية برلمان حسبولاتوف رغم معارضة أنصار الرئيس داخل البرلمان لإنشاء تلك اللجنة. من ناحية أخرى فقد تمسك الدوما بجميع تكتلاته السياسية برفض قصف مواقع الصرب فى البوسنة مظهرا ميلا للصرب أكبر مما أظهره البرلمان السابق، ومعاكسا بذلك أمنيات الرئاسة التى تود تجنب الخلاف مع حلفائها الغربيين قدر الإمكان، كما أبدى الدوما، معارضته الواضحة لزيارة يلتسين إلى جيورجيا مؤخرا وتوقيعه معها معاهدة للصداقة والتعاون على حساب الأبخاز والأوسيتيين. وفى نفس الوقت كشفت لجنة الشئون السياسية الخارجية للدوما (برئاسة فلاديمير لوكين السفير السابق فى أمريكا) معارضتها لخط السياسة الخارجية الذى يمثله أندريه كوظيريف وزير الخارجية فى مجال الانسياق بالكامل وراء سياسات الغرب.

ومع أن صراع الرئيس والحكومة لم يفصح عن نفسه بعد، إلا أن القوى الموالية ليلتسين فى الاعلام،(أساسا صحيفة إزفستيا وقناة «أوستانكينو» التليفزيونية، ومحطة التليفزيون المستقلة) شرعت منذ فترة فى شن هجوم ساخن على رئيس الوزراء تشيرنوميردين، كما أن الناطق الصحفى باسم الرئيس يلتسين لايكف من وقت لآخر عن الإدلاء بالتصريحات التى تعبر عن رفض الرئيس يلتسين لسياسة الحكومة ورئس وزرائها، بينما يدرك تشيرنوميردين صعوبة وضعه بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، ومن ثم يحاول بكل الطرق تحسين وتوطيد علاقاته مع البرلمانيين خاصة من كتلة الزراعيين، وكتلة الوحدة والوفاق الروسى، وكتلة السياسة الاقليمية الجديدة. بل ووصلت الأمور حد أن سيرجى شاخراى أعلن عن ضرورة تشكيل ائتلاف لدعم الحكومة وتقوية مواقعها وحمايتها من الهجوم المستمر عليها. ومن المتوقع أن يقف مجلس الفيدرالية- أو قسم كبير منه على الأقل- مع تشيرنوميردين طالما أن خلافات الحكومة مع الرئاسة لم تصل إلى حد القطيعة بينما يرى بعض المراقبين أن الرئيس يلتسين قد يلجأ لإقالة حكومة تشيرنوميردين، الأمر الذى لايحتاج إلا للحظة مناسبة وذريعة وجيهة. من ناحية أخرى فإن الصراع بين مجلس الدوما، ومجلس الفيدرالية مازال كامنا، لأن الدوما لم يصدر بعد قوانين تستلزم التصديق عليها من مجلس الفيدرالية، ومن ثم تؤجج الخلافات،، ولكن اختلاف طبيعة التكوين السياسى للمجلسين توشى بأن المشكلات قادمة على الطريق.

إن مراكز القوة الأربعة التى أشرنا إليها، وصلاحياتها، وتنافسها من أجل تعزيز مواقعها، مع اختلاف رؤي كل منها للمخرج الأنسب لروسيا من أزمتها، لابد وأن يفضى لتواصل عمليات الشد والجذب بينها، مما يهدد باندلاع النار من الجمر الذى يبدو ساكنا تحت الرماد، وقد يقود ذلك روسيا إلى حكم فردى عسكرى يمثل الورقة الأخيرة على منضدة الأزمة، فى ظل الصلاحيات الهائلة التى تتمتع بها مؤسسة الرئاسة، وأخيرا فإن هناك قوتين لم نتطرق إليهما: الناس، والجيش، ولكنه حديث آخر.

ألمانيا ١٩٩٤ :
الانتخابات في ظل الأزمة

نبيل يعقوب

رسالة برلين

المانيا منهمكة الان في سلسلة من المعارك الانتخابية التى بدأت مع نهاية العام الماضي، ولان مسلسل الانتخابات سيستمر حتى قرب آخر السنة تطلق اجهزة الاعلام على العام الحالى أسم عام الانتخابات السوبر.

وستحدد نتائج الانتخابات تشكيل هيئات الحكم المحلى والهيئات النيابية والحكومات فى المقاطعات والبرلمان الاتحادي. وتأتى المعركة الانتخابية فى ظل ازمة تشمل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية، يضاعف منها افتقاد حكومة المستشار كول المحافظة لخطط بناءة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الوحدة بين قسمى المانيا، ومهمة صياغة استراتيجية اقتصادية وسياسية جديدة لمواجهة متطلبات الحاضر وبدايات القرن المقبل . فى الصراعات السياسية الجارية تلعب مجمل قضايا السياسة الداخلية والخارجية دورا، مع غلبة الاهتمام بالسياسة الداخلية . وبينما تسعي القوى المعارضة المختلفة لوضع قضايا الحاضر والمستقبل فى مركز الاهتمام ، يمسك التحالف الحاكم بأوراق الماضى.

وقد كانت الانتخابات فى مقاطعة براندنبورج أولى ١٩ عملية انتخابية فى المانيا ستجرى كلها خلال عام ١٩٩٤. بعد انتخابات الرئاسة فى شهر مايو ، ستجرى انتخابات المقطعات والمحليات ، ثم فى شهر اكتوبر البرلمان الاتحادى.

عام الانتخابات «السوبر» ام عام الحملات القذرة؟

ولا زالت اصداء المعركة الانتخابية فى مقاطعة براندنبورج والمفاجئة التي مثلتها للحكم ولأجهزة الاعلان التى يسيطر عليها الغربيون تتردد. فلقد حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية (اليسار) فى هذه الانتخابات على المركز الثانى بعد الاشتراكى الديمقراطى، محققا نحو ٢١٪ من الاصوات ، ومتفوقا على حزب المستشار كول فى هذه المقاطعة، وحصول **المرشح الشيوعى لمنصب محافظ العاصمة بوتسدام على ٤٥٪ من الاصوات فى مدينة كانت مقر ملوك بروسيا سابقا، ولها اهمية سياسية راهنة، ضاعف من فزع الاحزاب التقليدية التى كانت راسخة الاعتقاد بنهاية الشيوعية واليسار.**

وأكثر ما تخشاه هذه الاحزاب هو أن ينجح اليسار فى تحقيق نسبة مؤثرة فى مقاطعات المانيا «الشرقية» مما يغير موازين القوى فى قسم ملتهب بالمشاكل. كما تخشى ان يتيح هذا لليسار ان يحقق نسبة الخمسة بالمائة التى تسمح له بدخول البوندستاج * البرلمان الاتحادي.

ولكن اليسار يميل لاعتبار ان النتيجة التى حققها فى براندنبورج استثنائية. وهى رغم ذلك تعد مؤشرا على ان وعى الناس بالحاجة الملحة لسياسات بديلة فى المجال الاجتماعى والاقتصادي ولنموذج اكثر ديمقراطية يمكن ان يتغلب على تأثير حملات الدعاية الشرسة التى لم تتوقف ضد اليسار منذ عام ١٩٨٩. ولا شك ان الانحسار العام للثقة فى الاحزاب التقليدية - الظاهرة التى تعكسها نتائج استطلاعات الرأى- قد لعب دوراً هاماً فى ان يعطى الناخبون فى هذه المقاطعة الالمانية الشرقية اصواتهم لمرشحين يمثلون مصالح الشعب فى شرق المانيا.

ويجرى التنافس الرئيسى فى عموم المانيا بين الحزب الاشتراكى الديمقراطى واحزاب الاتحاد (المسيحى الديمقراطى ، والمسيحى الاجتماعى المقصور وجوده على مقاطعة بافاريا). ولكن النتائج التى ستحققها الاحزاب الصغيرة (سواء الخضر او احزاب اليمين المتطرف) وحزب الاشتراكية الديمقراطية المقصور نفوذه على شرق المانيا سيكون لها اثرها سواء على مستوى المحليات والمقاطعات وايضا على البرلمان الاتحادى، خاصة بالجو السياسى الذى ستحدثه.

الشعور السائد عند الكتلة الكبرى من الناخبين هو ان التحالف الحاكم ليس عنده ما يقدمه لهم ، كما يصرح قادة المعارضة ، بدلا من ان يقدم برنامجا انتخابيا يعطى للناس آفاقا حقيقية يشن حملة لتلطيخ المنافسين بالقاذورات ، والمراقب لتطور الصراع السياسى فى المانيا لابد ان يسترقفه التناقض الصارخ بين الثقافة السياسية الرسمية الهابطة من جهة ، ومن جهة اخرى الجهود الملفتة للنظر التى تقوم بها اوساط علمية ونقابية وحزبية من اليسار والخضر للبحث الجدى عن سبل عصرية ديمقراطية للخروج من الازمة . الصحف والخطابات السياسية الاكثر انتشارا لا تدخل فى حوار جدى مع الرأى الأخر . الكلمة السحرية التى تستخدم تجاه المنافسين فى الشرق «شتازى- شتازى» بالاشارة الي الوجود المنتشر لاجهزة مخابرات دولة المانيا الديمقراطية فى الشرق والغرب سابقا. وتظهر الملفات التى تستخدم لاتهام السياسيين من الشرق واحيانا الغرب بالاتصال بتلك الاجهزة دائما فى الوقت المناسب ، ولا يهم أن تبين التحقيقات بعد فترة انتفاء صحة الاتهامات ، اذ تكون قد فعلت مفعولها والقت بشخصيات سياسية فى هاوية العزلة والنسيان.

وقادة الحزب الاشتراكى الديمقراطى (يوهانيس راو المرشح لرئاسة الدولة ، ورودلف شاربنج رئيس الحزب ومنافس كول لرئاسة الحكومة المقبلة) وغيرهم يتهمهم حزب المستشار كول الآن بانهم كانوا يتعاونون مع المانيا الديمقراطية، اي انهم ببساطة خونة ! وكان الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وزعيمه الراحل فيلى براندت بالتحديد المبادر فى مطلع السبعينات بخطة سياسية جديدة تجاه بلدان أوروبا الشرقية، فأسهم فى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وبولندا، ومع المانيا الديمقراطية معترفا بواقع وجود دولتين المانيتين. هذه السياسة المعروفة باسم

«أوست بوليتيك» (السياسة تجاه الشرق) كانت من اهم معالم الانفراج بعد الحرب العالمية الثانية. ونجح براندت في سلوك هذا الطريق الذي خفف من احتمالات وصول المواجهة بين المعسكرين الى المواجهة العسكرية، وكان لهذه السياسة جانب آخر انطلاقا من الاستراتيجية التي صاغها قادة **الحزب الاشتراكي الديمقراطي** وكان لها اكبر الاثر على مجمل التطور العالمي كما تبين فيما بعد، وجوهر هذه الاستراتيجية تعبر عنه ثلاث كلمات ترددت كثيرا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي: **التغيير بواسطة التقارب** Wandel durch Annaeherung بمعنى ان العلاقات الطبيعية مع الدول الاشتراكية هي الاقدر على زعزعة انظمتها وليس سياسة المواجهة وحدها.

عندما ينقلب السحر على الساحر

يستند اليمين في الحملة على **الحزب الاشتراكي الديمقراطي** الى بروتوكولات المحادثات السرية بين الوزراء الاشتراكيين الديمقراطيين آنذاك وساسة المانيا الديمقراطية، والوعود التي لوح بها الاشتراكيون الديمقراطيون للسير بالتطبيع مع المانيا الديمقراطية حتى الاعتراف الكامل بالدولة بما يشمل قوانين المواطنة فيها مقابل تحقيق المانيا الديمقراطية لشروط معينة مثل التخفيف من قيود السفر للمواطنين وغيرها، الامر الذي يساعد الاشتراكيين الديمقراطيين على رفع اسهمهم لدى الناخبين في الغرب. ولا يسلم الموتى من الحملة اذ بدأت مجلة «درشبيجل»، استنادا الى ارشيف المخابرات السوفيتية، ثم ارملة **فيلي براندت** استنادا الى تفسير معين لاوراق زوجها المتوفي، بحملة على **هربرت فينر** احد اهم شخصيات الاشتراكية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. وتسير الاتهامات في اتجاه ان سياسة الانفراج التي نفذها **فيلي براندت** كان موحى بها من عملاء الـ ك.جي.بي. السوفيتي والشتازي الالماني الشرقي!

ولكن ما يسمى **بالاوست بوليتيك** صارت بعد **فيلي براندت** سياسة مستمرة للمانيا الغربية، بل ان التطورات الهامة في العلاقات مثل القروض الضخمة لالمانيا الشرقية والاعتراف بها كدولة - كما شهد العالم في زيارة هونيكر للغرب بناء على دعوة **كول** له عام ١٩٨٧ - تمت في عهد المستشار **كول**، ولا يشك احد في ان ملفات **الحزب الاشتراكي الالماني** الموحد ذاتها، والتي

هلموت كول

يستند اليها القائمون بهذه الحملة تسجل على **كول** ومبعوثيه للشرق التلويح بوعود مشابهة لما يتهم به الاشتراكيون الديمقراطيون، ومن الحقائق التاريخية المعروفة ان الحكومة والمعارضة في المانيا الغربية كانا بمثل هذه الوعود يسعيان للحصول من المانيا الشرقية على تنازلات معينة تسجل في رصيد انجازات كل منهما خاصة قبل الانتخابات.

تكمن سخرية القدر في ان قادة **الحزب الاشتراكي الديمقراطي** مع بعض الاتجاهات المفرقة في بيئتها كانوا من اشد معارضي التوصل الى اتفاق تغلق بموجبه الملفات السرية لدولة المانيا الديمقراطية، حتى لا تستخدم في تلويث الحياة السياسية، ولئلا تذكي نار العداوات بين المواطنين. هذا المطلب دعا اليه ساسة من مختلف الاوساط بما فيهم **المستشار كول**. عزل عن الحياة العامة بمقتضى هذه الملفات او التلويح باتهامات بناء على ما يدعى وجوده فيها دون اثبات صحة ما جاء فيها الاف المواطنين من المانيا الشرقية، ويطبق منع توظيف مئات الألوف في الخدمة العامة. السيدة ريتا زيزموت رئيسة **البوندستاج** وعضوة قيادة **الحزب الديمقراطي المسيحي** الحاكم، والمعروفة باختلافها مع **كول** في العديد من القضايا، بعد ان اصابها هي الاخرى الاتهام، تساءلت عمن يعطي الاوامر باجراء البحث في هذه الملفات ولاي غرض، الآن بعد ان انقلب السحر على الساحر دخل الاشتراكيون الديمقراطيون في عداد الضحايا، وهم رغم هذا يواصلون اسلوبا مشابها تجاه كل من عبر في الماضي او لا زال يعبر عن ولائه للأهداف السياسية والاجتماعية لدولة المانيا الديمقراطية، واكثر من يشن الاشتراكيون الديمقراطيون حربهم السياسية ضده هو حزب اليسار في شرق المانيا.

كل هذا الذي يجري يدفع الناس اكثر لليأس، ويعمق من ظاهرة **قرف الناس من السياسة والاحزاب التي يحترف بها السياسيون من مختلف المعسكرات**. وقد حذر منها رئيس الدولة**ڤايتزسيكر** علنا منذ نحو عام مما اغضب كول وحلفاءه، في انتقاده المثير للاحزاب الكبرى وصفها الرئيس بانها تتعامل مع الدولة **كغنيمة** وان جشع السلطة يسيطر عليها، ويستفيد اليمين المتطرف من عجز الحكم عن حل القضايا الملتهبة، ومن تردي الاوضاع الاجتماعية، ومن فضائح الفساد التي لا يمر اسبوع دون ان يطفح الجديد منها على السطح. وأكثر من هذا تستفيد احزاب اليمين المتطرف من انجراف الاحزاب المحافظة الملحوظ نحو الشعارات واللغة السياسية القومية الدياجوجية والتي تجعل الناخب في وضع يفضل معه «الاصل» الذي يتفوق بانه يمارس الدياجوجية الاجتماعية وانه لم يلوثه الحكم بعد، هذه التطورات تقدم لهذا الاصل النازي الجديد الحجج والادلة لينشر نفوذه بين جماهير العاطلين والفئات البرجوازية الصغيرة. وهو يسعى في دعاياته القومية الشعبوية لتوجيه سخط الجماهير للاجانب ولمشروع الوحدة الاوربية ولليسار. أكثر من ثلث الناخبين لا يعرفون اليوم لمن سيمنحون ثقتهم في الانتخابات المقبلة، أو أن كانوا سيذهبون اصلا لمراكز الاقتراع، رغم الانتقاد المتواصل والحاد الذي يوجهه الحزب الاشتراكي الديمقراطي لسياسات الحكم الا انه لا يقدم حتى الان بديلا يختلف عن هذه السياسات في الجوهر.

نهاية «الدولة الاجتماعية»

مساحة الصراع بين العمال واصحاب الاعمال آخذة في الاتساع، بعد ان **تجاوز الرقم الرسمي للمتعطلين عن العمل الاربعة ملايين**، وهو اعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية، اشتد هجوم اصحاب الاعمال والدولة على المكاسب التاريخية للعاملين، مستوى الاجور، ومدة العطلة السنوية، والمكافأة المرتبطة بها، وضمان مكان العمل، والمبلغ المخصص للمتعطل عن العمل ... الخ، وتذهب خطط الدولة لتخفيض المعاشات، والعديد من بنود الدعم الاجتماعي. ماذا تريد الدولة واصحاب الاعمال بهذا؟ يجيب **جريجور جيزي** رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الديمقراطية الاشتراكية في البوندستاج في بيان أعلنه مؤخراً قائلا: الرسالة التي يعلنونها علينا كل يوم بسيطة جدا: نحن،

الذين نعيش في المانيا مهددون : اليابانيون او على سبيل المثال الكوريون الجنوبيون يهددونا لانهم قد يتغلبون علينا في المنافسة، مما سيفقرنا . لهذا يجب ان نصبح مثلهم حسبما يجري وصفهم ، وبالالمانية يعني هذا **امتيازات ضريبية للاغنياء ، وتخفيض الدعم الاجتماعي للفقراء ، وفرص عمل اقل وغير مضمونة ، اما النساء فلهم المطبخ ، والبيئة ستقل العناية بها، والاجانب يرحلون ...** نحن مهددون من روسيا ومن الاسلام اذ يمكن ان يجرونا الى حروب جديدة. لهذا يجب ان نحيط انفسنا بالدروع ، باسلوبه الساخر لخص جهزي الخطاب السياسي الالماني الرسمي الحالي.

وجاء في بيان مشترك اصدره اتحاد النقابات الالماني ، واتحادات المستأجرين ، والجمعيات الخيرية في نوفمبر ١٩٩٣: وان الحكومة الاتحادية عازمة على اجراء تخفيض لا مثيل له في تاريخ جمهورية المانيا الاتحادية في الانفاق الاجتماعي.

. إن مشروع القانون الميزانية الاتحادية لعام ١٩٩٤ (الذي اقر – ن .ي.) يريد تخفيف اعباء الميزانية بنحو ٢١ مليار مارك ، منها ١٦ مليار مارك ، اي نحو الثلاثة ارباع، من باب الميزانية الاجتماعية ، وبهذا تواصل الحكومة الاتحادية سياستها المستمرة طوال سنوات لالغاء التضامن الاجتماعي... وتقليص الخدمات الاجتماعية:

ويحمل الاعلام يوميا ما معناه ان «الجميع» مطالبون بالتحمل ، وان المانيا ان لم تخفض تكلفة الانتاج ستخسر الاسواق، وستخسر موقعها الانتاجي، اذ ستهاجر الصناعات الالمانية إلى بلدان الأجور المنخفضة ، ويصل هذا المنطق الى ان الحل لانقاذ الوضع هو : **عمال اقل باجور وحقوق اجتماعية اقل، ومعاشات اقل للمتقاعدين.** اصحاب الاعمال جربوا هذا المنطق في الاسابيع الماضية في المفاوضات مع نقابات الصناعات المعدنية التي تضم ٣ر٦ مليون عامل ، وسرعان ما توقفت المفاوضات حول تعريفة الاجور بسبب موقف اصحاب الاعمال الذين يريدون تخفيض الاجور بنسبة ١٠٪ والغاء مكافئة العطلة السنوية ، النقابات ترفض هذا بالطبع وتطالب برفع الاجور بنسبة ٦٪ (هي تعني عمليا زيادة حقيقية لا تزيد عن ٢٪ لان معدل التضخم الرسمي ٤٪) المانيا مقبلة الآن على سلسلة من الاضرابات العمالية، وقد تواصلت طوال الشهر الماضي مظاهرات شارك فيها مئات الالاف من عمال الصناعات المعدنية ، ولكن **وضع النقابات صعب للغاية اذ يصعب تحقيق التضامن اللازم بين العمال مع وجود هذا الجيش الجرار من الباحثين عن عمل.** وتعيش الحركة النقابية نقاشا هاما يبين انها امام خيارين: اتخاذ موقف هجومي بطرح بديل يكمن في تقليل ساعات العمل من اجل تشغيل عمال اكثر الى جانب مطالب أخرى تتصل بالضرائب وبالسياسات المالية والاجتماعية عموما ، أو تقديم تنازلات اكثر تفقدها اعضاءها وتدفع بها نحو الهامش.

اعلن تقرير مثير اصدرته اتحادات الجمعيات الخيرية والنقابات بعنوان «تقرير عن الفقر في المانيا ان هذا البلد الذي يعد من اغنى بلدان العالم يعيش فيه ملايين الفقراء، **فقط الاطفال الذين يعيشون في ظل الفقر بلغ عددهم المليونين** ، بالرغم من هذا تتخلى الدولة عن تطبيق سياسة نشطة لخلق فرص العمل.. والتناقض المذهل يظهر كل مرة يتردد فيها الكلام الرسمي عن كثرة الشغل الذي يحتاجه انهاض الاقتصاد الالماني في نفس الوقت الذي يتصاعد فيه عدد المتعطلين والباحثين بلا جدوى عن عمل.

لهذا التردي في الاوضاع الاجتماعية صلة وثيقة بغياب الخصم الاشتراكي واستفراد الرأسمالية بالعاملين. بل ان هذه الردة في السياسة الاجتماعية تحمل شيئا من ملامح النظام العالمي الجديد . **«الدولة الاجتماعية»** التي اعتبرها منظرو الرأسمالية في السابق تحولا كيفيا في النظام كان لها مواصفات محددة : اتساع وظائف الدولة وتدخلها في تشكيل حياة المجتمع لتضمن استقرار اسس النظام الاجتماعي وكسب ولاء غالبية المواطنين للنظام السياسي القائم ، ويؤكد التطور الراهن ان **الظاهرة التي اطلقوا عليها اسم الدولة الاجتماعية او اقتصاديات السوق الاجتماعية في الرأسمالية لم تكن مجرد نتاج بديهي لتقدم القوى المنتجة في دول الغرب الصناعي، بل كانت في الاساس ردا على عاملين سياسيين ، احدهما تأثير نموذج الاشتراكية القائمة آنذاك بما قدمه من ضمانات اجتماعية غير مسبوقة في التاريخ للعاملين ، مما شكل عامل ضغط سياسي على حكومات البلدان الرأسمالية، ومثل عنصر قوة في يد النقابات ، والعامل الثاني الذي لا غناء عنه لتحقيق اي تقدم اجتماعي هو نضال العاملين المباشر من اجل حقوقهم.** وقد شهدت المانيا الغربية ومعظم بلدان الغرب الصناعية الغنية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار التطور الرأسمالي، ومع إستمرار الاستغلال وتكثيفه ، تطبيقا لسياسات توصلت من خلال إعادة توزيع الدخل القومي إلى تأمين حد معين من مستوى معيشة مرتفع لنسبة كبيرة من السكان (مرتبات ، معاشات، معونات للاسر الغنية بالاطفال ، عطل سنوية تراعي تجديد قوة العمل ، رعاية صحية متقدمة ......، النقابات لها كلمة مهمة تفرضها باستخدام حق التفاوض الجماعي وحق الاضراب ، استقلالية نظام تعريفة الاجور...)

كل هذا يعتبره الرأسماليون الان النظر فيه ، منذ افول النظم الاشتراكية كانت حكومة المحافظين في بريطانيا بقيادة المرأة الحديدية تاتشر قد بدأت بحفر قبر «الدولة الاجتماعية» ، والان بعد نهاية تلك النظم تسارع على نطاق واسع الانتقال السريع للرأسمالية التي تواصل تطورها طبقا لقوانينها الخاصة دون ازعاج منافس ، يعلق الفيلسوف الالماني **ارنست فويت على هذا** قائلا: ان التحول في الاتجاه المحافظ يؤدي الى الابتعاد عن الدولة الاجتماعية ويعني تطبيق حق القوة الرأسمالي ... الى تحويل الرعاية الاجتماعية الى القطاع الخاص ، وتحميل الشعب تكلفه ديون وطوارئ المجتمع.

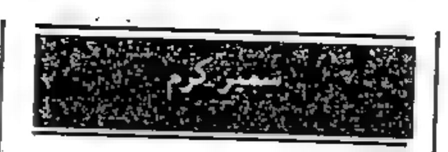
منذ أسابيع قليلة صرح **ريكسرود وزير** الاقتصاد الالماني قائلا : **السلام الاجتماعي مهم ولكن هنالك ما هو اهم** والسؤال الذي يرد على الذهن الان– هل حلت نهاية الفترة التي ساد فيها في الحكم الرأسمالي اسلوب المساومات والتنازلات؟ وقد شهد التاريخ اسلوبين لهذا النظام غالبا ما ترافقا او تداخلا : اسلوب فرض المصالح بالقوة ، او اسلوب التنازل في الجزء من اجل الاحتفاظ بالكل. رغم كثرة الكلام السياسي في المانيا هذه الاسابيع والشهور الا انه لا يزيح الكثير من غموض المستقبل.

---

* لكي يصل حزب من شرق المانيا الى نسبة ٥٪ من الاصوات في الانتخابات العامة للبرلمان الاتحادي عليه ان يحصل على نحو ٢٢-٢٣٪ من الاصوات في شرق المانيا ، وذلك بسبب نسبة سكان الشرق لسكان الغرب، والتي تقارب الربع استطلاعات الرأي بينت ان حزب الاشتراكية الديمقراطية/ قائمة اليسار قد قارب الاربعة بالمائة بعد ان كان عند حدود ٢٪.

ثورة فراعنة المكسيك

نتاج ٥٠٠ عام من الصراع



رسالة واشنطن

زعمت فى ختام مقالى السابق عن الانتفاضة المسلحة فى المكسيك أنه لتلك الانتفاضة عمق تاريخي يمتد لآلاف السنين. بعمق تاريخ المكسيك وحضارتها القديمة.

وأزعم أن فهم أبعاد انتفاضة الفلاحين المكسيكيين من الهنود فى أول هذا العام يستوجب ربطها بتلك الجذور التاريخية.

وللحقيقة فإن هذه مهمة مؤرخ.. ولست مؤرخا، ولايمكن استيعابها فى أقل من كتاب ضخم... ولست بصدد تأليف هذا الكتاب، فالمهمة الأساسية لاتزال تركيز الضوء على الانتفاضة التى وقعت فى ذلك البلد «النائى- القريب» باعتبارات كثيرة أخرى سوى الاعتبار الجغرافى.

لكنى سأمنح نفسى فرصة لتقريب معنى البعد التاريخى للانتفاضة المكسيكية عن طريق تقريبها للوجدان المصرى بالذات.

لنتصور أن الحضارة الفرعونية المصرية بعظمتها- التى لاتزال تبهر العالم إلى يومنا هذا- كانت لاتزال قائمة وممتدة ومستمرة تقاليدها وثقافتها وأساليب حياتها حتى أوائل القرن السادس عشر.. وفى عصر ملك عظيم يوازى فى قامته رمسيس الثانى- مثلا- تعرضت لغزو من جانب دولة لم تسمع بها مصر من قبل. أناس لم تر مثل ملامحهم ولاملابسهم ولا أسلحتهم، هبطوا فجأة على شواطئها وتوغلوا فى اراضيها.

لنتصور أن مصر اعتبرت هؤلاء القادمين من عالم آخر ضيوفا لاغزاة.. جاءوا للتعرف على مصر والمصريين وإنجازاتهم وتقاليدهم. فاستقبلتهم بهذا المعنى. اغدقت عليهم من خيرها وعلمها أحسنت ضيافتهم. وبدأت تتعلم لغتهم حتى قبل أن يفكروا هم فى تعلم لغتها. فلم تأخذ بأى نية سيئة اقدامهم على استغلال هذه الضيافة الى أقصى حدودها.. لأن الاستغلال أو السيطرة لم يخطرا ببال حكام مصر أو كهنتها أو مواطنيها.

ثم- ولانزال فى اطار التصور الافتراضى البحث- انقض هؤلاء الوافدون على كل شئ يخضعونه لسيطرتهم. استضافهم الملك العظيم فى قصره الهائل فأخذوه أسيرا. وعندما أرادوه أن يدخل فى دينهم رفض.. فقتلوه. قتلوا رمسيس الثانى بعد أن أذلوه وأذلوا الأمراء والقادة والكهنة، وكبلوا الجميع بالسلاسل الحديدية.

يبقى هذا مجرد تصور خيالى.. طالما الحكاية عن مصر، أما بالنسبة للمكسيك فان هذا هو ماحدث فى الواقع.

المكسيك فيما بين عام ١٥٠٢ و١٥٢٠. ملكها مونتزوما، وكان حكيما من طراز رفيع. وقائدا عسكريا من طراز نادر يحكم امبراطورية شاسعة غنية بمصادرها. وأغنى بإنجازاتها. **والضيوف الغزاة هم الأسبان**.. الذين كانوا قد خرجوا الى الدنيا كلها يريدون السيطرة عليها بعد أن تحقق لهم الانتصار النهائى على الدولة التى أقامها الاسلام فى بلادهم لأكثر من ستة قرون فى عام ١٤٩٢.

.. وتصوروا لو أننا كنا لانزال نعيش تحت سيطرة أولئك الذين أسروا رمسيس الثانى وقتلوه واستولوا على بلادنا. وقتلوا معظمنا.. وقذفوا بالباقين منا فى الأركان النائية من بلادنا..

هذه هو وضع الهنود الحمر فى المكسيك اليوم.

وهؤلاء هم الذين حملوا السلاح فى انتفاضة أول يناير الماضى.. ولن تجد أحدا من المؤرخين يرهق نفسه بمحاولة حصر عدد الانتفاضات المسلحة وغير المسلحة التى قام بها هؤلاء الفلاحين ابناء حضارة «الازتيك» القديمة منذ أن وقع ذلك الغزو.

لهذا فإن انتفاضة الفلاحين المكسيكيين هى فى جذورها **انتفاضة ضد هيمنة الرجل الأبيض، وانتفاضة ضد الاستغلال الخارجى.. وبالقدر نفسه هى انتفاضة ضد الحكام وضد الفقر المفروض عليهم والقهر الذى امتد منذ ذلك الوقت حتى الآن**.. حتى بعد أن امتزج الغزاة وأبناء البلاد فى وطن واحد لأكثر من أربعة قرون.. وحتى بعد أن أصبحت لغة الغزاة هى لغة البلاد وثقافتهم الغربية ثقافتها الرئيسية. بل إن أول الانتفاضات المسلحة بدأت ضد الغزاة والملك مونتزوما فى الأسر... وخلالها أجبر الأسبان على التراجع حتى اضطرت اسبانيا لتجريد حملة ثانية وثالثة واستغرق تحقيق السيطرة على المكسيك عشرين عاما من القتال المستمر، ارتكب الاسبان خلالها من المذابح مالايزال المؤرخون- وغير المؤرخين من الروائيين والشعراء والفنانين -يتحدثون عنه

★ صحيفة المال الأولى فى أمريكا تقول: الانتفاضة هزت أسس النظام المكسيكى.

الى اليوم.. مشاهد لاتحصى من جثث النساء والأطفال الممزقة والجماجم التى تحولت الى كؤوس.. وشعور النساء التى صنع منها السجاد..

لقد أقام الاسبان امبراطوريتهم فى أمريكا اللاتينية كلها- وليس فى المكسيك وحدها- على الارهاب. جعلوا الرعب سلاحهم الرئيسي. ولا أنسى ولايمكن أن أنسى أبدا ماقرأته منذ سنوات طويلة فى كتاب عن الانتحار بعنوان «الاله الوحشى» للمؤلف الانجليزى أ. ألفاريز من أن الهنود الحمر فى المكسيك أخذوا يمارسون «الانتحار الجماعى بالآلاف هربا من وحشية الأسبان وقسوتهم المتناهية بعد أن دانت لهم البلاد.. وبدأ الأسبان يشعرون بأن هذه الظاهرة ستؤدى الى تناقص الأيدى العاملة. لم يؤد بهم ذلك الى تخفيف قسوتهم على الهنود الحمر. انما أخذوا يؤكدون لهم انهم سيدخلون جهنم لأن الدين يحرم الانتحار وفى جهنم فإنهم سيجدونهم هناك.. وسيكونون أيضا أسيادا لهم(...)

انتفاضة هيدالجو

يقال أن المكسيك- ونحن نتحدث الآن عن المكسيك التى لم تعد جزءا من اسبانيا. تماما كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد جزءا من الامبراطورية البريطانية- هى البلد الوحيد فى العالم الذى يحتفل بعيد استقلاله فى ذكرى اعدام زعيم ثورى. والزعيم الثورى الذى يشار اليه هنا هو «ميجيل هيدالجو» الذى يلقب بـ «ابو الاستقلال المكسيكي». قسيس من قرية صغيرة تزعم انتفاضة فلاحين مسلحة فى عام ١٨١٠ منتهزا فرصة هزيمة اسبانيا وسقوطها تحت حكم نابليون فأطلق «صرخة الألم» بادئا بدق نواقيس كنيسته داعيا إلى الثورة ضد أسبانيا.

وقد نجحت الانتفاضة بقيادة القس هيدالجو.. لكنها لم تلبث أن قمعت على يد الحكام الاسبان واقتيد هيدالجو الى تنفيذ حكم الاعدام فيه رميا بالرصاص يوم ١٦ سبتمبر عام ١٨١١. ولايزال هذا يوم عيد استقلال المكسيك.. مع أن المكسيك لم تستقل عن اسبانيا الا عام ١٨٦٩ بعد إعدام هيدالجو بثمانية وخمسين عاما.

وعلى ذكر هيدالجو فإن قليلين يعرفون أن اسبانيا نقلت نظام محاكم التحقيق (التى نسميها خطأ محاكم التفتيش) من بلادها الى العالم الجديد.. ونفذت أحكامها فى كل بلاد القارة الأمريكية التى خضعت لحكمها. وقد حوكم هيدالجو وأدين وأعدم أمام واحدة هذه المحاكم الدينية -مع أنه رجل دين مسيحى- متهما بالكفر لأنه دعا إلى استقلال المكسيك عن اسبانيا. وقد أثار الحكام الأسبان أنه «جند» أكثر من أربعمائة من القساوسة من كنائس المكسيك فى انتفاضته المسلحة. لقد تبين لهم أن القساوسة كانوا يلتهمون منشورات الانتفاضة «المتطرفة» وأدبياتها الثورية التهاما.. وكانوا يتبادلون فيما بينهم كتابات الثوريين الفرنسية والأمريكية كالمنشورات السرية. وتمكن هؤلاء القساوسة من كسب الفلاحين لقضية الثورة.

ومع أن هيدالجو كان ينتمى لأسرة موسرة إلا أنه كان من أصل هندى أحمر. وفى شبابه إختار مع السلك الكهنوتى طريق السعى الى العدالة الاجتماعية، وكان ذلك مدخله إلى إدراك أن العدالة الاجتماعية مستحيلة دون أن تستقل المكسيك عن الحكم الاسبانى. وقد قاد فى البلدة الصغيرة التى كان راعيا لكنيستها حركة من أجل التصنيع. وأدى ذلك إلى تعريضه للاستجواب من سلطات محاكم التحقيق الدينية حتى قبل أن يطلق «صيحة الألم» داعيا للاستقلال. وخلال الاستجواب شهد ضده بعض القساوسة بأنه رجل يشكك فى عقائد الكنيسة ومن بينها العقيدة الكاثوليكية بأن البابا معصوم من الخطأ.. وأنه كان يهاجم النظام الملكى ويعتبر الملوك حكاما مستبدين.

لكن جريمة هيدالجو التى لم تغتفر لم تكن «الهرطقة، الالحاد، الزيغ عن الدين وانكار عذرية مريم، المادية، التحرر، الضلال واتباع آراء الثورة الفرنسية العلمانية»- وهى الاتهامات التى وجهت إليه أمام محاكم

* كيف غيرت المكسيك أفكار كارل ماركس؟

**

زاباتا من فلاح أمى إلى قائد ثورة..إلى أسطورة لاتموت..

التحقيق الدينية- انما كانت جريمته اقتحام مدينة «جوادا لاخارا» المكسيكية على رأس جيش من المتمردين من الفلاحين المسلحين، ونزع صور الملك فرديناند ملك اسبانيا (وكل ممتلكاتها فيما وراء البحار) من على الجدران واصدار مرسوم بالغاء العبودية (عبوديه الهنود الحمر) ومصادرته سلع الأوروبيين، وانهاء قوانين الفدية المفروضة على الهنود واعادة أراضيهم إليهم.

بعد ٤ سنوات فقط من إعدام هيدالجو وقع فى أيدى الاسبان الرجل الذى خلفه فى قيادة الانتفاضة الفلاحية من أجل الاستقلال.

خوزيه موريلوس كان أيضا قسيسا. وكما حقق هيدالجو انتصارات عديدة وهزائم عديدة، حدث لموريلوس الشئ نفسه... الى أن «اصطادوه» (وكان هذا هو التعبير الاسبانى عن اسر واحد من الهنود الحمر) وكان فارا فى المناطق الجبلية، ممزق الثياب، لم يتناول طعاما لعدة أيام. ويحكى الكاتب اللاتينى (من أوروجواى) ادواردو جاليانو أن الضابط الاسبانى الذى أسره سأله.. ماذا كنت تفعل بى لو كنت أنا الذى وقعت فى أسرك؟ فرد عليه موريلوس «أعطيك مهلة ساعتين لتعترف أمامى كقسيس ثم اطلق عليك الرصاص». وعلى الفور أرغموه على الركوع على ركبتيه.. وعندما صدر الأمر للجنود باطلاق النار عليه لم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك أمام وجهه.. التفوا من الخلف وأطلقوا النار عليه من ظهره..

كان ذلك عام ١٨١٥. ويقول جاليانو: وقتها قال الخديوى (الذى كان يحكم المكسيك مثل الوالى عن امبراطور اسبانيا) أن المتمرد مات نادما تائبا... لكن الفلاحين المكسيكيين لايزالون يعتقدون الى اليوم أن البحيرة التى أعدم موريلوس بجوارها سمعت صدى طلقات الرصاص ففاضت بمياهها لكى تحمل جثمانه بعيدا عن جلاديه(..)

ليس هذا سوى التفسير «الاسطورى» لاختفاء جثمان زعيم الانتفاضة.. لكنه تفسير يعكس مدى تقدير الناس له ولدوره، تفسير يليق ببطولته. لكن الجدير بالذكر أن واقعة قتل موريلوس جرت بالقرب من مدينة سان كريستوبال... المدينة نفسها التى كانت مركزا لانتفاضة أول يناير الفلاحية المسلحة هذا العام (...)

وتلك كانت المكسيك تحت الحكم الاسبانى التى زارها العالم المستكشف الألمانى الشهير الكسندر هاومبولت وهاله أن يلاحظ أن «أساتذة اللاهوت (الذين يدرسون العلوم

الدينة) يتقاضون مرتبات تعادل خمسة أمثال مرتبات أساتذة الطب والفلك.. أن الأرض الزراعية مهملة ومحتكرة وفقر الشعب يمنع تطوير الصناعة. والمكسيك هي بلاد اللامساواة ان اللامساواة الرهيبة في الحقوق والثروات تصفع المرء على وجهه منذ الوهلة الأولى».

ملاحظة هامبولت عن اللامساواة في الحقوق والثروات لاتزال صحيحة الى اليوم بعد انقضاء ١٩٠ عاما عليها (...)

(وملاحظة هامبولت لاتختلف كثيرا عما كتبه العالم البريطاني **توماس مالتوس** - صاحب نظرية السكان الشهيرة - في كتابة **«مقال في السكان»** عام ١٨٩٨، أي قبل ٦ سنوات من هامبولت - عن أحوال مصر.. وهذه أيضا لاتزال تصدق على مصر تسعينات القرن العشرين!

***

خلال السنوات التالية، من بدايات القرن التاسع عشر كان اعجاب المكسيكيين المتعطشين الى الاستقلال والى العدالة الاجتماعية معا بالثورة الفرنسية ومبادئها قد تصاعد كثيرا، بالأخص بين المثقفين. ويقول المؤرخ المكسيكي صمويل راموس أن ذلك كان ينطوي على رغبة في التحرر.. لكنه كان ينطوي في الوقت نفسه على شعور بالنقص ازاء الأوربي خاصة بالنسبة للشبان المكسيكيين أبناء المدن المتعلمين الذين كانوا يبحثون عن المبادئ الضرورية لمحاربة الماضي.. لمحاربة القهر بالليبرالية. لمحاربة الدولة الملكية بجمهورية ديمقراطية.. لمحاربة سيطرة الكنيسة بالعلمانية.

وخلال تلك السنوات أيضا كانت المكسيك قد اقتربت من التحول الى دولة لاتينية الثقافة، تدهورت فيها ثقافة الحضارة القديمة، **الأزتيك** والمايا. كان الغزو قد تم(..) لكن بقى الفلاحون في معظمهم من الهنود الحمر أبناء تلك الحضارة كما هم، ضحايا للفقر والقهر والاستغلال. ويجدر بالملاحظة أن كلمة «بيلادو» ومعناها بالاسبانية فلاح تستخدم في المكسيك من البداية للدلالة أيضا على معنى«فقير» و«حقير».. الى آخر تلك المترادفات الطبقية التي تذكرنا باستخدام كلمة «فلاح» على ألسنة الاتراك عندما كانت مصر تحت السيطرة العثمانية.

واتت سيطرة فرنسا على اسبانيا بأكثر من تأثير افكار الثورة الفرنسية على المثقفين المكسيكيين. لقد أتت بالحكم الفرنسي عندما غزا جيش نابليون الثالث - وكانت فرنسا قد خانت ثورتها وعادت الملكية اليها - وهنا ألمح حكام فرنسا الى جعل المكسيك «الجزائر الأمريكية».. إشارة الى تحويل الجزائر الى «جزء من فرنسا».

انهم الغزاة الجدد. لكن هذه المرة انضم اليمين المكسيكي المحافظ بقواته الى الفرنسيين. عشرون ألف جندي مكسيكي انضموا الى ثلاثين ألفا من الجنود الفرنسيين الذين كانوا في خطوة أخيرة من جولة طويلة اجتاحوا خلالها الجزائر والقرم والسنغال.

وعهد الفرنسيون سنة ١٨٨٤ بالمكسيك الى الأمير **ماكسيمليان**، الذي لم يكن سوى أحد الأمراء العاطلين في أوروبا الذين وزعتهم فرنسا قبل ذلك في أنحاء أوروبا و كان نصيبه النمسا قبل أن يولى عرش المكسيك. ويعتقد مؤرخ مكسيكي آخر هو المؤرخ الاشتراكي **«جاستون جارثيا كانتو»** أن غزو نابليون الثالث للمكسيك كان علامة النهاية في فكر كارل **ماركس**، الذي كان يعتقد قبلها أن التوسع الاستعماري من جانب الدول الأكثر تقدما هو انتصار للتقدم على التخلف. فقد كان هذا رأيه عندما غزت الولايات المتحدة المناطق الشمالية من المكسيك قبل ذلك بنحو ١٥ عاما، وكتب يقول ان ذلك سيحول الفلاحين المكسيكيين الى بروليتاريا ويؤدي إلى اسقاط الاقطاع وحلفائه من رجال الدين(..)

خلال المراحل السابقة - مابين الغزو الاسباني وبداية حركة الاستقلال - كان عدد الهنود الحمر المكسيكيين، فراعنة المكسيك، قد هبط من نحو ٢٥ مليون نسمة الى أقل من مليون واحد(...) ويقول الروائي المكسيكي الأشهر في الوقت الحاضر كارلوس فوينتيس في كتاب له صدر قبل أشهر قليلة بعنوان «المرايا المدفونة: **تأملات عن اسبانيا والعالم الجديد**» أن العوامل التي تضافرت على إبادة هنود المكسيك لم تكن فقط العمل القسري والامراض التي وفدت مع الاوروبيين الى بلادهم والمذابح التي ارتكبت ضدهم في كل مناسبة بدا فيها استعدادهم للتمرد.. انما كان هناك أيضا عامل **«الصدمة الثقافية»**. فلقد حول الغزاة المستعمرون من هذه البلاد من «جنة أرضية الى قارة للعداء. وقد استمر هذا العداء على مستويات متلازمة. وكان أساسه طريقة معاملة الغزاة للمهزومين..»

كانت النتيجة الطبيعية لهذه الابادة أنه عندما بدأت حركة الاستقلال في المكسيك لفصلها عن اسبانيا لم تكن حركة استقلال بالمفهوم القومي أو الوطني التقليدي. كانت قد نشأت في المكسيك طبقة من الحكام الذين ينتمون هم أنفسهم لاسبانيا. ولكن نمت معهم احلامهم في الاستقلال بهذه البلاد عن التاج الاسباني. ولهذا كان الغالبية الساحقة من حركة الاستقلال في منتصف القرن الماضي كانت من الـ «كريوليس» وهو التعبير الاسباني الذي يشير الى المكسيكيين من أصل اسباني الذين ولدوا في «اسبانيا الجديدة»... أي في البلاد التي احتلتها اسبانيا في العالم الجديد.

لهذا يمكن وصف استقلال المكسيك بأنه كان أقرب الى انفصال **محمد علي** بمصر عن «الباب العالي» العثماني.. وأن كان ذلك لايقلل من قيمة هذا التطور.

وقد استمرت في المكسيك الجمهورية المستقلة معظم مظاهر وظواهر قهر الهنود المكسيكيين وكل العناصر الأخرى غير الأوروبية في المجتمع. وكان نصيب الفلاحين والفقراء من القهر دائما الأكبر. مع ذلك فقد **كان هناك دائما المدافعون عن الفلاحين** والفقراء ممن ينتمون الى أصول أوروبية أو أصول مختلطة. **وعادة فان هؤلاء كانوا الاشتراكيين**. أحد أوائل الاشتراكيين المكسيكيين، كان كولونيلا في الجيش اسمه **«البرتو سانتاني»** في كتب من داخل السجن عام ١٨٧٩: «من المؤلم حقا أن يقال هذا لكن لابد أن نتقول: لقد كان الهنود أسعد حالا تحت الحكم الأسباني. فاليوم نصفهم - زيفا - بأنهم أحرار بينما هم في الواقع عبيد».

كان الكولونيل سانتاني قد أودع السجن لأنه قاد انتفاضة لهنود المكسيك في منطقة وادي **«تكسيلوكان»**، وكان يؤمن بأن أمراض المكسيك كلها ناشئة عن فقر الشعب. وفقر الشعب ناشئ عن تركز الأرض في أيدي حفنة قليلة وعن نقص الصناعة..

*** الفلاحون تبنوا الأفكار الاشتراكية.. تحت قيادة وتأثير رجال الدين في سبعينات القرن الماضي**

«ذلك أن كل شيء يأتي من الخارج بينما نستطيع أن نصنعه بأنفسنا». وكان السؤال الذى أطلقه دائما قبل السجن وبعده: «هل من الأفضل أن نفقد استقلالنا ونصبح مستعمرة لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) أم أن نغير النظام الأسبانى الذى خربنا». (ادواردو جاليانو: وجوه وأقنعه).

اشتراكى مكسيكى آخر- صحفى هذه المرة- هو خوان دى ماتا ريفيرا، كتب يطالب برد أراضى الهنود، إلى الفلاحين، اليهم «فليس هناك قانون يمنح الحق للصوص فى ثمار العنف والشر».

فى تلك الفترة- بالتحديد فى عام ١٨٧٩- نشر أول برنامج اشتراكى مكسيكى، وضعه فلاحو منطقة سييرا جوردا وأكدوا فيه ضرورة القضاء على الملكيات الضخمة وحكومات الأقاليم التى وضعت الهنود تحت رحمة ملاك الارض وفى خدمتهم، باعتبار تلك هى جذور البؤس السائد. وطالبوا بتعديل القرى الى مدن. واستعادة الفلاحين ملكية الأرض ومصادر المياه والأخشاب، والمراعى.

فى عام ١٨٨٥ كان الهندى المكسيكى المخلط تيودور فلوريس.. الذى يوصف فى تاريخ المكسيك بأنه «بطل ثلاثة حروب» اشارة الى اشتراكه فى انتفاضات للفلاحين وفى الحروب ضد الفرنسيين وضد الامريكيين.. يفتح مدرسة يعلم فيها أبناء الفلاحين. كان يقول لهم «رددوا ورائى: الكل ملك للكل. الأرض والماء والأخشاب والنيران والمحاصيل للجميع.. ماخلقه الله ومايخلقه الانسان على السواء. ملك للجميع... لقد ولدنا متساوين عراة تماما. كلنا أخوة.. رددوا ورائى» (جاليانو).

زاباتا.. الثورة

شهدت نهايات القرن الماضى وبدايات القرن الحالى: توالى عدد من الرؤساء الذين فرضوا على المكسيك حكما دكتاتوريا طاغيا.. أشهرهم بورفيريو دياز الذي بقي رئيسا من عام ١٨٧٦ الى عام ١٩١١، وكان من أشهر أقواله وهو رئيس قوله «إن أفضل هندى هو المدفون على عمق ستة أقدام تحت الأرض» ومع أنه كان هو نفسه من «المخلطين» نصفه هندى ونصف اوروبى، فانه كان يدعو الى قتل الهنود فورا اذا شاركوا فى أى تمرد.. دون حاجة لمحاكمة أو حتى استجواب. ويقال أنه فى عهده كان النواب فى البرلمان يصوتون إلى جانب كل قانون يتقدم به دياز. ولكن بالايماء فقط.. لأنهم يغفون فى الجلسات.. وعندما يدق رئيس الجلسة على منصته تسقط رؤوسهم على صدورهم. فيؤخذ هذا على أنه موافقة بالايماء(..)

وقد انتشرت نكت أخرى كثيرة عن دكتاتورية دياز منها أنه اذا سأل «كم الساعة الآن؟» يرد عليه مساعدوه «كما تشاء يا سيادة الرئيس»... وهو نوع من النكت ينتقل من عهد الى عهد، من رئيس الى رئيس، لايتغير سوى بالاسماء. لكن عهد دياز تميز باتساع نفوذ الولايات المتحدة واستثماراتها بدرجة لم تحدث قبله.

فى هذا العهد بدأت الانتفاضة الأكبر فى تاريخ المكسيك.. الإنتفاضة التي تزعمها إيميليانو زاباتا.. وهى الانتفاضة الوطنية التى يطلق عليها فى التاريخ المكسيكي وصف «الثورة المكسيكية». عندما تذكر عبارة «الثورة المكسيكية» يكون المقصود الحركة التى قادها زاباتا، ابتداء من عام ١٩١٠، وذلك على الرغم من أنها انتهت، بعد سنوات نجاح لم يشمل أنحاء المكسيك كلها، باغتيال قائدها فى عام ١٩١٩. أما لماذا أصبحت هذه «الثورة المكسيكية» دون غيرها، فللأثر العميق الذى تركته على أفكار المكسيكيين ومفاهيمهم عن الثورة والعدالة والأرض والقانون.. لقد أعادت الثورة التى قادها زاباتا الى المكسيك وعيا بأنها ليست بلدا أوروبيا، وأن خلاصها ليس فى امريكا الشمالية (الولايات المتحدة) واستثماراتها. ولا فى القوانين التى ورثتها عن الملكية الأسبانية أو عن الثورة الفرنسية أو الميراث الفرنسى لحركة الاستقلال.

ولعل من أغرب حقائق التاريخ أن صانع هذه الثورة وقائدها لم يكن فى بداية حركته سوى «فلاح أمى».. وأن وسائله فى التنقل بين قرى المكسيك ومدنها لنشر الثورة، -وقد تخطى بها كل الحدود التى انغلقت على انتفاضات الفلاحين السابقة- لم تتعد جواده، الذى أجاد كفارس قيادته. وقد تخلف عن زاباتا تراث شعبى ثرى للغاية. يقول الفلاحون عنه الى اليوم أنه «أيقظ الأرض من سباتها».. كان رجل الصمت... تحدث كثيرا وهو صامت.. وثق به الفلاحون كما لم يثقوا بأحد من قبل إلى حد أنهم سلموه أوراقهم التى ظلت فى حوزتهم منذ أيام الخديوية. الأوراق والوثائق التى تثبت امتداد جذورهم فى هذه الارض الى ماقبل أن تطأ قدم أسبانى أرض المكسيك أما الآن فانه لم يعد لديهم من مساحة الارض مايتسع لدفن موتاهم. كانوا يقولون لهم اذا أردتم أن تزرعوا فازرعوا فى قدر الفخار. (ذلك أن ملاك الارض كانوا يزرعون المحاصيل التى تدر السكر الذى يجلب لهم الثروة.. بينما كان الفلاحون يريدون أن يزرعوا الذرة التى يصنعون منها خبزهم).

كان الدكتاتور دياز قد انهار فجأة ونفى بعد ٣٠ عاما متواصلة «على العرش».. وجاء بعده فرانسيسكو ماديرو الذى يدرك أن ثمة حاجة إلى التغيير. لكنه اعتقد أن كل التغيير المطلوب «تشريعى». لاأكثر. كان شعاره «الاصلاح القانونى».. بينما كان شعارزاباتا- الذى بدأ ثورته مع صعود ماديرو الى السلطة- الاصلاح الزراعى. ولم يكن الاصلاح الزراعى بالنسبة لزاباتا والقوات الفلاحية التى أعطت ولاءها له مجرد قانون.. لم يكد عام ١٩١٤ يبدأ حتى كانت قوات زاباتا تتخطى القرى واحدة بعد أخرى من الجنوب متجهة شمالا نحو العاصمة..وصحف المدن تكتب «الأنصال البالية. تكسب الحرب». وبعضها يجلل صفحته الأولى بالسواد، حدادا على.. سقوط «النظام» وانهيار «القانون». ويعلق زاباتا «ساسة الشكيولاته يريدون أن يكسبوا الحرب دون أن تتسخ أيديهم».

مع اقتراب قوات زاباتا ترتجف «ميكسيكو» العاصمة.. لقد اعتادت أن تسمع ساستها يطلقون عليه أوصافا من نوع «هولاكو المكسيك».. وبعد ذلك بأيام تشهد دخولهم. هذه المرة ليسوا متسولين يطلبون رغيف خبز أو شربة ماء، انما دخلوا تحت قيادة زاباتا مع قوات بانشو فيللا القائد العسكرى الذى أطاح بالدكتاتور دياز.. يحيط بهم فى

★ إستقلال المكسيك حرر المكسيكيين من أصل أسباني.. وأبقى على كل القهر الذى عاش فيه الهنود منذ بداية الغزو.

المدينة التي كانت تسمى نفسها آنذاك «باريس الأمريكية»، واشمئزاز مشوب بالخوف». «لقد اكتشف الفلاحون- الفقراء- الهنود- المنبوذون- المخلطون.. مركز السلطة فى البلاد، واحتلوه. انما للحظة لم يطيقوه، كما لم يطقهم. لم يشعر زاباتا أبدا بأنه ينتمى الى هذا المكان. حتى ليلته الأولى فى العاصمة لم يرض أن يقضيها فى قصر الرئاسة. قضاها فى فندق من الدرجة الثالثة على مقربة من محطة السكك الحديدية، حيث القطار الذى يحمله اذا أراد عائدا الى قرية فى الجنوب.. الجميع كانوا تواقين الى مغادرة هذه المدينة. كان هذا الانتصار الكبير شيئا فوق العادة بالنسبة اليهم. وينتهى بهم الأمر فعلا الى ترك العاصمة بعد أيام- بمحض اختيارهم -ليعودوا الى حيث يمكنهم أن يتحركوا دون أن يتوهوا... »(جيلى أدولاد. الثورة المتقطعة- صادر عام ١٩٧١).

وكما هو الحال دائما كان هناك من يتربص بانتظار الفرصة السانحة. انقض على مركز سلطة جنرال هو فينوستيانو كارانزا. وكما هو الحال دائما- أيضا- فان هناك دائما من يتربص إنتظارا لفرصة سانحة. انقض على سمعة زاباتا جيش من المؤرخين حولوا حوادث فردية ارتكبها بعض المحرومين أمام أشياء لم تقع عيونهم عليها من قبل الى اتهامات للثورة كلها بالفساد والانحلال.. ولعل التفسير الأقرب للمنطق أن زاباتا أحس أن الحياة في مدينة مثل «مكسيكو» يمكن أن تحول جيشه الى مجموعة من الرجال لايمكن السيطرة عليهم، فآثر العودة بهم الى مناطقهم الريفية قائلا: إن العاصمة لاتصلح لسكنى البشر(...)

أقام الجنرال كارانزا فى العاصمة مقررا أن يتجاهل زاباتا وجيشه فى الجنوب. بالأحرى أراح نفسه من هموم الجنوب وفقره وهنوده.. لكنه اضطر لمواجهة مشكلة بانشو فيلا وقواته النظامية فى شمال البلاد. وبعد هجومين ناجحين ضد قوات فيلا حصل الجنرال كارانزا على اعتراف الرئيس الأمريكى ويلسون به رئيسا للمكسيك فى صيف عام ١٩١٥. وكان هذا أهم له بكثير من اعتراف الشعب المكسيكى أو عدم اعترافه بسلطته. وهى سياسة تأكدت وفرضت نفسها على حياة المكسيك السياسية.. حتى الآن. ولم يكن أسهل من العثور على ذريعة لتدخل عسكرى أمريكى فى الشمال ضد قوات فيلا.. وكانت أن وحدات منها عبرت الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وقتلت ١٨ أمريكيا. وقد سبب وجود القوات الأمريكية حرجا شديدا للجنرال كارانزا وحكومته. مع ذلك فقد بقيت حتى بداية عام ١٩١٧.

أما فى الجنوب فان قوات زاباتا تمكنت من أحكام سيطرتها - وفى الحقيقة نظامها- على مناطق الريف المكسيكى، وليس فى الجنوب وحده، مع بدايات عام ١٩١٥. وشهد العام نفسه «أحلى» انتصارات الزاباتية العسكرية على قوات الحكومة. وبدأوا يقيمون نظامهم الطوباوي (الخيالى) بدءا بالاصلاح الزراعى ومحاولة إحياء الصناعات القائمة والتأميم وتوزيع الارباح.. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى كانوا يدفعون غاليا ثمن تنازلهم الاختيارى عن مركز السلطة فى مكسيكو العاصمة. بعد أن عزز الجنرال كارانزا مركزه بالوجود العسكرى الأمريكى فى الشمال زحف نحو مناطقهم.. وأخذ يحقق انتصارا وراء آخر، ووراءه كان يعود أصحاب الأملاك. بين فيهم الأجانب الذين أرادوا استعادة مافقدوه للفلاحين الزاباتيين واعدين بأن «يعيدوا بناء ما خربه هؤلاء المتمردون». وكان رد الجنرال عليهم: «لاوقت للحديث عن عملية اعادة البناء. فان عملية التدمير لم تنته بعد (جوناثان كانديل: سيرة العاصمة مكسيكو -صادر فى عام ١٩٨٨).

وبعد أن انتخب والجنرال كارانزا رئيسا بصفة رسمية فى عام ١٩١٧ أصبح همه مطاردة زاباتا للقبض عليه أو قتله.. فقد كان بين عدويه (الآخر هو بانشو فيلا) أشدهما خطرا عليه. وفى اوائل عام ١٩١٩ كان هذا المسعى قد أدى الى قتل أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان ولاية موريلوس التى كانت اهم ركائز قوة الزاباتيين. «ولكن لاالتعذيب والا الاعدام ضد أنصار زاباتا، ولا المكافآت والعروض الباهظة من حكومة استطاعت أن تؤدى إلى القبض على زاباتا، ولعل هذا الوقت على الرغم من أنه كان وقتا عصيبا لزاباتا وأنصاره هو الذى شهد تحول الرجل من قائد انتفاضة فلاحية واسعة النطاق لكنها محاصرة الى أسطورة يصعب الامساك بها.. وهى أسطورة لاتزال حية بين هنود المكسيك وفقرائها من كل عرق وجنس وصنعة، حيث لايزال الناس يظنون أن ايميليانو زاباتا لايزال حيا، وأنهم فى الليالى القمرية يشاهدونه على قمة الجبل فوق حصانه يلوح لهم بقبعته المكسيكية الكبيرة.

وعندما وقع زاباتا.. فانه وقع ضحية عملية خداع استغلت فيها طيبة الفلاح الثائر الطيب. دسوا عليه ضابطا من رجال الجنرال كارانزا زعم أنه تمرد على الجنرال وأنه مطلوب من قوات الحكومة لتنفيذ الاعدام فيه.. وطلب حماية زاباتا له. وكانت مثل هذه الحوادث مألوفة طوال سنوات الثورة الزاباتية. وفى اليوم الذى حان فيه موعد التفاوض مع الضابط ورجاله على شروط انتقالهم الى صفوف الزاباتيين لينالوا حمايتهم، رفض زاباتا أن يصحبه أكثر من عشرة من رجاله الى مكان اللقاء، على الرغم من توجس معاونيه. ويحكى أحد هؤلاء الحراس العشرة أنه ما أن اقترب القائد العام (أى زاباتا) من عتبة الباب الذى كان مقررا أن يدخله ليتم اللقاء حتى كانت صليتان متتاليتان من طلقات الرصاص السريعة تنفتح عليه. لم تكن لديه فرصة حتى لسحب مسدسه من جنبه. وسقط قائدنا الذى لاينسى زاباتا سقطته التى لم ينهض منها أبدا».

مات والرجل الذى علمنا أن الحياة ليست فقط خوفا من المعاناة ورجاء فى الموت».. هكذا تقول أغانيهم حتى اليوم «يرددونها كأنهم يقشرون الكلمات كما يقشرون كيزان الذرة (جاليانو: ذاكرة النار- صادر عام ١٩٨٨). وينقل جاليانو أغنية عن زاباتا تقول:

يحكون أنه ذهب مع أحد رفاقه إلى الجزيرة العربية

ياه زاباتا هذا لاشيء يخيفه.
لقد شوهد فوق تلال كيلا مولا.
أعرف أنه نائم الآن فى كهف فى سييرو بريتو.
شوهد حصانه يشرب الماء من النهر.
إذا سألت زهور الحقول
والوديان فى موريلوس
عن زاباتا.

* الخلفية التاريخية لانتفاضة "المايا"-هنود المكسيك- من بدايات القرن السادس عشر إلى نهايات القرن العشرين

قل إنه ذهب لتسلق حالة القمر
ماذا علمتك عقيدة التناسخ!
انها تقول أن الرئيس لم يمت
أن زاباتا في طريقة اليك. »

لكن الحركة الزاباتية ليست مجرد أغنية للرعاة أو الفلاحين تحرك الوجدان الانساني والوطني.

لقد أثبتت الانتفاضة المسلحة، التي قادتها هذه الحركة في أول يناير الماضي وما لحقها من تطورات سلطت الأضواء مجددا- ربما كما لم تسلط منذ رحيل زاباتا من هذا العالم- على أوضاع هنود المكسيك وكل فلاحيها وكل فقرائها. أن الزاباتية حركة متواصلة، أنها لم تمت بموت زاباتا. كما لم تتحول الى مجرد أسطورة أو حكاية شعبية.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن انتفاضة جيش التحرير الزاباتي في اقليم شياباس المكسيكي الجنوبي قد أعادت- حتى الى الصحافة الامريكية- اسم «المايا».. تلك الحضارة القديمة العظيمة التي ينتمي اليها هنود المكسيك. فقبل أيام كانت صحيفة «واشنطن تايمز» تضعه في عنوان تحقيقها اليومي عن تطورات المكسيك «ثوار المايا ومبعوث الحكومة يبدأن محادثات السلام». وكان الاسم قد اختفى طويلا إلا من كتب وبحوث الانثروبولوجيين وعلماء الآثار.. وفجأة أصبح عنوانا لثورة مسلحة تخوض معركة سياسية ويظهر في تعليقات وتحليلات يذهب بعضها الى حد القول بأن انتفاضة هؤلاء الهنود المكسيكيين ستحدد تطورات الأحداث في أمريكا اللاتينية كلها ربما الى وقت طويل بعد بداية القرن المقبل على حد تعبير صحيفة «وول ستريت جورنال» صحيفة المال والأعمال الأولى في الولايات المتحدة. وقد كتبت هذه الصحيفة (في ٧ فبراير الماضي) تحقيقا مطولا عن أوضاع المكسيك بعد انتفاضة ثوار «المايا» قالت فيه أنه مع اقتراب موسم انتخابات الرئاسة المكسيكية فإن الانتفاضة تهز الحياة السياسية في المكسيك من أساسها.. «وبعد نحو سبعة عقود من العمليات السياسية التي كان يسهل تماما التنبؤ بمساراتها في ظل الشعارات الطنانة للحملات الانتخابية وسيطرة الحزب الواحد يوشك موسم انتخابات الرئاسة المكسيكية أن يتحول الى شئ مثير للاهتمام. فإن انتفاضة الهنود في ولاية شياباس الجنوبية قد أيقظت مشكلات قديمة: الفقر المدقع، التفاوت الشاسع في الثروة، الفساد السياسي. ويأتي ذلك في وقت حرج. والنتيجة هي موسم سياسي مفتوح بصورة تدعو للدهشة، موسم يختلف بدرجة هائلة عن مواسم الانتظار الملول المعتاد لمرشح الحزب الحاكم وهو ينتخب، وهو ماكان عليه الحال منذ العشرينات».

وتضيف الصحيفة الأمريكية- التي لايمكن اتهامها باليسارية أو التعاطف مع انتفاضة مسلحة يشارك فيها اليساريون والشيوعيون المكسيكيون- «هذه المرة لم تختف أحزاب المعارضة. لقد عاد الحزب اليساري الى الظهور فوق السطح فجأة، وبدأت بوادر الانشقاقات تظهر في الحزب الحاكم الذي كان دائما كتلة موحدة.

وحتى لوفاز مرشح الحزب الحاكم في انتخابات أغسطس القادم. وهي نتيجة لاتزال هي الأرجح، فإن عملية البحث عن الروح الجارية في الحملة الانتخابية الراهنة ستعني تغييرا في أولويات المكسيك. ستركز المكسيك الآن على كيفية توزيع الثروة بطريقة أكثر تكافؤا. وبعد أن ترك النظام السياسي طويلا دون أن يمس من أجل الحفاظ على الاستقرار في وجه تغيرات اقتصادية واسعة سيتصدى البلد بطريقة أكثر هجومية للفساد الذي أصاب البلاد بطاعونه لعشرات السنين».

لو افترضنا أن انتفاضة «ثوار المايا» لن تحقق ذلك فأنها تكون قد أحرزت انتصارا باهرا.

يقول لويز كولوزيو مرشح «حزب المؤسسات الثوري» الحاكم في المكسيك للصحافة الأمريكية «لقد أيقظت انتفاضة شياباس ضميرنا الاجتماعي بأجمعنا، الآن أكثر من أي وقت مضى من المهم أن تتعرض المكسيك لتغيير اجتماعي عميق.. أن علينا إن ننتبه الى المناطق الفقيرة والى البرامج الاجتماعية والى الديمقراطية»

عندما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العالم في أوائل شهر فبراير الماضي (وكان قد مضى على الانتفاضة المكسيكية شهر واحد،) جاء الفصل المخصص للمكسيك فيه متضمنا جزءا عن «السكان الأصليين» وخاصة في اقليم شياباس وهو مالم تكن تقارير السنوات الماضية تتضمنه. وفيه تقول الخارجية الأمريكية أن هنود المكسيك يتمتعون بحماية في ظل القوانين المكسيكية- تتراوح بين حق امتلاك الأرض جماعيا وحق الترجمة لهم في المحاكم (الى اللغة الاسبانية التي لايتحدثون بها) كما أنهم يتلقون دعما من البرامج الاجتماعية وبرامج المساعدة الاقتصادية. مع ذلك فان سخطا عميقا بين الهنود ينبع- في جانب منه- عن عدم فاعلية الضمانات القانونية والرعاية الاجتماعية في.. تحقيق الأهداف التي يتوقعونها ».

وكما هو واضح فان هذا تناول بارد ورؤية لاتتسم بالوضوح لأوضاع السكان الأصليين » كما تصورها وزارة الخارجية الأمريكية نقلا عن تقارير سفارتها في المكسيك. لكن هناك على الأقل هذا الاعتراف بوجود سخط عميق.

بل أن مفكرا أمريكيا، هو نعوم شومسكي، لم يتردد في وصف الانتفاضة بأنها الانفجار الأول في سلسلة انفجارات قنابل زمنية من المؤكد أن تقع على التوالي نتيجة لاوضاع الاقتصاد العالمي الجديد.

وكتب المع مفكري المكسيك وشاعرها العظيم أوكتافيو باز الحائز على جائزة نوبل للأدب، (١٩٩٠)، لقد فاجاتنا الأحداث في شياباس جميعا- مكسيكين ومراقبين أجانب على السواء- وبالتأكيد فإننا بصدد انذارات بصراعات اجتماعية خطيرة وصدامات متكررة بين القوى المختلفة في المنطقة.. لقد أكدت التحولات في الثقافة التقليدية والمراتب القديمة ذات التشكيل الهرمي لظاعة التفاوتات الاجتماعية والثقافية. ان السكان الفلاحين- الذين ينحدرون أساسا من واحد من أمجد الشعوب السابقة على الغزو الاسباني، شعب المايا- قد أخضعوا للمهانة والتمييز والإذلال لقرون طويلة. لم تسمع صرخاتهم سنوات وراء سنوات من جانب طبقة الاثرياء، وهم الاطراف المسئولة مباشرة عن الدمار المزمن الذي لحق بالفلاحين من جانب الحكومة.. أن ماحدث هو انذار للمكسيك كلها بأن اصلاحات اجتماعية وسياسية اقتصادية واخلاقية أصبحت ملحة»..

حتى آخر يوم قبل الانتفاضة لم يكن أحد يتصور أن ترغم حكومة المكسيك وراءها التأييد الأمريكي على الدخول في «مفاوضات من أجل السلام» مع ممثلي الانتفاضة التي قام بها «فراعنة المكسيك»، المايا، أحفاد عهد الهو وموريلوس وورثة ثورة زاباتا.. الذين يعرفون جيدا- كما أعلنوا في بياناتهم الأخيرة- «نحن نتاج ٥٠٠ عام من الصراع».

هل نقول أن «المايا»- هنود المكسيك- دخلوا التاريخ من جديد؟

الحقيقة أنهم لم يغادروه أبدا.

فكر

ظاهرة العسكرة .. قراءة جديدة (٣)

من الدولة "المعسكر" الى الدولة "النووية"

د. محمد عصفور

منذ أكثر من اربعين عاما تنبأ عالم الاجتماع السياسي الامريكي «هارولد لاسويل» بقدوم دولة الثكنة العسكرية منذرا بأن روح العصر لم تعد تتفق مع سيطرة رجل الاعمال، ولكنها مع سيادة العسكرة . وان ثمة مراحل مختلفة سابقة لهذا التطور فهناك **دولة الدعاية الحزبية التي تكون فيها الريادة لرجل الدعاية والاعلام** ، ودولة **الحزب البيروقراطية التي يسيطر فيها رجال التنظيم الحزبي** ، كما وان هناك اشكالا مختلفة تشترك في السلطة قيادي الحزب وملوك الاقتصاد . وكان « **كومت ونسينسر**»بصفة خاصة قد اشار الى نموذج الدولة العسكرية، الا ان مفكرا من مفكري السياسة لم يدر بخلده ان يشهد العالم موجه غالبة لنظم حكم عسكرية يرأسها متخصصون في العنف.

وكان الاتجاه السائد في دول العالم الثالث (امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا) أن يحكم العسكر شعوبهم، الا أن الفقه السياسي الغربي أستبعد ان يصاب العالم الغربي والمتحضر (وخصوصا ديمقراطياته التقليدية) بهذا الداء الوبيل، متصورا ان تقاليد الديمقراطية تزوده بمناعة ضد المرض . غير ان التطور التكنولوجي الرهيب في ادوات الحرب واساليبها ، وقيام الامبراطوريات العقائدية الحديثة ، وحالة التوتر الدائم في العلاقات الدولية .. الخ ، كل هذه اسباب ضغطت بشدة على ما تبقى في العالم من نظم ديمقراطية، وطرح فيها بعنف مشكلة الصلة الدستورية بين سلطة عسكرية متعاظمة وسلطة مدنية ترى كل يوم تقلصا في اخطر حقوقها واختصاصاتها الي الحد الذي دفع الرئيس ايزنهاور الى التحذير من خطر هذا التحالف غير المقدس بين العسكر وكارتيلات **الصناعة العملاقة وتهديداتهم البالغة للحريات والعملية الديمقراطية فضلا عن عمق اثاره الاقتصادية** والسياسية بل والروحية.

اما نحن كدولة من دول العالم الثالث فقد دخلنا في زمرة الدول العسكرية منذ حركة يوليو ١٩٥٢ فإن الغالبية الساحقة لمفكرينا وسياسيينا لم تواتهم الشجاعة او الصراحة للتقرير بأن الحكم العسكري يعني غياب الديمقراطية ، وربما انخدع البعض (او خدع نفسه) بما كانت ترفعه حركة الجيش في البداية من شعارات ديمقراطية .ورأي الكثيرون الانقلاب العسكري وكأنه ثوره ، وان كان **احمد حمروش** اقل تطرفا اذ اعترف بأن الحركة انقلاب عسكري تحول فيما بعد الى ثورة. وقد ابرز « **لويس عوض** » طبيعة النظام العسكري في عهد ناصر وفلسفته ، حيث نقل عن الرئيس ناصر قوله انه وزع زملاء الضباط على الادارات الحكومية وعلى المؤسسات والشركات العامة لتسييرها من ناحية ولمراقبة امن الدولة فيها من ناحية أخرى . «وبهذا كافأتهم على تضحيتهم وخدمت جيش مصر بتنقيته من الضباط المشتغلين بالسياسة .. فأنا لا أؤمن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة ».

ان الدولة المعاصرة (راسمالية او شيوعية) هي دولة ادارية بيروقراطية تكنوقراطية عسكرية يغدو الجهاز الاداري البوليسي فيه اقوى سلطات الدولة ، اذ تتجه الادارة الى التدرج والمركزية والسرية فانها تتحرر من الطابع الانساني وتلك ظاهرة عالمية مفروضة في كل النظم بغض النظر عن خلافاتها المذهبية الجوهرية. وقد كان من شأن التقدم التكنولوجي اشتداد قبضة السلطة على المحكومين باحدث الاساليب العلمية سواء في الصياغة الفكرية او اعادة البناء البيولوجي او القولبة الكاملة للانسان الطيع الذي يصنع في معامل المختبرات. ومن شأن هذا التطور الخطير ان ينعكس على وضع البوليس . فبينما كان البوليس في الدولة الليبرالية تعبيرا عن تنظيم الحوار بين الفرد والدولة ثم غدا تعبيرا عن تنظيم الحوار أو التنافس بين

الجماعات والدولة، انتهى الان كل حوار ولم يعد البوليس تنظيما لأوجه نشاط خارجي للفرد أو الجماعات وانما صار الانسان نفسه مادة للبوليس وخصوصا وقد صار نوعا من فروع او نشاط من انشطة السلطة العسكرية القابضة والتي زودتها التكنولوجيا المتقدمة باخطر القدرات على الرقابة والقهر والفتك.

وهكذا لم يعد **المجتمع التكنولوجي العسكري نقضا للفلسفة الماركسية وحدها وانما صار نقضا للفلسفة الديمقراطية كذلك بل والفلسفة السياسية التقليدية بوجه عام**. فكل ما ابدعته العبقرية السياسية خلال قرون عن قيود السلطة والمسئولية وحقوق الانسان مهدد بالزوال في ظل الدولة الادارية العسكرية التكنوقراطية ، حيث تصل الى السلطة الشرائح الاجتماعية الجديدة غير المسئولة سياسيا رغم هيمنتها المطلقة.

واذا كانت الدولة الطبقية (أيا كان نوع الطبقة الحاكمة اهي العمال ام ارباب المال) هي النموذج الذي الفته البشرية عدة قرون فان الدولة الادارية العسكرية بشرائحها الاجتماعية الحاكمة قد لا تقوم على اساس طبقي، غير ان قيام الشخصية العسكرية او الشخصية التكنوقراطية الحاكمة في ظل دولة بوليسية قاهرة سوف يكون بدون شك نموذجا غير مسبوق ، اما خصائص هذا النموذج وما تختلف فيه عن خصائص النموذج التقليدي للحكام فانها تمثل مرحلة تاريخية هامة **ومميزة تقترن فيها خصائص البيروقراطية بامراض الحكم العسكري العنيف والتسلط التكنوقراطي المجرد من كل عاطفة انسانية او حس آدمي**. واذا كانت هذه هي المشكلات الملحة التي يحاول الفكر الانساني ايجاد حلول لها في العالم المتحضر فإن دول العالم الثالث لا تزال غارقة في مشكلات قرنين سابقين من التخلف الفكري والحضاري.

وقد زاد في تفاقم هذا التخلف حكم العسكر في معظم دول العالم الثالث وطالما كان الانقلاب هو السبيل الوحيد للحكم فقد كان طبيعيا ان يكون الحكام العسكر حكاما قاهرين لا يتورعون عن استخدام افظع اساليب الارهاب، ومن لا يقهر منهم شعبه ماديا او معنويا فانه يزيف وعيه ويسلب فكره وارادته.

الشرائح الاجتماعية الثلاثة وظاهرة الدولة الادارية

لا يكفي لوصف طبيعة الدولة المعاصرة وما تحوزه من سلطة وما تضفيها عليها هذه السلطة المتميزة من خصائص ان يقال كما قال تشايمان انها الدولة البوليسية الاطلاقية. لأن هذا الوصف انما ينصرف الى اقوي جهاز في الدولة فحسب ، وهو أكثر من ان يكون شبكة لاعصاب في الجسم السياسي . انه هذه الشبكة مضافا اليها العقل المفكر... ورغم ان هذا الوصف وصف معبر عن اخطر أجهزة السلطة الحديثة ومجالات نشاطها ، الا انه مع ذلك يقصر عن وصف طبيعة القوي الحقيقية التي تتكون منها سلطة الدولة الحديثة .. وحسبنا ان نقول- وفي ايجاز شديد - ان ثمة عوامل هامة هي التي اعطت الدولة الحديثة نوع السلطة التي تتلاءم مع ظروف العصر واحداثه : فلقد كان من شأن اتساع مهام الدولة الادارية ، وطغيان الاعتبارات العسكرية ، والتقدم التكنولوجي ان ادت هذه العوامل الثلاثة الى ظهور شرائح اجتماعية في المجتمع تتولى بالفعل مراكز القيادة فيه وهي:

- شريحة البيروقراطيين(موظفو المكاتب)
- شريحة العسكريين
- شريحة التكنوقراطيين

وان كان هذا التمايز بين الشرائح لا ينفي انها كلها في نهاية الامر شرائح بيروقراطية التفكير.

ومن الملفت للنظر ان لكل شريحة من هذه الشرائح فلسفة او مذهبا في الحكم له دعاته ومريدوه ! غير ان البداية كانت بالدولة الادارية .. وهي دولة تختلط فيها الادارة والسياسة اختلاطا تاما ، حتى صارت الادارة فيها واجهة الحكم ، وهذا التطور في شكل الدولة او طبيعة السلطة فيها (تبعا لتغيير وظائفها ومهامها) يؤكد وجود ظاهرة ادارية مستقلة عن كل مذهبية سياسية او ايديولوجية اجتماعية. وتتميز هذه الظاهرة الادارية (أيا كان النظام السياسي او الاجتماعي) بان الجهاز الاداري يغدو اقوى سلطات الدولة وان الادارة (في اتجاهها الى تمايز المراتب ، التدرج الرئاسي ، والمركزية، والسرية) تتجرد من الطابع الانساني.

ان ظاهرة تجرد الدولة او السلطة بوجه عام من النزعة او المشاعر او اللمسة الانسانية حقيقة مؤكدة ، لم يتناولها علماء الاجتماع والسياسة فحسب ، وانما عالجها وابرز خطورتها علماء الادارة العامة ... واذا كانت هذه الظاهرة تبلغ ذروة الخطر في البيروقراطية كمذهب من مذاهب الحكم او مصدر لتفريخ حكام المستقبل ، فإن الخطورة اليومية لهذه الظاهرة تتمثل في مسلك الدولة الادارية فيما اطلق عليه علماء الادارة الفرنسيون الظاهرة الادارية PHENOMENE ADMINISTRATIF ،فالمدارس الفكرية الفرنسية تشير الى ان معظم الجماعات المعاصرة قد انتقلت من الطابع القديم الى الطابع الموجه وفقا لمبادئ تدخل الدولة، سواء أكانت جماعية أو مجرد توجيهية أو تخطيطية ، وأن هذا التطور يؤكد وجود ظاهرة ادارية غدت مستقلة تماما عن التراكيب الاجتماعية أو بالاقل تتجه الى ان تغدو ذاتية متفادية تأثير التراكيب الاجتماعية أو متحررة منها!

وأخطر خصائص هذه الظاهرة الادارية الحديثة (التي تقوم في الشرق والغرب على حد سواء) هو تجردها من الطابع الانساني ، كما وانها تنسى وظيفتها الاولى وهي انها مجموعة من المرافق في خدمة الشعب ، وذلك لمصلحة ما قاله ، «سان سيمون» من قبل عن ادارة الاشياء.

دلالة بروز الشرائح الاجتماعية الثلاث

غير ان ما هو أهم في مجال النظرية

**

جهاز القمع والقهر.. هو الذي يميز بين انظمة الحكم

**

البيروقراطيون والعسكريون والتكنوقراط

القيادات الفعلية للمجتمع..

السياسية والحريات ، دو تقلد الشرائح الفنية الثلاثة (بيروقراطية، عسكرية، تكنوقراطية) للسلطة فعلا..

وقد كان من شأن تقلد هذه الشرائح للحكم تمزيق الاطار التقليدى للدولة : فالدستور الذى يقسم السلطات ، ويوزع الاختصاصات .. هذا الدستور غدا قصاصة ورق ذلك ان السلطات التى صارت تمارس فى المجتمع لم تعد سلطات سياسية وانما غدت فى الحقيقة سلطات فنية او مهنية ، وهى حتى اذا استعمرت تأخذ الشكل او الطابع السياسى فانها لم تعد تلك السلطات السياسية المحددة قانونا بالوثيقة الدستورية ، وانما يوجد فوق الدستور الرسمى وضع فعلى يدمر التنظيم السياسى إن لم يحجبه او ينحيه كلية .. فعلى الرغم من قيام سلطات شعبية وسياسية المفروض ان تمارس حقوقها او اختصاصاتها الدستورية الا ان السلطات الحقيقية قد انتقلت الى الشرائح الاجتماعية الجديدة . ووجه الخطر فى ذلك ، ان هذه الشرائح تمارس السلطة دون أية مسئولية دستورية حتى لقد طالب البعض براقعية سياسية تعترف لهذه الشرائح بوضعها السياسى الممتاز حتى لا تمارس السلطة دون مسئولية.

ولقد جربت البشرية - خلال تاريخها الطويل - حكم شريحتين من الشرائح الاجتماعية الثلاث: فجربت حكم البيروقراطية (فى صورتها القديمة) كما جربت حكم العسكريين ولكنها لم تجرب بعد حكم التكنوقراطيين وهو هذا الحكم الذى يبشر به دعاة التكنوقراطية القديمة والنظريات التقليدية وهو قد جعل لغة العلوم السياسية لغة غير مفهومة ... فتقسيم الحكومات على اسس طبيعة الصلات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لم يعد مجديا بعد ان صار مبدأ الفصل بين السلطات نفسه محلا للهجوم المتواصل ومهجورا تماما فى التطبيق . فضلا عن ان غمر العالم بالتكنولوجيا زاد من اهمية الجهاز القمعى للحكم بوصفه العامل الحاسم فى تميز انظمة الحكم بعضها عن بعض .. فلقد عادت البشرية - بثورة التكنولوجيا - قرونا الى الوراء من حيث تحديد السند لشرعية السلطة .وقد كان فى الماضى القوة المادية فصار اليوم قوة الردع أو جهاز الردع فى الدولة .فما صار يميز دولة أو نظام حكم عن دولة او نظام حكم اخر هو جهاز القمع والقهر.. أيكون البوليس ام الجيش ام اساليب تكنوقراطية أو تكنولوجية يستحدثها التكنوقراطيون .. وما هو أهم من ذلك هل لا تزال سلطة القمع والقهر تحت امرة السلطات التقليدية ام انها انتقلت الى شرائح اجتماعية لا تلتزم بأن تؤدى حسابا الى أحد؟

وأعود فأكرر ان الدولة الادارية كانت التمهيد المأساوى للقهر التكنوقراطى.

من الدولة المعسكر الى الدولة النووية

غير ان حكم المكاتب (أو البيروقراطية) ليس مجرد ظاهرة منعزلة تتمثل فى الدولة الادارية، وبالتالى فى تسلط هذه الشريحة الاجتماعية المتميزة . وانما يقترن بهذه الشريحة - أو تندرج فى عمومها - شريحتان اخريان لا تقلان خطرا ولا اهمية هما شريحتا العسكر والبوليس ... وان كان تميزهما لا يمنع من اندراجهما فى الوصف العام البيروقراطى. فالعسكرتاريا حكم بيروقراطى وان كان عسكريا .. وكذلك الحكم البوليسى. اما الحكم العسكرى فهو يعني - دون مبالغة أو الدخول فى تفاصيل - الاهمية القصوى التى بلغها العسكريون فى العالم المعاصر فى شؤون الحكم ، على الاقل فى الدولتين العظميين والولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفيتى» ، وليس من شك فى ان حالة التوتر الدولى والصراع الايديولوجى هما المسئولان عن ذلك.

لقد خلقت حالة التوتر الدولى ظاهرة سياسية جديدة وصفها لاسويل Lasswell عالم الاجتماع السياسى بأنها هى «الدولة المعسكر Garrison State الدولة الثكنة ، وهى دولة تتمحور كافة نظمها على نحو ما يجعلها شبيهة بثكنة عسكرية . ولذلك لم يعد من شأن حالة التوتر اشاعة القلق فى حياة الشعوب ، أو فى معانى القيم التقليدية التي تؤمن بها فحسب ، بل ترتب عليه ان صارت حالة التعبئة الكاملة أو شبه الكاملة أمرا يسود جميع الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

وما لا تدمره التعبئة تدمره نظم الطوارئ أو الحكم العرفى!

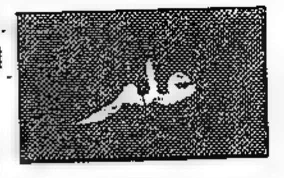
فقل ان تجد دولة من دول العالم اليوم لا تعيش فى حالة حكم استثنائى جزئى ان لم تكن حالة حكم استثنائى كاملة بتنظيمه التشريعى الشاذ، لأن المفروض انه حالة مؤقتة ، فانها تعيش حالة حكم استثنائى منقوص ولكنه اشد خطورة من الحكم العرفى المؤقت لانه قد يكون ضاغطا على بعض الحريات الاساسية بصفة دائمة طبقا لجزء من التنظيم القانونى الدائم.. وقد انتشرت فى عالم اليوم اذن حالات الطوارئ أو الاحكام العرفية المعلنة - سواء تم ذلك بطريقة كاملة ومؤقتة او بطريقة جزئية ودائمة - ووجه الخطر فى هذه الحالات هو انهيار الحكم المدنى ، لانه بمجرد التسليم بقيام حالة من حالات الطوارئ ، يختل التوازن فى اخطر موقع للسلطة حيث تظهر القوة العسكرية سلطة نشطة سواء فى مجال الادارة أو مجال القضاء.

غير ان ما هو اخطر من «دولة المعسكر» التى تحدث عنها «لاسويل» ، هى «الدولة النووية» ذلك ان اضخم انقلاب فى الاساليب العسكرية هو استخدام الطاقة النووية كسلاح حربى ، ولا يقتصر اثر التسليح النووى على تدمير اصول الحياة المدنية والحكم المدنى- فى الدول المنتجة للسلاح النووي - ولكنه يمتد كالمرض السرطانى ، الى كافة الدول التى تعلم ان الحرب النووية لا يمكن أن تكون محصورة وانما هى حرب شاملة ، واحتمال هذه الحرب أو حتى مجرد التخريف بهذا الاحتمال من شأنه ان يسكت اي صوت يرتفع مطالبا بحريات للمواطنين!

بل انه بعيدا عن الحديث حول حرب نووية فان مجرد دخول الدولة النادى النووى- ولو استخدمت الطاقة النووية لاغراض سلمية - سيؤدى حتما الى ان تكون الدولة النووية ، وهو ما يوجب حتما تحقيق ضمانات عديدة لحماية عملية الانتاج النووى ، وهى احتياطات يراها الخبراء متعارضة مع الديمقراطية وسوف تؤدى بأخطر مكتسباتها وهى الحريات.

**

التسلح النووى يدمر الحياة المدنية والحكم المدنى



العلم والتحديات الثقافية

الذكاء.. ثورة ثالثة يشهدها العالم

ليلى الشربيني

يلعب العلم والتكنولوجيا دورا أساسيا في تقسيم العالم إلى شمال وجنوب. وقد أخذ الأستعمار شكلاً جديداً بمقتضى التطور العلمي والتكنولوجي، فلم يعد مجرد احتلال للأرض أو احتكار لرأس المال (فقط) بل أصبح أيضا احتكاراً للعمل والتكنولوجيا، والمضى قدماً في إبتكار الجديد واكتشاف الحديث منها مع حجب هذا التطور عن دول الجنوب وعدم تمكينها من الإسهام فيه. هذا مايجعل دول الجنوب في حالة تلمذة مستمرة واعتماد دائم على دول الشمال.

من ناحية أخرى يعاصر الإنسان في نهاية هذا القرن ثورة علمية تسمى أحيانا بالثورة الثالثة، فالأولى كانت الزراعة والثانية الطاقة وقد ارتكزت عليها الصناعات المختلفة. **أما الثورة الثالثة فهي الذكاء.**

في إطارها درس الذهن البشري، وتطور الحاسوب، وتولدت نظرية المعلومات وماتبعها من تطبيقات في أفرع مختلفة: علم الوراثة، علم النفس، علم الاجتماع، اللغويات وأساسا الاتصالات. وقد طورت نظرية المعلومات هذه الأفرع. ثم جاءت الهندسة الوراثية وأصبحت هناك صناعات عدة تعتبر إنتاجا ذهبيا

وإذا كانت الزراعة قد ولدت الاقطاع والصناعة الرأسمالية، فالثورة الثالثة كانت أشمل في تقسيمها للبشر. وأدت إلى وجود شمال يحتكر الأنتاج العلمي والتكنولوجي، وجنوب يحرم تدريجيا من إمكاناته وقدراته على المشاركة في هذا الإنتاج الذهني.

فبعد الخمسينات، بعد فينر وشانون، كان المحور الأساسي للدراسات هو الذكاء. وذلك إن كان قد أثر في نوعية الإنتاج من برامج وحاسوب (الكمبيوتر) وخدمات حاسوبية وعلى العديد من المجالات كالطب والتعليم واللغويات (مثلا) فقد أثر أيضا على الإنسان ذاته في المجتمعات التي ولدت وطورت هذا المنتج الذهني

وبعد.. إن نوعية العلوم التي تميز هذا العصر هي التي تجعله يختلف عن العصور التي سبقته فرغم أنه تطور منطقي لما سبقه، ورغم أنه يأخذ جذوره منه إلا أنه يعد ثورة عليه.

ففي عصر الطاقة درست هذه- درسها الإنسان بذكائه- أما في عصرنا هذا فيدرس الذكاء ذاته. لذا تنصب الدراسة على أهم خصوصية للإنسان. أي أن المادة المدروسة تحلق إختلافا جوهريا عنها في عصر الطاقة

لانغالي إذن إذا قلنا أن الذي يحدث في تلك المجتمعات هو نوع من الطفرة (النقلة) الحضارية التي تؤدي إلى الانتقال من عصر الطاقة الى عصر الذكاء، وهي نقلة ليست فقط في المنتج لكنها- وهذا هو الأهم- في المُنتِج أيضا. وتكمن تلك الطفرة في الجوهر أي في مستوى التفكير فالفرد المتقدم أصبح يعي الزمن. والمجتمعات المتقدمة تقيس هذا الزمن ليس فقط بما يحرزه من تقدم حضاري. لذا نجد أنه رغم وجود الرأسمالية والاحتكار ورغم انقسام المجتمع الى أكثر من فئة في هذه البلاد فالاستلحنسبا تعي أن وجود طبقة دونية خارج العصر يشكل عبئا على تقدم المجتمع ككل وعلى استمراره داخل المنظومة الشمالية، ومن ثم فعلماء الإنثيات يقومون بالدراسات اللازمة لسد تلك الثغرات..

نحن إذن في الشمال بصدد منظومة بحثية بالمعنى البحت للكلمة يصب إنتاجها في تكنولوجيا متقدمة، ومن ثم في الاقتصاد القومي لتلك الدول. وأيضا بصدد منظومة بحثية في الإنسانيات يصب عندها في تقدم وتطور الإنسان ذاته: الإنسان كمنتمي في المنظومة القومية والإنسان كمقدرة إبداعية.

فماذا عن الجنوب؟.

إن الجنوب في حالة تلمذة مستمرة، أي الاكتفاء (بالكاد) بهضم أو معرفة ما أنتج في الدول المتقدمة مع عدم وجود منظومة بحثية قومية معترف بإنجازها العلمي تقف على قدم المساواة مع الشمال، أي مع منظومات قومية أثبتت نفسها بإنجازاتها وإسهاماتها في التطور العلمي ومن ثم انتمت إلى مايمكن تسميته بالمنظومة العلمية العالمية

ففي العلوم البحتة نجد أفرادا بمثابة عناصر متجاورة لاتربطهم بعضا ببعض خطة قومية تكفل لهم المكتبة والمعمل والهدف الجماعي الذي يجعل أبحاثهم تتكامل في اتجاه تراكم المعرفة وتراكم الإنجاز على المستوى القومي.

ولأنهم أفراد ولأن بعضهم ينجز فإن هذا الإنجاز الفردي يصب في استراتيجية الغير فنجد هذه الصفوة تذهب إلى بلاد الشمال لإنجاز مهمة بحثية أو تنشر أبحاثها في إحدى دوريات الشمال. وغالبا ماتكون تلك الدوريات غير متاحة محليا فلا يستفاد من

هذه الأبحاث إلا في الشمال.

أما في العلوم الاجتماعية فالمسألة أخطر. فالبحث الذي يصب في استراتيجية الغير ليس مجرد بحث علمي نظري ليس من العيب الإسهام به في تطوير العلم حتى وإن لم يكن هذا التطوير لصالح المنظومة البحثية القومية .. إنما هو بحث تطبيقي يتضمن المعلومات والبيانات غير المتاحة لأي باحث شمالي

ولأن الباحثين لا يعملون في إطار منظومة قومية لها استراتيجية واضحة من النهوض بالمجتمع وبالفرد. فغالبا ماتصب تلك الدراسات أو هذه الأبحاث المتحاورة في استراتيجية من كلفوا الباحثين المحليين بالدراسات والأبحاث.

هؤلاء الغير تتجمع لديهم المعلومات والبيانات التي تتيح لهم الاستنتاج بعد دراسات في مستويات أعلى، ولأن هذه العلوم- علوم الإنسان- تطورت تطورا خطيرا في نهاية هذا القرن، ولأنها أصبحت أداة قهر لعبية فهي إحدى الركائز التي ترتكز عليها استراتيجية الشمال في تفتيت المجتمع الجنوبي وتذير الفردية

وختاما .. في الوقت الذي نجد فيه علماءنا ذوي التخصصات العلمية البحتة محرومين من عمل أبحاث تطبيقية حديثة تجعل علمهم أداة من أدوات تطوير الصناعة. نجد الإنتاج الذهني ومايليه من تطبيقات تجعل دخول المجتمع في العصر أمرا شبه معدوم. فالذي حدث في مجال المنتج الذهني هو نوع من الطلاء الخارجي MAKE UP وليس دخولا فعليا في حيازة الانتاج. تماما مثل سيدة ذهبت إلى باريس فقصت شعرها على أحدث الموضات واتخذت أحدث الثياب لكنها لم تذهب إلى المتحف ولا الى المسرح ولا إلى ندوة. فهي إذن لم تلتحم بالإنجاز الحضاري واكتفت بالشكل.

وفي ذات الوقت نجد علماء الإنسانيات محرومين من الأداة البشرية الحديثة ذات المستوى الرفيع، التي تجعل من دراساتهم المختلفة مادة للمضي نحو النهوض بالفرد والإرتقاء به، وتثبيت الروابط الاجتماعية والصعود إلى المستوى الحضاري الذي يتطلبه القرن الحادي والعشرون.

إننا إذن في عصر الذكاء لم ندخل المباراة. إن أحد الأسباب وليس كلها هو عدم وجود منظومة بحثية لها استراتيجية صحة النهوض لإنتاج الإرتقاء بالفرد

فما هو الارتقاء بالفرد على مشارف القرن الحادي والعشرين

يظن البعض أنه الاقتصاد، لكن الاقتصاد لا يأتي من فراغ. إن الإنسان بدخوله معركة العصر وإنتاج العصر يصنع الاقتصاد فكيف يدخل تلك المباراة؟

إن الانتاج الذهني يحتاج إلى مهارة إبداعية فهل يغرسها التعليم في مواطن المستقبل؟

وماهو التعليم؟

يقول عالم الذكاء الصناعي ليونارد أوهر إنه القدرة على إعادة تنظيم المعلومات في الذاكرة Restructuration. فالابداع لا يأتي من فراغ فهو يعتمد على المخزون بالذاكرة، ويأتي منه بالجديد بعد إعادة تنظيمه. إذن العملية التربوية يجب أن تعلم تصنيف المعلومات وتنمي أسلوب التعامل معها.

وقد لانضيف شيئا إذا قلنا: إنه نظرا لكثرة المعلومات وتلاحقها فإن التعامل معها أصبح سمة العصر: تحليلها تجميعها نقدها، بمعنى إنه ليس المهم قراءة كتاب ما أو مقال ما إنما المهم هو الخروج منه، ليس فقط بالمادة المتضمنة، إنما الوعي بهذه المادة وعيا واكبه تحليل وربما نقد. ففي غالبية الأحيان سيوجد كتاب آخر يقول معلومات أخرى في نفس المضمون، وذلك يحدث ليس فقط في السياسة لكن أيضا في أفرع عدة مثل النقد الأدبي والاقتصاد أو علم النفس أو علم الاجتماع. أو في عواميد الصحف.

إن العصر الحديث قد علمنا أن المعلومة ليست مطلقة. وهذا لايرجع فقط لتعدد المناهج إنما يرجع أيضا لتلاحق المعلومات وتغيرها بمقتضى التطور السريع الذي جاءت به سهولة الاتصالات ووجود شبكات المعلومات

إذن التعليم يجب أن يعتمد على التعامل مع المعلومات تعاملا ذكيا تحليليا أو نقديا.

مثلا

إن دور درس الكيمياء أو درس الفيزياء ليس فقط في استيعاب المادة من حيث هي علم يشمل معلومات عن الظاهرة الطبيعية، إنما أيضا، وهذا هو الأهم، هو مادة للتدريب على التعامل مع المعلومات تعاملا يأتي بترجمة الظاهرة، إلى معادلات تعبر عنها تعبيرا منطقيا يعود على الدارس برؤية لتلك الظاهرة وفي ذات الوقت يكتسب هذا الدارس مهارة مافي دراسة ظواهر أخرى والتعامل معها عبر المعادلات، على سبيل المثال الاقتصاد أو اللغة. إن دراسة الرياضيات لاتكمن فقط في حل المعادلات أو مسائل الهندسة إنها تكمن أيضا في التدريب على التجريد وعلى المنطق مما يجعل الدارس مؤهلا فيما بعد لعدم تقبل معلومة لمجرد إنها وردت في كتاب أو في مقال ما لم تدعمها حجة منطقية.

هذا يعني أن درس الرياضيات أو الفيزياء كما يعطى الآن بعيدا عن تحقيق هدفه التربوي، إذ أنه يعطى نماذج لمسائل تغطي المنهج فيتعرف التلميذ على النموذج يوم الامتحان ويأتي بالحل الجاهز في ذهنه بطريقة شبه آلية. ومن ثم فالمجهود المبذول من هذا التلميذ هو التعرف على نوع السؤال clobal perception وليس تحليله ana-lytic perception والبحث عن حل منطقي له تستخدم فيه قدراته الإبداعية.

أما الكمبيوتر فقد دخل هو الآخر ضمن العملية التلقينية فبدلا من تعليم الطالب التصميم والتحليل عبر درس الحاسوب، تعطى له برامج جاهزة ليستخدمها.

إن التلميذ بمقتضى متطلبات العصر يجب أن يسبق أستاذه ويجب أن يعد لهذا التجاوز، فالمعلومة ليست مطلقة والأستاذ ليس سلطة لذا وجب تدريب التلميذ منذ البداية على المشاركة في الدرس مما يحتم إعادة النظر في العملية التربوية بشكلها الراهن وفي المدرس، بمعنى أن التعليم كما هو الآن يعد للتلمذة المستمرة وليس لتحمل المسئولية علمية كانت أو اجتماعية، فهو يحرم طالب العلم من تنمية قدراته وملكاته ومن ثم الابداع والإسهام في صنع العصر مما يفرض عليه التبعية والبقاء في وضع المساعد على أحسن الفروض.

كيف لنا إذن في المعاصرة العلمية والحضارية والانتهاء لتلك الطفرة التي جاء بها القرن العشرين في نهايته والتي ترسم مصير البشرية.

إننا نحتاج إلى ثورة، والثورة هنا ليس المقصود بها الكفاح المسلح لطبقة ضد طبقة أو لجنوب ضد شمال. فالاستعمار أخذ شكلا جديدا، وقاهر اليوم غير قاهر الأمس. وسلاح اليوم غير سلاح الأمس.

إن التصفية الجسدية لم يعد لها مبرر فالغزو أصبح غزوا ذهنيا والقهر أصبح قهرا ذهنيا أيضا يهدف إلى تجريد الفرد من قدراته وملكاته التي تجعله يعاصر التقدم.

ويشرع القهر الذهني هذا الطبقات الحاكمة في الجنوب سواء في الدول الفقيرة أو في الدول الغنية، فكلاهما يقر تبعية علمية وتكنولوجية وتخلف حضاري يجعل هذا وذاك لاينتمي إلى عجلة التقدم ويقف منها موقف المتفرج.



عبده دهب حسنين

مصر - السودان

الكفاح المشترك

د. رفعت السعيد

الاسم: عبده دهب حسنين
تاريخ الميلاد: ١٩١٢
المهنة: عامل فى حمام سباحة- محترف ثورى- تاجر

كان حزب مصر الفتاة يحاول فى الثلاثينات أن يؤكد وحدة وادى النيل بكل السبل، ومن بينها محاولة إقامة فروع له فى السودان، لكن السودان لم يكن بعيدا فحسب بل كان أيضا تحت وطأة الحكم الانجليزى المباشر الذى كان يتشبث بحالة من العداء لمصر الفتاة، ليس فقط بسبب حماسها ضد الاستعمار الانجليزى لمصر والسودان، وإنما بسبب توجهاتها المتسمة بالاقتراب من الفاشية.

وبقدر ماحاولت يد مصر الفتاة أن تمتد، فقد وصلت فقط إلى وادى حلفا.. وهناك وصلت فقط إلى شاب فقير ككل الناس هناك لكنه تميز عن الجميع بحالة من العداء المتفجر ضد الانجليز.

وارتدى «عبده دهب» القميص الأخضر (الزى الخاص بالتنظيم شبه العسكرى الخاص بمصر الفتاة) وراح يزهو به فى حوارى وادى حلفا محرضا الجميع ضد الانجليز، ومن أجل وحدة وادى النيل، مرورا أيضا ببعض المقولات شبه الفاشية.

واستدعاه حاكم البلده الانجليزى وأمره بأن يخلع القميص الأخضر فرفض، فبدأ باضطهاده اضطهادا أجبره أن يهاجر شمالا إلى القاهرة.

نحن الآن فى عام ١٩٣٥، والفتى الأسمر النحيل كحبات التمر النوبى العتيد لم يزل فى الثامنة عشرة من عمره.. يأتى إلى القاهرة ولايعرف فيها سوى حزب مصر الفتاة فاتصل بهم.

ونستمع إليه يحكى لنا أيامه الأولى فى القاهرة «بعد أن غادرت وادى حلفا اتصلت فى القاهرة ببعض قادة مصر الفتاة، وبسبب حماسى الشديد حاولوا الاستفادة منى فى خلق جسور مع الفاشست الإيطاليين، وطلبوا منى أن أبحث عن عمل عند الإيطاليين».

وفى القاهرة الصاخبة تحول الفتى النوبى إلى شعلة نشاط، وهو يمتلك حيوية فطرية، وبساطة جذابة، وحمية ثورية وقدرة فائقة على اكتساب الصداقات، وعلى حل أية مشكلة تعترضه.. بجسارة وانطلاق وبابتسامة مرحة.

وفورا وجد عملا فى حمام سباحة يملكه لأحد الإيطاليين.

ينظف الحمام ويشرف على ملئه وتفريغه.. ويشتم الانجليز بمناسبة وبلا مناسبة، ويظهر فى ذات الوقت تعاطفا مع إيطاليا. كان وفق تعليمات «مصر الفتاة» يلقى بشباكه بحثا عن فاشستى إيطالى يقيم معه علاقة سياسية. لكن الشباك -ربما للدهشة- لم تصطد فاشيا بل شيوعيا.

واصطاد عبده دهب عكس المطلوب.

«ماريو» موظف ايطالى فى ذات الحمام، أعجب بحيوية الفتى النشط، الجذاب، المتفجر حماسا ضد الانجليز، ويقول عبده دهب فى حوارى معه (ناقشته فى منزله بالخرطوم فى ١٨-١-١٩٦٩) «سألنى ماريو لماذا أنت متحمس ضد الانجليز؟ فقلت لأنهم يستعمرون بلادنا. فقال: ولماذا تحب إيطاليا؟ فقلت لكى تخلصنا من الانجليز. وضحك ماريو وبدأ يحدثنى طويلا عن فكرة الاستعمار، وكيف أن الإيطاليين يحاولون طرد الانجليز من مصر ليحلوا محلهم، ويواصلوا استعمارها.. وبالتدريج بدأ ماريو يدرس لى الماركسية.. وبدأت آفاق جديدة وغريبة تتفتح أمامى، وكان يحدثنى عن الاتحاد السوفيتى بانبهار، وبدأت اشاركه انبهاره».

وفى سنة ١٩٣٩ بدأت حملة اعتقالات واسعة طالت الغالبية الساحقة من الإيطاليين، وعندما جاء البوليس ليقبض على ماريو وفيما يودعنى قال هامسا: اتصل بهنرى كورييل أو مارسيل اسرائيل. ولم يعطنى رجال البوليس فرصة سؤاله عن كيفية الاتصال بهم، ولامن هم».

أخذوا «ماريو» وتركوا عبده دهب وقد عصفت به فكرة جديدة متألقة تؤرقه وتولد بداخله نارا مشتعلة دوما وتفجر بينه وبين «مصر الفتاة» خلافات لاتنتهى.

* كتلة الشباب المصرى

أصبح ضد «مصر الفتاة» ولم يجد سبيلا للوصول إلى هذه الأسماء الغريبة التى همس بها «ماريو» فى أذنه، وتصاعد صراعه.. وانقسم عن مصر الفتاة هو وعصام عبد المعطى وفهمى عقل وحسن كمال وآخرين من الكوادر الأساسية للحزب وكونوا تنظيما اسماه «كتلة الشباب المصرى» وأصدروا مجلة اسمها «الجلاء».

الفتى النوبى أصبح زعيما لكتلة، وهو بحاجة لأن يثقف نفسه، وبدأ يتابع الندوات والمناظرات التى كانت متكاثرة فى هذه الأيام وفى يوم من أيام ١٩٣٩ ساقته قدماه ليستمع إلى مناظرة بين سلامة موسى وزكى مبارك حول «المرأة المصرية والمرأة الأوروبية» فى النادى الديمقراطى، والفتى المتفجر دوما، يتفجر بحكم العادة فى نقاش حاد مع زكى مبارك. وبعد المناظرة جمع أطراف جلبابه الأبيض، وعدل عمامته السودانية الطراز، وفيما يهم بالخروج تصدى له خواجه ليسأله، «أنت عبده دهب؟» فأجاب نعم، وكان الرد «إحنا بندور عليك من زمان».

إنه هليل شوارتز أحد مؤسسى النادى الديمقراطى. وفى غرفة خاصة بإدارة النادى التف حوله عدد من قادته «هنرى كورييل،بولا العلايلى مارسيل اسرائيل» وجرى نقاش طويل حول الأوضاع فى السودان.

وفى نهاية المناقشة أعطاه كورييل موعدا. كان كورييل قد قاس بمهارة قدرات الرجل وعرف أنه «رجل المهام الصعبة»، وفى المقابلة قال له أنه يريد أن يصدر مجلة لنشر الوعى بين المصريين، لكن البوليس يرفض أن يعطى أمثاله ترخيصا، كما أنه يحرتل إمكانية استئجارهم لترخيص أحدى المجلات، ولأن عبده دهب لم يُعرف بعد فإنه يمكنه أن يفعل ذلك. وفى أيام حقق عبده دهب المطلوب عثر على شخص اسمه «رجب أحمد» يمتلك ترخيصا لمجلة ذات اسم ملائم جدا هو «حرية الشعب» والإيجار جنيه ونصف شهريا، زادت جنيها بعد أن بدأ البوليس مضايقته.

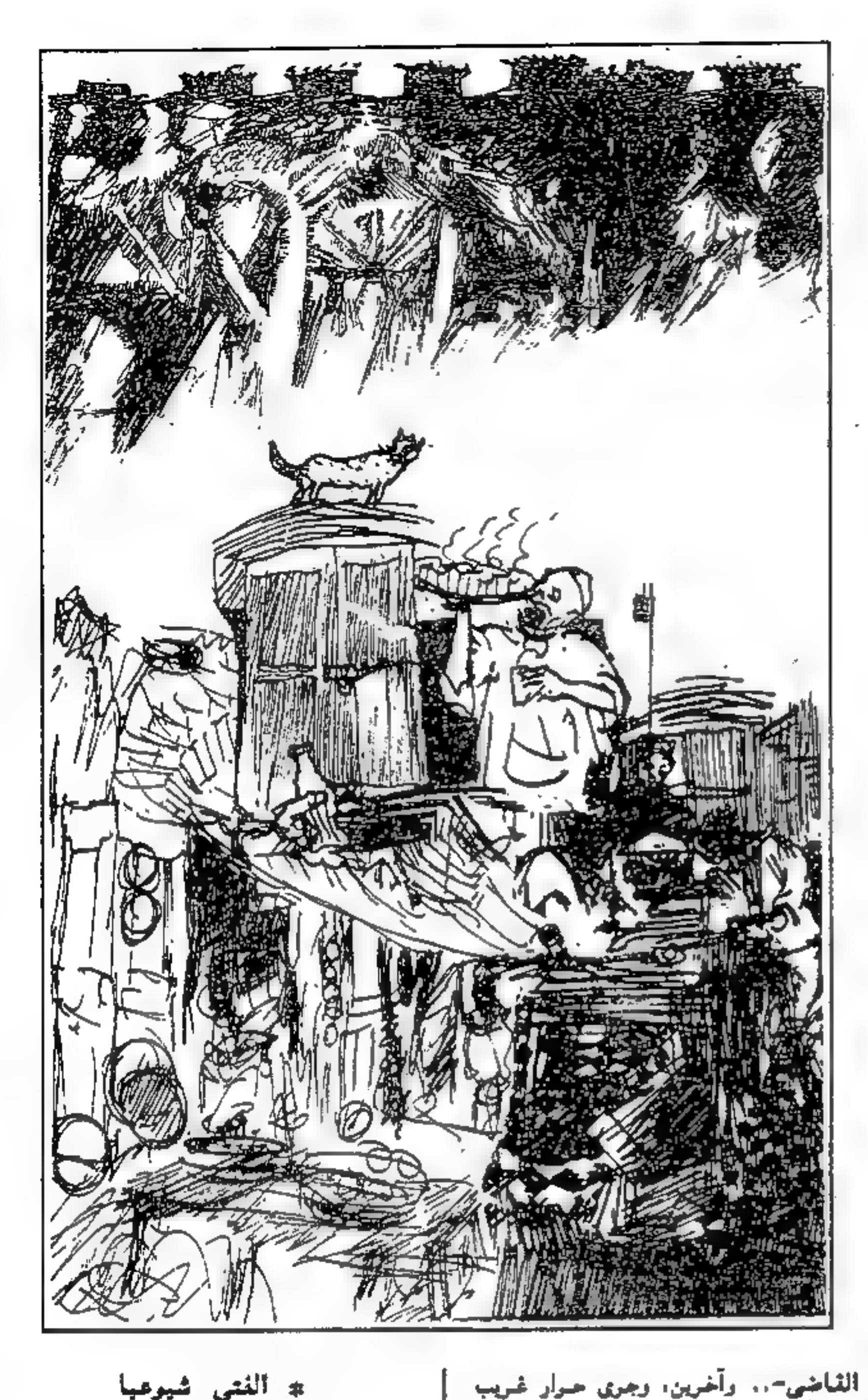
والأجانب والمثقفون أبناء الذوات المرتبكون دوما فى الممارسات العملية، الحاذقون تماما فى مجال الفكر وجدوا فى عبده دهب نموذجا فريدا قادرا على حل أية مشكلة عملية. وسريعا جدا كانت «حرية الشعب» تعاود صدورها فقط أضافت إلى الاسم عبارة عامة المضمون.

«مجلة مصرية سودانية عمالية ثقافية».

وجمع له كورييل عددا من العمال الذين كان يقيم علاقات معهم مثل :«سيد قنديل وزكى أبو الخير» وهما من أهم الكوادر النقابية بما يوحى أن كورييل كان يعرف أين يضع يده، واستطاع هو أن يضم إليه طالبا سودانيا اسمه «محيى الدين صابر»(ذاته د.محيي الدين صابر المعروف لنا جميعا) وأنضم إليهم عدد من أعضاء النادى القدامى الذين يجيدون العربية.

ونستمع إليه «وكان كورييل يلتقى بى على انفراد ليدرس لى الماركسية ويستحثنى دوما على كسب عناصر جديدة، وأنا لا أهدأ وكنت أكسب كل يوم شخصا أو أشخاصا جددا».

ثم تفرقت السبل فى «النادى الديمقراطى» .تلقى دعوة إلى اجتماع فى منزل «جومعالرن» وحضر عديد من الأشخاص الذين رآهم فى النادى الديمقراطى. جورج حنين- . هليل شوارتز- مارسيل اسرائيل- بولا العلايلى- عصام الدين حفنى ناصف- د.عبد الفتاح



القاضى-.. وآخرين، وجرى حوار غريب حول أهمية إقامة تنظيم ماركسى، ورغم إتفاق الجميع على ضرورة ذلك إلا أنهم اختلفوا اختلافا شديدا حول أشياء محددة مثل دور الأجانب فى القيادة، وتوجهات التنظيم. «ويقول» لم أفهم شيئا، فقط فهمت أنهم مختلفون» لكنه بالسليقة اتجه مع كورييل، وبدأ يشاركه فى تأسيس تنظيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»(ح.م).

* الفتى شيوعيا

ولكننى اعتبر أننى أصبحت شيوعيا، عندما فهمت الماركسية، ولعل هذا الفهم قد ترسخ عندما حضرت أول مدرسة كادر جلس مع الكوادر المصرية الشابة. .هو«إبراهيم العطار(طيار)، سيد حافظ وسيد سليمان رفاعى (ميكانيكى طيران) مختار العطار وكمال شعبان(طالبان بكلية الفنون الجميلة) عبد الرحمن القللى (طالب بالأزهر).أما المدرسون

فهم كوريل، زكي هاشم (وكان وكيلا بالسيتشابة) وأحمد دمرداش تونى (الشخصية الأوليمبية الشهيرة فيما بعد)، تحسين المصري (مهندس)..

ومن المدرسين والطلاب تشكلت أول لجنة مركزية وكان فيها طبعا عبده دهب.

وبحماسه الدافق اندفع في تجنيد عديد من النوبيين والسودانيين وبسرعة امتلكت ح.م قسما واسعا للنوبيين وآخر للسودانيين. القسم النوبي ضم الكثيرين منهم «زكى مراد. محمد خليل قاسم. مبارك عبده فضل». والقسم السوداني ضم أيضا الكثيرين ومنهم «عبد الوهاب زين العابدين- محمد أمين حسنين- عبد الرحيم فودة- عز الدين على عامر- عبد الماجد أبو حسبو- وكان الاسم الحركي لهذا القسم «شركة الملح والصودا».

وفي عام ١٩٤٣ كلفه التنظيم بالسفر إلى السودان لتجنيد رفاق هناك. وهناك تعرف على ضابط انجليزى اسمه «استورى» وكان شيوعيا، واشتكى له من صعوبة العمل وسط السودانيين، خاصة وأنه من قوات الاحتلال، وقال أنه لم ينجح إلا في تجنيد شخصين هما أحمد زين العابدين (طالب. أصبح وزيرا بعد الاستقلال) وحسين الطاهر زروق (مدرس) وكان «أستورى» يلح في أن أقيم علاقات بينه وبين مزيد من السودانيين بهدف تكوين تنظيم سوداني تحت إشراف الحزب الشيوعي الانجليزي.

وأقام عبده دهب شهرين في الخرطوم ونجح في أن يجند المهندس حسن أبو جبل وضمه إلى الاثنين زين العابدين وزروق فأصبحا ثلاثة وعاد إلى القاهرة متحمسا لتصعيد النشاط وسط السودانيين وبالفعل أولت القيادة اهتماما خاصا بقسم «شركة الملح والصودا» واتسع اتساعا كبيرا، وقد رفضت ح.م بشدة أن يتبع التنظيم السوداني الحزب الانجليزي، وصممت على استقلاله تماما

ومن كوادر هذا التنظيم تأسست «الحركة السودانية للتحرر الوطني» (حستو) التي أصبحت فيما بعد «الحزب الشيوعي السوداني».

..والنشاط المتفجر لحماس يعمل في كل اتجاه.

فعبر علاقاته بالطلاب السودانيين المتمركزين في مدرسة حلوان الثانوية (حيث تجمع أغلب الطلبة الوافدين) تعرف على طالب أثيوبي اسمه «ملاس بوجوتى» وأصبح «ملاس» شيوعيا، وتسلمه كوريل شخصيا ليدرس له كورسات مكثفة عن الماركسية وأسلوب التنظيم السري، وسافر «بوجوتى» ليسهم في تأسيس تنظيم شيوعي في أثيوبيا وليصبح واحدا من قادته..

ويقول عبده دهب وظل ملاس بوجوتى يراسلني لفترة طويلة، وظللنا نرسل له كتبا بالانجليزية ومساعدات مالية وتوجيهات تنظيمية. ومن مدرسة حلوان التقط أيضا بعض الطلبة اليمنيين وعن طريقهم تعرف بمجموعة من اليمنيين أتوا للتدريب على أعمال البريد وجند عددا منهم وسافروا أيضا محملين بمجموعات من الكتب الخضراء.. وبتوجيهات لتأسيس تنظيم شيوعي هناك.

وفي ذلك الحين كان هناك في القاهرة شاب تونسي متحمس لقضية وطنه هو «الحبيب بورقيبه» واتصل به عبده دهب وأقام علاقة معه، وقدمت له ح.م مساعدات كثيرة.

وبالإضافة إلى ذلك أصدر عبده دهب «مجلة أم درمان» ولنستمع إليه إلى قصتها: «كان هناك صراع دائم في ذلك الحين بين شعار ترفعه كل الأحزاب البرجوازية، هو «وحدة وادي النيل تحت التاج المصري» وشعار يرفعه الشيوعيون وهو: «الكفاح المشترك بين الشعبين- مع حق تقرير المصير للشعب السوداني» وكان شعارنا يغضب البرجوازية ويغضب السراى.

وعلمنا أن القصر الملكي سيصدر مجلة اسمها «السودان» وسيرأس تحريرها «على البربرى». وقررنا إصدار مجلة لنا. وتقدمنا بطلب ترخيص باسم «الكفاح المشترك» ورفضت وزارة الداخلية. فطلبنا ترخيصا باسم «أم درمان» ورفضت أيضا. لكن أحمد دمرداش تونى استطاع أن يقنع صهره محمد محمود جلال بك وكان عضوا بمجلس النواب، بأن هذه المجلة ستحمل لواء الدعوة لمبادىء الحزب الوطني، وقدم جلال ضمانه للمجلة أمام السلطات.. وبناء على توصية منه قابلت رئيس الوزراء حسن باشا صبرى في كلوب محمد على وابلغني موافقته على الترخيص وقال ضاحكا: «وإن كنت متأكدا أن اسمها الحقيقي سيكون «موسكو» وليس «أم درمان».

ولعبت «أم درمان» دورا هاما ليس في مصر وإنما في السودان أيضا.. وأقلقت السراى بصراعها المرير مؤكدة شعار الكفاح المشترك.. وذات يوم فوجىء عبده دهب «بمحمد حسن» وهو نوبى كان شماشرجيا عند الملك فاروق وكان يلعب دورا هاما في السياسة فوجىء به وهو يعرض عليه ألفي جنيه (وهي ثروة بمعايير هذا الزمان) مقابل أن يغلق «أم درمان» ويترك مصر إلى السودان وإلا فإن مولانا سيأمر باغتياله.

وسألته: بماذا أجبت؟ ضحك وقال. «شتمته وجريت وراءه لأضربه. ودهش الناس في القهوة عندما رأوني وأنا أجرى وراء أقوى شخصية نوبية وشخص قريب جدا من الملك محاولا أن أضربه بالشلوت.»

أما حكومة السودان (الانجليزية) فقد أصدرت قرارا بمنع دخول «أم درمان» إلى السودان لكنها كانت تهرب إلى هناك لتباع بأكثر من عشرة أضعاف ثمنها.

* السجن ثم الإبعاد

وفي عام ١٩٤٦ يوجه اسماعيل صدقى ضربته البوليسية ضد كل القوى التقدمية. ويغلق كل المنابر التقدمية أيضا ومنها «أم درمان» ويقبض على عبده دهب، وبعد أن يخرج يلعب دورا هاما في مواصلة إصدار «الجماهير» بعد وحدة ح.م مع ايسكرا.

وفي عام ١٩٤٨ يصدر -مرة أخرى- أمرا باعتقاله، ويخرج عام ١٩٥٠ ليرحل إلى السودان.

***

وعندما أصدرت الطبعة الأولى من كتابي «اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠» في عام ١٩٧٢ نشرت فيه محضر النقاش الذى أجريته مع عبده دهب كاملا.. وفيما أراجع بروفات الكتاب أدهشتني هذه الحركة الدائبة والتحركات المتشعبة، والانطلاق، ووجدتني مدفوعا بحس المؤرخ الأكاديمي أمسك بالقلم لأحذر القارىء..

وكتبت في الهامش: «من الواضح أن عبده دهب يبالغ كثيرا في دوره الشخصي».

وبعدها سافرت إلى باريس لأقابل شاهدا على نضال عبده دهب، هو هنرى كوريل الذى كان ثائرا على غير عادته، معاتبا بقسوة، مؤكدا أن ما نسبه عبده دهب إلى نفسه من نشاط هو أقل بكثير مما فعل فعلا، وأنه إما بسبب التواضع، أو بسبب النسيان قد أسقط عشرات من الأنشطة والأعمال الكثيرة الأهمية والتى فعلها هو شخصيا..

فإلى العزيز عبده دهب أقدم اعتذاري.

كتب



صندوق النقد وبلدان الجنوب

كتاب يرد على "الوصفة السحرية" للصندوق

لويس جرجس

تعيش بلدان الجنوب الفقيرة- ومن بينها مصر- وضعا مأساويا ناتجا عن أزمة اقتصادية حادة تمسك بخناقها منذ السبعينيات، وتأتي «وصفات» صندوق النقد الدولي- الذي تقع معظم دول الجنوب تحت وطأته- لتزيد من جرعة إفقار الطبقات الشعبية داخل هذه الدول، وعن حدة الفوارق الطبقية وانعدام العدالة الاجتماعية بها.

من هذه المعادلة الثنائية- الجنوب والصندوق- تأتي أهمية كتاب **(صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب)** الذي صدر مؤخرا عن مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب. وإذا كان موضوع صندوق النقد قد عالجته أبحاث وكتب كثيرة، فإن ميزة الكتاب الذي بين أيدينا تكمن في كونه نابعا من داخل مجتمعات الجنوب نفسها، وبأقلام نخبة متخصصة من أبنائه ممن لهم وزنهم في المحافل الدولية.

يقول د. **رمزي زكي** في مقدمة الطبعة العربية «لم يقتصر المساهمون في تحليلهم للتبعية على العوامل الخارجية فقط وإنما حللوا أيضا العوامل الداخلية مثل المصالح الطبقية وعلاقات القوى بين الشرائح الاجتماعية، والتقاليد الموروثة من الفترة الاستعمارية.. يقدم الكتاب دروسا غنية عن الحصاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها الصندوق، مثلما انتقد هذه البرامج لقدرة التفسيرية الصحيحة على فهم وتشخيص مشكلات هذه الدول وافتقادها أيضا إلى الكفاءة التطبيقية للخروج بها من أزمتها».

ميزة أخرى للكتاب وهي مناقشة قضايا الجنوب على أرضية فكرية تختلف عن أرضية السلفية الاقتصادية (المدرسة النيوكلاسيكية) التي تستند عليها رؤى الصندوق والتي تؤمن إيمانا أعمى بليبرالية السوق وتطمس الفروق بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة، وتعادي كل أنواع التدخل الحكومي في **النشاط** الاقتصادي، وتمحت أي نوع من التحليل الاجتماعي والسياسي الذي يربط بين المتغيرات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في هذه المتغيرات. يأتي هذا الكتاب إذن ليرد على الخطاب الإعلامي الإيديولوجي الزاعق الذي يصور «وصفات» الصندوق كما لو كانت تعويذة سحرية لا بديل عنها لعلاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في دول الجنوب.

وإذا جاز لنا أن نقفز من المقدمة إلى النتائج التي يضعها أمامنا الكتاب فإننا نجد الحصاد المر الذي تجنيه دول الجنوب- على اختلاف مواقعها ومساحاتها- من اتباع وصفات الصندوق. يأتي على رأس هذه النتائج **انتقال مبادرة إعداد السياسات الاقتصادية من المؤسسات الوطنية إلى المصادر الأجنبية**، وينظر الكتاب إلى عملية التكيف الهيكلي باعتبارها هزيمة للمشروع الوطني بواسطة رأس المال العالمي، فكانت المحصلة ازدياد سلطة ونفوذ وتأثير الدائنين والمستثمرين الأجانب في صنع السياسة الوطنية.

نتيجة أخرى هي ازدياد أثر المجموعات المحلية العاملة في قطاع الأعمال الخاصة الذين على صلة برأس المال والسوق الأجنبي، **مع تضاؤل قدرات وقوة الطبقة العاملة وأجزاء من الطبقة الوسطى في صياغة السياسة الوطنية** (نلاحظ دور رجال الأعمال في مصر في وضع السياسات الحكومية وآخرها اشتراكهم منفردين في وضع اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة الموحدة).

أيضا ضعفت قوى الدولة نتيجة خسارتها الموظفين المؤهلين وتدني مستوى أخلاقيات الموظفين العموميين، وازدياد النعرات والنزعات الدينية والعرقية والجرائم والعنف.. وتبرهن فصول الكتاب على أن الأثر التراكمي لسياسات التكيف هو نقل الدخول لصالح رأس المال وضد مصالح العمال أي من المجموعات التي تتقاضى أجورا ومرتبات إلى المضاربين والتجار، وهكذا ظهر التمايز الاجتماعي ضد الجماهير العريضة دون أن يرتبط ذلك بتراكم رأسمالي منتج حيث فتحت الأسواق والاستثمارات للأنشطة الترفيهية والخدمية. وإذا تحدثنا بلغة الأرقام نجد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن **استهلاك الفرد في طبقة الملاك في السنوات الأخيرة ارتفع بنسبة ١٦٪ بينما انخفض استهلاك العمال بنسبة ٢٥٪**.

وقد ازدادت حدة التوترات الاجتماعية، والاحتجاجات العمالية نتيجة تنفيذ سياسات التسريح والاستغناء عن العمال بأعداد كبيرة، وتخفيض المزايا الاجتماعية مثل العلاج ومجانية التعليم، إلى جانب تجميد الأجور والارتفاع الرهيب في الأسعار. وهنا لجأت الحكومات- استجابة لضغوط الصندوق- إلى إجراءات قمعية شديدة ضد قيادات العمال والنقابات المعارضة لإجراءات التقشف، فارتبطت وصفات الصندوق في الأغلب بضرب الديمقراطية والحرية النقابية.

يقول رئيس جامعة **ليجون بغانا**: ليس

عبثا أن يؤكد ممثلو رأس المال الغربي على أهمية «حكومة قوية» وان يثنوا على العزيمة السياسية والشجاعة لتلك الأنظمة القادرة على الإمساك بحبل التقشف والتي لاتنبع من تأييد الجماهير الشعبية

برنامج بديل

ولكن، هل لدى العمال وبقية الطبقات الشعبية المتضررة بدائل تقدمها حتى لاتكون معارضتها مجرد حركة معوقة لبرامج الاصلاح الاقتصادي كما ينظر اليها من جانب الصندوق ومنفذي سياساته المحليين.

هنا يقدم لنا الفصل الخاص عن نيجيريا تصورا بديلا لسياسات الصندوق يمكن اعتباره حالة (نموذج) قابل للتطبيق في غيره من الدول مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الوطنية، والظروف المحلية لكل دولة. وقد تزامنت صعوبات المفاوضات بين الحكومة النيجيرية والصندوق مع اتباع سياسات قمعية واصدار قرارات مقيدة للحريات المدنية وحقوق العمال الذين قدموا البديل للسياسة المتبعة.

ففي ١٩٨٥ أعلن كونجرس عمال نيجيريا برنامج أزمة بديل «**من أجل الانتعاش الوطني**» وكان برنامجا موسعا يتضمن حماية وتوسيع التوظيف لتجنب تبديد الموارد البشرية، وتحفيز الطلب والنمو العام. وأن يأتي التمويل عن طريق تخفيض التكاليف في العقود المتضخمة بصورة مبالغ فيها، ومحاربة الفساد وفرض الضرائب على الأغنياء، ومنع التهرب الضريبي وتسريع الاستثمار الصناعي خاصة في قطاع السلع الرأسمالية، وتخصيص الموارد بالعملة الأجنبية بطريقة تؤكد الاستخدام الكفء للطاقات الصناعية المتوافرة، واعطاء الأولوية للمواد الخام ومدخلات الانتاج الصناعية الاخرى على الاستهلاك البذخي، وأن ينتظر المستثمرون تحويل الارباح حتى يأخذ الانتعاش الصناعي مساره. ووضع سقف ٢٠٪ من عوائد الصادرات لتسديد مدفوعات الديون الأجنبية، وأن تأخذ الدولة وليس الخصخصة المبادرة في ترسيع الانشطة الانتاجية، وفي الزراعة يجب التركيز على المزارع الفلاحية الصغيرة والتعاونيات

دور الدولة في آسيا

يتحدث الكتاب عن بديل آخر لنموذج وطني في تجربة بعض أقطار جنوب شرق آسيا حيث اجريت تغيرات مؤسسية حاسمة وضعت الاطار للتراكم المنتج في **تايوان والصين الشعبية** وفي **الكوريتين** سواء بواسطة برجوازية صناعية (**كوريا الجنوبية**) أو بواسطة مؤسسات الدولة (**كوريا الشمالية**). في كل تلك الأقطار فان النقطة المركزية لتلك التغيرات المؤسسية هي الاصلاح الزراعي «**الارض لمن يفلحها**». هذا المبدأ ذو مدلول مزدوج حيث تم توزيع الملكيات الإنتاجية للأغلبية ثم خلق سوق داخلي كبير في سلع الاستهلاك الجماهيري كما يعمل كمحفز للمنتجات الصناعية.

ووفقا لمصادر صندوق النقد نفسه فان لدى **كوريا الجنوبية** توزيع دخل اكثر عدالة مقارنة بأغلب دول العالم الثالث، ويرتبط الاصلاح الزراعي بصورة وثيقة بدولة نشطة ذات سياسات اقتصادية مزدوجة التوجه: حماية السوق الداخلي لصالح الصناعيين المحليين، وتوجيه رأس المال المحلي في استثمارات ضرورية، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

نموذج نيكاراجوا

نموذج آخر من البدائل بعيدا عن نصائح الصندوق تقدمه **نيكاراجوا** حيث عمدت حكومة **الساندينيستا** بعد استلام السلطة في يوليو ١٩٧٩ الى وضع برنامج اقتصادي قصد به اعادة تنشيط الاقتصاد ووضع أسس الانتقال الى الاشتراكية، الا أنه ومع بداية انجاز التحولات الضرورية في النموذج والتي شملت اصلاح زراعي، واعادة توحيد سعر الصرف وتقوية السيطرة المصرفية. في هذا الوقت توسع نطاق جهود الولايات المتحدة لزعزعة الاستقرار الاقتصادي، وتحول الاقتصاد فجأة من مرحلة اعادة البناء الاجتماعي الى مرحلة البقاء العسكري.

أثر هذا التدخل على برنامج الحكومة الاقتصادي وتذكر الارقام انه بدون هذا التدخل فان عجز الحساب الجاري كان متوقعا له أن يبلغ ١٨٪ فقط من الواردات بدلا من نسبة ٦٢٪ المجلة عام ١٩٨٧.

في ١٩٨٤ وعندما تصاعد التدخل العسكري الامريكي الى قمته تقدمت الحكومة النيكاراجوية بقضية ضد الولايات المتحدة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ورفضت المحكمة بقبول القضية. واعطت حكما ضد الولايات المتحدة في ١٩٨٦ وأكدت أن الهجوم المباشر ومساندة الكونترا هما انتهاك لمبادئ القانون الدولي وأن المقاطعة التجارية هي انتهاك لالتزامات اتفاقية ١٩٥٦، واقرت المحكمة حق نيكاراجوا في التعويض عن خسائرها من جراء هذا التدخل.

إن مدلول هذه القضية أمر هام جدا فهي تشكل سابقة هامة لحقوق الأمم الصغيرة في اختيار نموذجها الخاص للتطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي، ولفكرة تعويض الخسائر التنموية الناتجة عن «الهزة الخارجية المقصودة» إن المفهوم القانوني للدخل الضائع هي نقطة جوهرية في هذا الحكم

واخيرا فان القضية واحدة مهما اختلفت اسماء الدول، فالهم الذي تعاني منه دول الجنوب واحد وهو تآكل مواردها أمام تضخم وتوحش الرأسماليات العالمية، وتكالبها على استنزاف مواردها وفي ظل الانخفاض المستمر في مستوى اسعار المواد الخام التي يعتمد عليها اقتصادها مقابل الارتفاع الرهيب في اسعار المواد المصنعة الواردة اليها من الدول الرأسمالية الكبرى

الاعتماد على الذات

يقول **البروفيسور ماكنتير** نائب رئيس جامعة **الوست انديز** في مقدمة الطبعة الانجليزية، أن المشاركين في الكتاب أدركوا ضرورة الاعتماد على مقدرات الجنوب، وأن مجهودا كبيرا يجب أن يبذل من خلال التعليم والتدريب لرفع مستوى كفاءة الموارد البشرية حتى تسهم بانصاف في الانتاج والتجارة العالمية وفي التقدم العلمي والتكنولوجي.

من المهم أن نذكر في النهاية أن الكتاب هو حصيلة ابحاث قدمت الى مؤتمر عالمي عقد في ١٩٩٠ شارك في تنظيمه معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة **الوست انديز بجامايكا**.

أما المشاركون في تحريره فهم ١٤ خبيرا من عدد من الدول النامية على رأسهم **دارام جاي** مدير معهد الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية، و**كينيشا هيويت دي الكانترا** (مكسيكية) وهي رئيسة مشروع الأمن الغذائي في المعهد، ومن اوغندا **محمود مامداني** استاذ العلوم السياسية بجامعة **ماكريري بكامبالا**، ومن البرازيل **جوس ماركيوكامارجا** استاذ الاقتصاد في جامعة **بونتيفيسيا كاتوليكا**. ومن نيجيريا **يوسف بالجورا** الباحث في معهد الامم المتحدة، ومن الارجنتين **جورجي شيفاوفر** الذي عمل سابقا في برنامج الامم المتحدة الانمائي.



أنطونيو جرامشي كراسات السجن

تشاؤم الذكاء.. وتفاؤل الإرادة

كراسات جرامشي في السجن التي ترجمها مؤخرا الباحث عادل غنيم ليست مجرد كتاب مذكرات لمفكر ومناضل سياسي شيوعي وضعه الفاشيون في السجن الى أن مات فكانت الكراسات «بؤرة حياتي الداخلية»، ولكنها الى جانب ذلك وثيقة فكرية ونظرية مليئة بالخبرات التي يمكن أن يتعلم منها الثوريون في كل مكان والمعنيون بتغيير واقعهم الى الأفضل، لا لأنها تقدم وصفات جاهزة وحلولا سحرية في برشامة، ولكن لأنها في الأساس تستخدم المنهج الجدلي التاريخي إستخداما خلاقا في رؤية وتحليل الواقع الإيطالي- بلد جرامشي- وفي علاقة هذا البلد المعقدة لابتاريخه وحده وانما بالتاريخ الأوروبي كله مع الاستفاضة في شرح وتحليل الدور الأمريكي أو والطريقة الأمريكية في الحياة»، وتأثيرها على الحضارات القديمة في أوروبا.

كذا: هو كتاب في علم السياسة يرقى في أهميته لمستوى الكتابات التأسيسة لكل من ماركس ولينين في زمنهما.

«ولقد كانت ماركسية جرامشي نقدية في جوهرها، ولهذا السبب لم يكن ليقبل أية نظرية تحاول إختزال الماركسية الى علم وضعي...»

وهو قد سعى دائما لمراعاة «الدقة والأمانة العلمية والإخلاص الفكري، دون تصورات مسبقة أو مصادرات أو تحيز. وهو يفعل ذلك لأنه على ثقة أن الفلسفة الماركسية كفلسفة مستقلة وأصيلة تحتوي في ذاتها على العناصر اللازمة لتطورها وتحولها من فلسفة للتاريخ الى فلسفة عامة.

يقع الكتاب الذي نشرته دار المستقبل العربي في ثلاثة أقسام وثمانية فصول، هي قضايا التاريخ والثقافة وينقسم الى ثلاثة فصول «المثقفون» حول التعليم «ملاحظات حول التاريخ الايطالي»، والقسم الثاني «ملاحظات حول السياسة» ويتضمن ثلاثة فصول هي «الأمير الحديث»، «الدولة والمجتمع المدني»، الأساليب الأمريكية والفوردية»، والقسم الثالث هو فلسفة الممارسة (أي الماركسية) وكان جرامشي يستخدم هذا التعبير لتضليل الرقيب وينقسم الى فصلين هما دراسة الفلسفة ومشكلات الماركسية.

ويجيب عادل غنيم في مقدمته للترجمة على سؤال أساسي لماذا جرامشي؟ قائلا «يفرض تفجر الأزمة الهيكلية العامة للرأسمالية والإشتراكية وانهيار النظام العالمي، التجديد الثوري للفكر والممارسة الإشتراكية، أي إعادة بناء النظرية العامة للماركسية وابداع نموذج حضاري جديد للإشتراكية، وأنطونيو جرامشي هو أول المنظرين المجددين للماركسية بعد لينين الذي رفض بناء اقتصاديا وسياسيا بشكل دكتاتورية بلاهيمنة- أي قيادة تقنع الغالبية العظمى من الجماهير الكادحة والمثقفة أنها تمثل مصالحها وتدافع عنها، ورفض كذلك «الماركسية اللينينية للعهد الستاليني وبين حدودها السلطوية القهرية.

وأخذ يستكشف سبل الثورة الإشتراكية في الغرب المأزوم بعد زوال الديمقراطيات الليبرالية التقليدية، وأشكال للاشتراكية قادرة على التوسع والانتشار، بخلق أشكال جديدة لهيمنة المنتجين والمبدعين على شروط انتاج حياتهم المادية والروحية.

وتتمثل خصوصية «كراسات السجن» في تصورها للتغيير الثوري في تلك المرحلة في ضوء الجمع بين مفهومي «الأزمة العضوية» و حرب المواقع والكتلة العضوية التاريخية

الجديدة القائمة على التحالف الطبقي الواسع ودور المثقفين فيه ودور الحزب كمثقف جماعي

كانت ثورة أكتوبر آخر ملحمة «لحرب الحركة» باعتبارها هجوما مباشرا على الدولة. وقد فرضت الفاشية وعزلة الاتحاد السوفييتي الانتقال الى ما أسماه جرامشي «حرب المواقع» وهنا هو عند جرامشي مغزى التفرقة بين الشرق والغرب، فالدولة في الشرق «الاشتراكي هي كل شيء»، والمجتمع المدني لايزال هلاميا أما في الغرب فلايمكن اختزال الدولة الى جهاز للقمع، فهي أشبه بقلعة محاطة لنظام دفاعي من الحصون والخنادق التي تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني «الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والكنيسة والمدارس والصحافة..» التي تمارس الطبقة الحاكمة من خلالها هيمنتها على الطبقات المحكومة وعلى الحياة الوطنية الاجتماعية والثقافية.

«وحرب المواقع» هي استراتيجية استثمار الطبقة العاملة لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هيمنتها أي قيادتها للطبقات التابعة.

على الطبقة العاملة أن تفعل أولا مايفعله نقيضها: أن تظفر بقيادة أجهزة الهيمنة أي المجتمع المدني قبل أن تستولي على أجهزة القمع، وينبغي أن تتغلغل هذه القيادة في طرائق الحياة اليومية للجماهير، وأن تتصدى لإصلاحها والاصلاح الفكري والأخلاقي، وبهذا تضع الطبقة الحاكمة في أزمة عضوية مركبة حيث تقترن الأزمة الاقتصادية بأزمة سياسية وأخلاقية وثقافية.

لقد نقل جرامشي بؤرة التحليل الاجتماعي والتاريخي في الماركسية من البنية الاقتصادية الى البنية الفوقية التي لم تلق العناية اللائقة. بأهمية دورها في التاريخ في التراث الماركسي عامة، وفي المادية التاريخية خاصة حيث سادت النزعة الاقتصادية الميكانيكية «بوخارين وستالين»، وقد أفردت الكراسات مساحة كبيرة لنقد النزعة الاقتصادية الميكانيكية لدى بوخارين في الكتيب الشعبي الذي أصدره عن الماركسية

ويرجع إهتمام جرامشي بقضايا البنية الفوقية الى اعتقاده أن **«المشكلات الثقافية» تكتسب أهمية**



خاصة في مراحل الجزر الثوري «وفي مثل هذه الأوقات لاتكون هناك معارك طبقية مباشرة، ويتحول الصراع الطبقي الى حرب مواقع فتصبح الجبهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للصراع».

وفيما يخص وضعية المثقفين ودورهم يرى جرامشي الذي قسمهم تقسيما واسعا وفقا للمنابع الفكرية والاجتماعية والفئات والطبقات التي جاءوا منها- أن **«تطور المثقفين ككتلة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس إلا خرافة».**

فكل الناس يمكنهم أن يكونوا مثقفين، بمعنى أن لديهم ذكاء، وأنهم يستخدمونه. ولكنهم ليسوا جميعا مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية. وينقسم المثقفون من الناحية الوظيفية الى جماعتين، فهناك أولا المثقفون المحترفون «التقليديون» كالأدباء والعلماء وغيرهم الذين تحيط بهم هالة من الحياد بين الطبقات تخفي وضعهم الحقيقي الناشئ في النهاية عن علاقاتهم الطبقية السابقة، والراهنة، كما تخفي تعلقهم بالتكوينات الطبقية التاريخية المختلفة.

وهناك ثانيا المثقفون العضويون، ذلك العنصر المفكر والمنظم في طبقة إجتماعية أساسية معينة، ولايتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم، التي قد تكون أية وظيفة تتميز بها الطبقة التي ينتمون اليها، بقدر مايتميزون بوظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون اليها عضويا..

وهو يعالج قضية الحزب السياسي في ارتباط وثيق بمسألة المثقفين «فليس الحزب السياسي بالنسبة لبعض الجماعات الاجتماعية إلا طريقتها الخاصة في تكوين وتطوير فئة مثقفيها العضويين في الحقل السياسي والفلسفي مباشرة، وليس في حقل تكنيك الانتاج وحده، هكذا يتكون هؤلاء المثقفون، ولايمكن أن يتكونوا بطريقة أخرى، مع أخذ الطابع العام للجماعة الاجتماعية وشروط تكوينها، وحياتها وتطورها في الاعتبار.

كذلك فإن القول بأنه ينبغي إعتبار كل أعضاء الحزب مثقفين، قد يكون مدعاة للسخرية والتندر، ولكننا إذا أمعنا فيه النظر فهمنا مبلغ دقته. وبالطبع هناك مستويات لابد من التمييز بينها.. وأي حزب لابد أن يكون له نصيب كبير أم صغير من المثقفين من أعضائه في المستويات العليا والدنيا. غير أن هذه ليست هي القضية. فما يهمنا هنا هو الوظيفة سواء كانت قيادية أو تنظيمية أو تعليمية أو فكرية فلا التاجر ينضم الى حزب سياسي ليزاول الأعمال ولا رجل الصناعة لينتج أكثر بتكلفة أقل، ولا الفلاح ليتعلم أساليب جديدة في الفلاحة، حتى إن وجدوا في الحزب مايلبي بعض هذه الحاجات ففي الحزب السياسي «تتجاوز عناصر الجماعة الاقتصادية تلك اللحظة من تطورها التاريخي، وتصبح عناصر فاعلة في أنشطة أعم ذات طابع قومي ودولي، وستصبح وظيفة الحزب السياسي هذه أكثر وضوحا من خلال التحليل التاريخي العيني لنشوء المثقفين العضويين والتقليديين معا في السياق التاريخي الوطني الذي يختلف من بلد لآخر، وفي سياق مختلف الجماعات الاجتماعية الرئيسية في كل أمة..»

ومن هذا السياق أنشأ جرامشي مفهومه الجديد للحزب كمثقف جماعي.

ويدعو جرامشي لمعالجة قضية الدين معالجة صحيحة في ضوء تباين فئات المجتمع المختلفة واختلاف طرائق فهمها وممارستها لنفس الدين، وخاصة بين رجال الدين والمثقفين والشعب، ولابد في هذا الصدد من التسليم بوجود ثلاث مراتب في الدين الواحدة كبار رجال الدين والرهبان، ورجال الدين العلمانيون، والشعب.

ولعل هذا التقسيم أن يكون مفتاحا لنا لدراسة التطور اللاحق والذي أدى لولادة

لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية من التقاء رجال الدين العلمانيين والشعب، ولدراسة مظاهر النمو البطئ لإسلام علماني يخوض معركة فكرية ضارية الآن فى مصر.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من فصل التعليم هو قول جرامشي «لقد كان النضال ضد نظام التعليم القديم على حق ولكن اصلاحه ليس- كما يبدو- بالأمر الهين، فليست المشكلة مشكلة المنهج الدراسي النموذجي، وانما هي مشكلة البشر وهم فى حالتنا المدرسون أنفسهم، بل هى مشكلة التركيبة الاجتماعية بأكملها التى يصدرون عنها.. كما أن مشاركة التلميذ الإيجابية الحقيقية فى الحياة المدرسية لن يكون لها وجود مالم ترتبط بالحياة.

كذلك أدت الأزمة العميقة للثقافة التقليدية ورؤيتها للحياة وللانسان الى الانحطاط المضطرد للتعليم (الحالي) هو طبع يتحدث عن زمانه ولكن من يتابع وقائع المناقشات الجارية حول التعليم الآن فى إيطاليا سوف يكتشف أن الخطوط العامة من هذا الفصل عن التعليم مازال تحتفظ بحيوية فائقة. ودافع جرامشي عن «نمط واحد من التعليم التكويني (إبتدائي ثانوي يتعهد التلميذ حتى يصبح شخصا قادرا على التفكير والدراسة والحكم- أو الرقابة على الذين يحكمون».

وفى ملاحظاته اللامعة حول التاريخ الإيطالي نجد البذور الرئيسية للقسم الثاني حيث وضع الخطوط العامة لنظريته فى السلطة السياسية حين قدم قراءة عصرية لكتاب الأمير لماكيافيلي بإسم «الأمير الحديث» ويطور فكرته الأساسية عن الحزب الثوري الذى لابد له «أن يجمع فى وحدة جدلية بين المستويين ، مستوى القوة، ومستوى الرضا أو القبول، بين السلطة والقيادة، بين العنف والتحضر، بين الادارة والدعاية ، بين التكتيك والاستراتيجية».

والأمير الحديث فى نظر جرامشي هو الحزب السياسي الذى سيكون عليه أن يوقظ وينظم «الإرادة الجماعية القومية لتعبئة وتنميتها..»

فالأمير الحديث «لايمكن أن يكون بطلا فرديا، بل حزبا سياسيا، ذلك الحزب الذى يكون هدفه فى العصور المختلفة، وفى ظل العلاقات الداخلية للأمم المختلفة هو تأسيس دولة من نوع جديد.

ولكى يوجد حزب لابد أن تجتمع ثلاث



مجموعات من العناصر الرئيسية.

١- عنصر جماهيري يتكون من أناس عاديين متوسطين تتسم مشاركتهم فى نشاطه بالانضباط والولاء.

٢- عنصر التماسك الرئيسي الذى يمركز القوى على المستوى القومي ويجعل منها مركبا قويا وفعالا، أما لو تركت هذه القوى وشأنها فلن يكون لها قيمة تذكر.

٣- عنصر وسيط يربط مابين العنصرين الأول والثاني ويحافظ على الاتصال بينهما ماديا ومعنويا بل وفكريا ومتى توفرت هذه الشروط فأن الحزب يصبح مستعصيا على التدمير بالطريقة العادية.

والعنصر الحاسم فى أى وضع هو تلك القوة المنظمة دائما، والمعدة منذ زمن طويل التى يمكن وضعها فى الميدان عندما يتقرر أن الوضع أصبح مواتيا، وهو لن يكون مواتيا مالم توجد مثل هذه القوة، وتكون مفعمة بروح القتال..

كذلك فإن إهمال مايسمى بالحركات «التلقائية»، «والأسوأ من ذلك احتقارها، والفشل فى توفير القيادة لها، والارتقاء بها الى مستوى أعلى، وانخراطها فى السياسة غالب ماتكون له نتائج بالغة الخطورة. وكثيرا ماتصاحب الحركة التلقائية للطبقات المحكومة حركة رجعية لجناح اليميني للطبقة الحاكمة لأسباب لصيقة بها .. وهو يسمى الثورة المضادة بالثورة السلبية .

ولعل أهم مايتضمنه الفصل الخاص بالأساليب الأمريكية والفوردية هو إستخلاصه أنه:

«ليس لأمريكا تراث تاريخي وثقافي عظيم، ولكن ليس لديها أيضا العبء الثقيل الذى عليها أن تحمله، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية (وهو بالقطع أهم من الثروة الطبيعية) للتراكم المهول لرأس المال الذى شهدته وذلك بالرغم من تمتع الطبقات الشعبية فيها بمستوى معيشي مرتفع بالنسبة لأوروبا، لقد أتاح عدم وجود رواسب طفيلية هلامية فى أطوار تاريخها السابقة للصنعة والتجارة بوجه خاص فرصة النمو والتطور على أساس سليم.. وأتاح أيضا تحول الوظيفة الاقتصادية للنقل والتجارة ليصبحا فى الواقع نشاطا تابعا للانتاج وقد أثرت هذه الوفورات فى تكاليف الانتاج، وسمحت بزيادة الأجور وتخفيض أسعار البيع، وتم الجمع بين إستخدام القوة (تحطيم الحركة العمالية النقابية على المستوى المحلي) والاقناع (الأجور المرتفعة ومختلف المزايا الاجتماعية» و الدعاية السياسية والايديولوجية البالغة النعومة. «بهذا نجحت فى أن تجعل الانتاج محور حياة الأمة والهيمنة هنا تولد فى المصنع ولاتتطلب سوى عدد قليل من الوسطاء السياسيين والايديولوجيين المحترفين.

وفى القسم الثالث عن الفلسفة الماركسية التى أسماها فلسفة الممارسة هربا من الرقيب المترجم تلخيصا بليغا وموجزا لأفكاره الرئيسية **حيث ينبغى النظر الى الفلسفة الماركسية ذاتها باعتبارها نشاطا إجتماعيا لايشمل نشر الأفكار من أعلى فحسب، بل وتوسيع النشاط الفكرى النقدى المرتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة السياسية للحركة ليشمل قطاعات من السكان تزداد إتساعا، وبهذه الطريقة تصحح الأفكار وتصبح أكثر ملاءمة للوضع بل وتتحول الأفكار الى قوة مادية حسب تعبير ماركس.**

ولايكفى لتحقيق الثورة الفكرية مواجهة فلسفة لفلسفة أخرى. فليست الافكار وحدها هى ماتحتاج الى مواجهة بل ينبغى مواجهة القوى الاجتماعية التى تقف وراءها، وبالتحديد، الايديولوجيات التى أفرزتها هذه القوى، والتى أصبحت جزءا مما يسميه جرامشي «الحس المشترك»، ويستخدم جرامشي هذا التعبير بمعنى الطريقة غير النقدية واللاشعورية الى حد كبير فى إدراك وفهم العالم والتى أصبحت «عامة» فى عصر معين.

ويؤكد جرامشي على وحدة العناصر المكونة للماركسية وتاريخيتها كفلسفة

لتغيير العالم فهي علمنة الفكر ودنيويته المطلقة، وهي فلسفة العصر مع الوضع في الاعتبار أنه لايمكن لفلسفة أي عصر من العصور أن تكون تيارا مذهبيا واحدا أو مذهبا منفردا، وإنما هي جماع كل الفلسفات المنفردة والإتجاهات الفلسفية، بالاضافة الى الآراء العلمية والدين والحس المشترك، والفلسفة الماركسية هي فلسفة متكاملة وأصيلة افتتحت طورا جديدا في التاريخ وفي تطور الفكر العالمي وتجاوزت بذلك كل الفلسفات القديمة. وإن تجاوز المذاهب الفلسفية لايعني أنها لم تكن في أي وقت من الأوقات صحيحة تاريخيا، إنما أنها كانت جديرة بأن تسقط فليس حكما أخلاقيا، أو حكما يمليه التفكير السليم صدر عن وجهة نظر موضوعية، وإنما هو حكم جدلي تاريخي. وعلى المستوى النظري لايجوز الخلط بين الفلسفة الماركسية وأية فلسفة أخرى أو أن تختزل اليها.

تكتسب ترجمة الكتاب أهمية مضاعفة في زماننا لأن أحد محاوره الرئيسية هو معالجة شاملة لموقف قوى الثورة في زمن الجزر.. صحيح أن زمن الجزر الذي كان يتحدث عنه جرامشي كان ذلك الزمن بين الحربين العالميتين في أوروبا التي لم تمتد اليها الثورة الإشتراكية بعد قيامها في روسيا، ولكن التكتيكات في ارتباطها بالاستراتيجيات العامة والأهداف القصيرة والبعيدة، والقواعد والمفاهيم العامة التي استخلصها وأهم من هذا وذلك منهجه الجدلي التاريخي تظل جميعا ذات فائدة كبيرة لنا، ولعل دراسته المتأنية لما يسمى بالمسألة الجنوبية والتي تنبعث الآن في إيطاليا مجددا أن تكون مرشدا لنا في دراسة قضية الفلاحين الذين لن تتقدم قوى الثورة في بلادنا دون نهوضهم. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يختار «جرامشي» الذي وضع كتابه في السجن مبدأ «تشاؤم العقل وتفاؤل الارادة». الذي وضعه «رومان رولان» ليكون شعارا له ظل ثابتا على صفحات الجريدة التي أصدرها في «تورينو» عصمة الصناعة الإيطالية التي كانت ناشئة في الشمال حينذاك.

وفي رأي جرامشي فإن «علم السياسة يجرد عنصر «الارادة»، ولايأخذ في الاعتبار الغاية التي تشرخها إرادة معينة «والطرباوية» صفة لا تنطبق على الارادة السياسية عامة، وإنما تنطبق على إرادة بعينها، هي الارادة غير القادرة على ربط الوسائل بالغايات، ومن ثم فهي ليست إرادة بل نزوات وأحلام وأشواق عقيمة..»

وهنا ينشأ سؤال: ترى إذا ماقويت الإرادة وتشكلت جماعيا فهل يمكننا «عبر تفاؤلها» أن نتنبأ بالنتائج؟

يقول جرامشي:

«إن مايمكننا التنبؤ به تنبؤا عمليا هو الصراع فقط، ولكن لايمكننا التنبؤ بلحظاته العينية التي لايمكن إلا أن تكون محصلة للقوى المتصارعة في حركتها المستمرة والتي لايمكن اختزالها أبدا الى كميات ثابتة، لأن الكم يتحول فيها باستمرار الى كيف.

والحق أنه لايمكننا أن نتنبأ الابقدر مانؤثر بقدر ما نبذل من جهد طوعي، ومن ثم نساهم عمليا في تحقيق النتيجة المترقبة. لايتجلى التنبؤ إذن كفعل معرفي، بل كتعبير نظري عن الجهد المبذول أي عن الطريق العملية لخلق إرادة جماعية»..

***

ولد جرامشي في ٢٢ يناير ١٨٩١ في «اليس» بجزيرة سردينيا، ونشأ في أسرة بورجوازية صغيرة فقيرة كبيرة العدد ذاق مرارة الحرمان، وعانى آلام المرض الذي ظل يهاجمه حتى وفاته.

وفي جامعة تورينو- شمال ايطاليا- اتصل جرامشي بعالم الثقافة والفكر لأول مرة وتعلم الماركسية.

كان عام ١٩١٧ عام الثورة البلشفية والانتفاضة المسلحة في «تورينو» نقطة تحول خاصة في تكوين «جرامشي السياسي».

وفي عام ١٩١٩ أسس «جرامشي» و«توليياتي» وتيراشين مجلة«أوردين نوفو» النظام الجديد لتكون منبرا لحركة مجالس المصانع. وفي عددها الأول شرح جرامشي فكرة مجالس المصانع وهيكلها التنظيمي على مستوى المصنع والحي والمدينة والقرية باعتبارها المقابل الايطالي للسوفيتات وجنين الدولة الاشتراكية المقبلة. وكان جرامشي المنظر الأول لهذه الحركة. وفي عام ١٩٢١ تم سحق الاضراب العام والإجهاز على الحركة

وساهم جرامشي في تأسيس الحزب الشيوعي الايطالي وقاده في الفترة من ١٩٢٤-١٩٢٦ ومن السنة التي صعدت فيها الفاشية وكان جرامشي عضوا في البرلمان، ورفض خطة الحزب لهروبه الى سويسرا وأصر على البقاء، لمناقشة القوانين الاستثنائية معتقدا أن التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة ستكون عقبة أمام القضاء التام على الديمقراطية وكان يقول لرفاقه:

«أن الربان ينبغي أن يكون آخر من يغادر السفينة الغارقة».

وشن الفاشيون حملة اعتقالات طالته رغم أنه كان عضوا في البرلمان وحكمت عليه المحكمة بعشرين عاما وأربعة أشهر وخمسة أيام على أساس ست تهم مختلفة بالخيانة لم يحطم السجن والمرض إرادته (فقد عول دائما على تفاؤل الارادة) بل فجر التحدي طاقاته الابداعية وكانت كراسات السجن التي بدأ العمل فيها في فبراير ١٩٢٩ وفرغ منها في ١٩٣٥ وتبلغ ٣٣ كراسة، وتوفي جرامشي في المستشفى في أبريل ١٩٣٧ وتمكنت «تاتيانا» شقيقة زوجته «جوليا» من تهريب الكراسات من حجرته الى موسكو عن طريق الحقيبة الدبلوماسية.

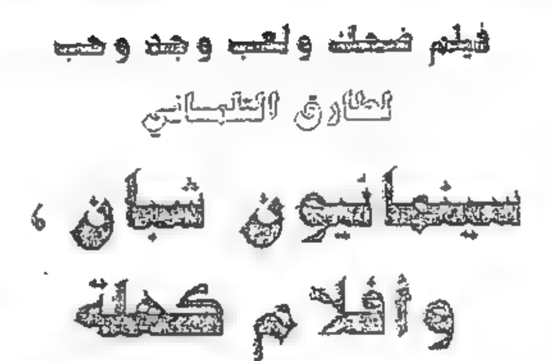
وها هو «عادل غنيم» يترجمها لنا- مع حذف بعض الأجزاء- ويقدمها في كتاب واحد بعد أن كانت قد صدرت لها بعض ترجمات متفرقة ومجزأة في بيروت لتصبح الكراسات بصورتها الراهنة مرجعا لاغنى عنه للمناضلين والباحثين على حد سواء لايقلل من تماسكها وجمالها بعض الأخطاء، والصعوبات اللغوية هنا وهناك.

وهي فوق هذا وذاك تدعونا للقراءة المجددة النقدية لإسهامات الماركسيين العرب المبدعة حول مسألة الثقافة التي اعتنى بها جرامشي عناية بالغة فما أحوجنا لقراءة «عبد الله العروي» والطيب تيزيني، ومهدي عامل ومحمود أمين العالم، وحسين مروة وصادق جلال العظم «وسمير أمين» وعشرات غيرهم من الباحثين الماركسيين الشبان في ضوء التحليل العميق الذي قدمه جرامشي للمسألة الثقافية وارتباطها خاصة بتكوين الحزب ودوره.

فريدة النقاش







أحمد يوسف

يحكى أن امرأة كانت تبيع جسدها لعلية القوم، وتنعم بالحياة المرفهة، وقعت -وهى البغى الفاضلة- فى هوى شاب من أبناء الصفوة، اختارته من بين بقية البشر لأن الحب الحقيقى عرف للمرة الأولى طريقه إلى قلبها، وحاولت أن تبعث فى نفس الشاب روح مواجهة الصعاب والبحث عن الطريق القويم، لكن الأب القاسى يظهر فى الأفق، ليثير عاصفة من القلق، وليهدد المرأة بمايملك من سطوة ونفوذ، غير أنها تعاند، و تعانى وتأبى التسليم، حتى يقنعها الرجل بأنها سوف تكون حجر عثر فى طريق الشاب نحو مستقبله، فترضى بأن تختفى من حياة حبيبها، وتدوس على قلبها، لكن الفتى لايفهم دوافعها فيفسر الأمر على أن الحنين قد شده من جديد الى ماضيها الملوث، وفى اللحظة التى يبدو أنه لاسبيل لهما إلا الافتراق الى الأبد، تعنى بهما الحدوتة فجأة الى النهاية السعيدة.

تلك هى الأحداث التى بنى عليها فيلم طارق التلمسانى «ضحك ولعب وجد وحب» هيكله الرئيسى. وأن كنت قد استطعت أن تلمس أنها القصة المقتبسة ذاتها التى تناولتها السينما المصرية بعشرات بل مئات الأسماء والنجوم، ولم تدعها حتى ذهبت بها فى كل سبيل، وعالجتها بكافة الأنماط السينمائية :الميلودرامية والغنائية وحتى الكوميدية، فأنت على حق فى تخمينك، لولا أننا نعيد القول مرارا بأنه ربما بدت الحدوتة أقرب الى التقليدية فى بعض الأفلام، لكن الأكثر أهمية هو المعالجة والرؤية، ولعل فيلم «الغرقانة» لمحمد خان بطموحه فى الشكل والمضمون هو خير دليل على ذلك، رغم اعتماده على هيكل درامى شديد البساطة، ربما لم تجد فيه بدوره إلا قصة مكررة إذا جردته من اللحم والدماء الحقيقيين اللذين استطاع الفنان السينمائى أن يكسو بهما العظام العارية.

ومن الحق القول أن كاتب السيناريو **مجدى أحمد على**، والمخرج **طارق التلمسانى**، حاولا أن يبدو فيلمهما الأول «**ضحك ولعب وجد وحب**» كأنه يبحث عن هذا الطموح، وقد تفهم السبب وراء اختيارهما تلك القصة المستهلكة، ولعله ادراكهما أنها «التيمة» التى غازلت وجدان جماهير السينما العربية، من البسطاء على نحو خاص، طوال عقود كاملة، فعلى الرغم من أنها تبدو للوهلة الأولى غريبة على الواقع العربى، أو على المفاهيم السائدة فيه إن شئت الدقة، حيث لايمكن أن يصدق المتفرج العادى وجود تلك العاهرة الفاضلة، التى خرجت من بين صفحات الرواية الرومانتيكية «**غادة الكاميليا**» (١٨٤٨)، التى كتبها الروائى الفرنسى **الكسندر دوما الأبن**، إلا أن الرواية فى أعماقها تضع يدها على تناقضات المجتمع الرأسمالى فى منتصف القرن التاسع عشر، الذى يبدو على سطحه مستقرا هادئا مرتديا مسوح الفضيلة، لكنه يخلق بتناقضاته نوعا من الدعارة الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، ويفرز عالم هؤلاء العاهرات اللاتى لم تصنعن قدرهن ولم تخترن طريقهن، بينما تصبحن دائما كبشا للفداء.

تنتقم إذن «**غادة الكاميليا**» من هذا المجتمع الظالم، وازدواجية القيم التى يخفيها، كما تنتقم للفقراء المطحونين من الأغنياء عديمى الرحمة، الذين استبدلوا الخزائن الحديدية بقلوبهم النابضة، وذلك هو السر الحقيقى وراء نجاح تلك «التيمة» عند الجمهور المصرى والعربى، ولعل ذلك لم يكن غائبا بأية حال عن وعى صناع فيلم «**ضحك ولعب**..» الذين ربما قد أرادوا أن يقدموا من خلال القصة التقليدية نقدا اجتماعيا مستترا لمرحلة هى فى رأيهم تحمل فى أعماقها تلك الازدواجية بين السطح والاعماق، والمظهر والجوهر.

البحث عن تاريخ

يختار صناع الفيلم لأحداثه أن تدور فى عام ١٩٦٨، فهذا هو مايعلن عنه العنوان المكتوب على الشاشة بعد المشهد الافتتاحى، وهو ماتعلن عنه بعض الوقائع الشهيرة خلال تلك الفترة، بدءا من ظاهرة رؤية بعض الناس للعذراء مريم تطوف ليلا فوق إحدى كنائس

القاهرة، واندفاع الشباب وراء ما اشتهر به فيلم أنتونيونى «انفجار» من احتوائه على بعض لقطات جنسية، ومرورا بتلك الدروس التى اهتمت بأن يحفظ الطلاب «الميثاق» عن ظهر قلب وإن كان فى الأغلب دون فهم حقيقى، وحصص التربية العسكرية التى تهتم بتلقين بعض المعلومات السطحية عن أسلحة متواضعة. والمظاهرات التى اندلعت بعد صدور الأحكام على القادة العسكريين خلال النكسة، وهى الأحكام التى رأتها الجماهير أقل بكثير من حجم الكارثة التى عصفت بالوطن. بالاضافة الى لجوء صناع الفيلم الى ماينشر هذه الأيام من قصص عن الممارسات الجائرة لرجال المخابرات فى تلك الحقبة، خاصة فيما يتعلق بالوصول الى المخادع وغرف النوم، والتهديد بالتعذيب والنفى «وراء الشمس».

أثار ذلك الاختيار لهذا السياق التاريخى بعينه استحسان البعض ممن يرون فى حقبة الستينات شرا مستطيرا، حتى أنهم مايزالون ينظرون الى سلبيات الحاضر على أنها أثر من آثار تلك الفترة (!)، لكن هذا الاختيار أثار سخط البعض الآخر ممن يرون **الهجوم على الحقبة «الناصرية» نوعا من المغالطة التاريخية، وركوب موجة اتهام تلك المرحلة بالشمولية والاستبداد، وتجاهل كل ايجابياتها الحقيقية.** لكن هؤلاء ، المعارضين وجدوا أنفسهم متهمين بأنهم نقاد أيديولوجيون إن كان فى ذلك أية تهمة!- بينما لم يكن المؤيدون بدورهم أقل أيديولوجية بطبيعة الحال!

وفى الحقيقة أنه لايمكن أن نضع فيلم **«ضحك ولعب..»** بسبب نقده لسنوات الستينات الأخيرة فى نفس الموقع الذى تقف فيه بعض أفلام **أشرف فهمى، وحسين كمال وحسام الدين مصطفى،** وغيرهم ممن بدأوا منذ عام ١٩٧١ ومايزالون فى صنع أفلام تصم العهد «البائد» بكل السلبيات الواقعية والأسطورية. وربما كان نقدك لشخص ما دليلا فى بعض الأحيان على حب حقيقى تكنه له، بل إن من المؤكد فى كل الأحوال أن النظرة النقدية للتاريخ هى نقطة البداية لصنع الحاضر والمستقبل.

لكن المشكلة الأصلية فى فيلم **«ضحك ولعب..»** هى إذا ماكان يملك حقا مثل هذه الرؤية النقدية للتاريخ . فلقد بدا السياق التاريخى الذى اختاره مقحما على عالمه، أو بالأحرى منفصلا عنه، حتى أنه يمكنك أن تنسى تماما كل الأحداث التاريخية، أو تحذفها من الفيلم حذفا، فيبقى الفيلم على حاله: توليفة مليودرامية تتوجه إلى الجماهير ، بكل مااستطاع صناعه أن يحصروه من تراث السينما المصرية التقليدية، وإن كان يحدوهم الطموح للحصول على النجاح النقدى، فبدا الشكل احيانا مصقولا لامعا، وتمحك المضمون ببعض الاشارات السياسية التى قد تنجح فى أن تثير بعض الزوابع الصغيرة!

قلوب وتقلبات مليودرامية

يبدو فيلم **«ضحك ولعب..»** منذ البداية حائرا بين أن يكون منتميا الى أفلام الحنين الى الماضى ، يصنعها أصحابها وهم يريدون أن يقصوا علينا طرفا من حياتهم فى فترة الطفولة والشباب، وبين الأفلام الميلودرامية كما تعرفها السينما المصرية طوال تاريخها. كما يبدو حائرا أيضا بين أن يختار الحبكة الدرامية الأفقية التى تعتمد على الاستطرادات والفقرات غير المترابطة فى ظاهرها، حتى أنها تبدو مثل الحياة فى تدفقها المستمر، أو أن يلجأ لأسلوب السرد التقليدى لكى يروى لنا قصة أبطاله

على هامش الأحداث نرى الأصدقاء الثلاثة الذين جمعتهم المراهقة والأحلام والآلام، طارق (**هشام المليجى**) ، الذى لا ندرى أن كان اختيار اسمه ذا علاقة بمخرج الفيلم طارق التلمسانى، لكنه على أية حال شاب وسيم جرئ يعرف طريقة جيدا لتحقيق نزواته مع الفتيات، على العكس من حسن (**محمد التهامى**) ، النحيل ذى النظارات الطبية، الخجول فى علاقاته لكنه يستطيع أن يختلس بعض اللحظات الجنسية مع خدمته السمراء، بينما نرى فريد (**هادى الباجورى**) الذى ينتمى لأسرة مسيحية محافظة، لكنه يقيم علاقة حب دافئة مع الفتاة مها (**حنان ترك**) ، تثمر جنينا ليست أمامه فرصة للحياة، فيسعيان الى الاجهاض تخلصا من الورطة.

وفى سلسلة لاتنتهى من «مقالب التلامذة» ، نرى الأصدقاء الثلاثة وهم يدبرون المكائد لمدرسيهم فى فصل «المشاغبين» الذى جمعهم معا، لكن تلك الشخصيات وعالمهم تظل مجرد خلفية لقصة الأبطال الحقيقيين للفيلم الذين رسمت ملامحهم بخطوط ميلودرامية خشنة. فالى جوار المدرسة تقيم عائشة الشهيرة باسم «إش إش » (**يسرا**) ، التى لايحلو لها تناول افطارها إلا فى شرفة منزلها أثناء طابور الصباح، فتشرئب لها أعناق التلامذة والمدرسين، لكنها ليست أبدا ذلك الحلم الغائم بالمرأة فى وجدان المراهقين، لكنها غانية لعوب بكل معنى الكلمة، تكسب عيشها الرغد من علاقاتها المشبوهة برجال السلطة والأثرياء، وتملك محلا للملابس الأجنبية المهربة، لكن حياتها تخفى مأساة ميلودرامية، تكشفها لنا من خلال مونولوجات طويلة ، تحكى فيها عن بداياتها الفقيرة، وعن أمها السكيرة التى أنجبتها من أب مجهول، وتركتها تسير فى طريق الانحراف، لكن عائشة فى رحلة الحياة تنجب طفلة تضيع منها فى الزحام، فتذهب حيث يرى بعض الناس طيف العذراء مريم، تبكى وتتضرع لها أن تعيد لها ابنتها.



إن الصدفة تجمع بين عائشة والشاب المستهتر أدهم ، الشهير باسم «لبش (عمرو دياب) ، فتندلع شرارة الحب من النظرة الأولى (!) ، تتعلق به المرأة لأنه «طيب وحنين وابن حلال.. ربنا بعته لى... قدر ومكتوب لى »(١) ، وهو يجد لديها المأوى والملاذ ، يعشقها أحيانا ويثور عليها أحيانا أخرى عندما تستبد به الغيرة لممارستها الدعارة التى يعلم منذ البداية أنها كانت مهنتها ولاتزال(!) ، لكنه بدوره وهو «الفتوة» الذى يرى فيه أفراد الشلة «روبين هود» معاصرا يعيش مأساة مليودرامية مماثلة، فهو ينحدر – من أم راقصة، أحبها الأب (عمر الشريف) فى شبابه ، وتزوج بها بالرغم من إرادة أهله الاغنياء ، لكنه تركها تحت تهديدهم تموت وحيدة، لتبقى فى نفس الإبن تجاهه مرارة لاتزول، حتى أنه يتمادى فى علاقته مع عائشة انتقاما من الأب، أو كأنه يعيد قصته من جديد.

ويبقى الأب، ضابط المخابرات الغامض ، الذى لاتعرف الرحمة طريقها الى قلبه، لكنه يصاب بجرح عميق عندما يثور عليه الابن ويتمرد ، وحتى أنه يسرق منه أمواله وأوراقه السرية ليهدده بها ، فيسقط القناع الجامد عن وجه الأب، ويظهر من تحته حنان متدفق تجاه ابنه، لكنه لا يتخلى أبدا عن تصميمه على إنهاء العلاقة بين الابن وعشيقته، فيختطف عائشةالى مكتبة المظلم، يعرض عليها بعض قصاصات من أفلام تصورها فى لحظات جنسية مع عشاقها ، (ولاينسى الفيلم اقتباس بعض العلاقات الشاذة عن فيلم بوليول «حسناء النهار»! ، فلا يزيد ذلك عائشة الا اصرارا ، لكنهما بعد الزواج من أدهم تتخلص من جنينها لأنها أدركت فجأة (!) أن طريقهما محفوف بالمخاطر والأشواك. وعندما يبدو أن أدهم قد قرر الهجرة ليبدأ حياة جديدة، يتعرض له تحت جنح الظلام بعض الصعاليك المنافسين ويوسعونه ضربا، اعلانا عن أن الفتى قد انتهت فترته، وسطوته ،لكن عائشة تظهر فجأة (!) لتضمد جراحه، ويمضيان معا برفقة شلة الأصدقاء، وهم يلوحون لنا تحية الوداع!!

مغامرة فنية أم مشروع تجارى؟

بعيدا عن الاشارات السياسية التى أثارت جدلا ، ونراها مقطوعة الصلة بجوهر تلك الميلودراما الباكية أحيانا ، الهازلة أحيانا أخرى، فإن **مايبقى من فيلم «ضحك ولعب..» هو قليل من الطموح الفنى الحقيقى، والذى قد يظهر بين آونة وأخرى فى بعض لقطات تسجيلية لمدير التصوير الفنان كمال عبد العزيز،** فى مشهد ماقبل نزول العناوين للقاهرة عند الفجر، أو مصاحبا لمونولوج عائشة عن طفولتها فنرى على الشاشة بعض لقطات للاسكندرية وأحيائها الشعبية، وهو الطموح الفنى الذى قد يزعم أنه يتبنى الدراما الأفقية (على النحو الذى ذهب إليه على سبيل المثال فيلم **«ليه يابنفسج»**، لكن الحقيقة أن السيناريو كان ينتقل فى سرد تقليدى فاتر، ليحكى لك أحيانا كيف عاد الأصدقاء الثلاثة إلى منازلهم، فنراهم واحدا بعد الأخروهم يتلقون اللوم والتوبيخ، أو يمضى فى الاستطراد الذى أصبح اليوم تقليدا تلجأ إليه بعض الأفلام للكشف عن تاريخ الشخصيات من خلال المونولوجات الطويلة (مثلما يفعل داود عبد السيد فى أفلامه)، أو يصطنع مونتاجا متوازيا بين أحداث لارابط حقيقيا بينها ، بل إن التقليدية الدرامية تحكم تصرفات الشخصيات الرئيسية، فتراها كما لو كانت قد خرجت توا من أفلام أخرى، مثل مشهد اللقاء الأول بين عائشة وأدهم، حيث العاطفة من نظرات العيون، أو ذلك التشريق المفتعل الذى تعشقه عائشة فتدبر المقالب المرعبة لأصدقائها ، حتى أنها تلبس قفازا أسود فى الظلام (فى الحقيقة أننا وحدنا الذين كنا نراها ، وكأنها كانت تريد أن تفزعنا أيضا!) ، لتحبس المياه بينما يكون أدهم مستغرقا فى حمامه، لتنفجر فى «الدش» مياها حمراء ، بلون الدماء (!) ، أو مشهد الغرام الملتهب بالرقص بين الشموع، والجرى على شاطئ البحر فى ساعة الغروب!

الطموح الحقيقى لفيلم «ضحك ولعب..» هو تحقيق النجاح التجارى بكل الوسائل ، وقد نال منه حظا

يسرا وعمر دياب

طيبا، على حساب النجاح الفنى، فظلت نجومية يسرا وعمر الشريف وعمر دياب مسيطرة تماما على شخصياتهم داخل عالم الفيلم، كما أتى ممثلون كوميديون مثل **حسين الشربينى** (ناظر المدرسة) ، **واحمد آدم** (مدرس الإحياء)**وعلاء ولى الدين** (مدرس الميثاق) ، **صلاح عبد الله** (الصول الصعيدى معلم التربية العسكرية)، أتوا جميعا بكل لوازمهم المعتادة، ولم يبق من شخصياتهم الدرامية إلا كائنات شبحية باهتة عن الحدوته التى احتشدت بالغرائب والعجائب فى ماضى شخصيات الفيلم وعلاقاتهم، والاستطراد فى «نمر» شقاوة التلاميذ، والحديث عن تجسس المخابرات، على الحياة الجنسية للناس..

ليست فى الفيلم إذن أية مغامرة انتاجية كما قد يصور أو يتصور البعض ، بل على العكس فإن الفيلم مشروع تجارى محسوب بدقة، وهو مايشير إلى أن قطاعا كبيرا من السينمائيين الشبان أصبح واعيا بأهمية النجاح التجارى، وهو أمر تفرضه ظروف الصناعة السينمائية المتردية، التى لم تعد تحتفل الا فيماندر بالتجارب الفنية الطموح لكن الجانب السلبى من الصورة، والذى قد نغفل أو نتغافل عنه أحيانا ، يدفعنا الى ذلك الرغبة فى دعم هذا الجيل من صناع الأفلام، هو افتقاد الجهد الدائب اللازم لحل المعادلة الصعبة بين الفن والتجارة، وهو الجهد الذى لايعنى أن تتسم الأفلام بالتجهم واصطناع الجدية، لكنه الجهد الذى يضيف الى عناصر التسلية والفرجة عمقا للفهم الصحيح للواقع، ويبتعد عن خفة المعالجة، وبدون هذا الجهد سوف تأتى السينما الشابة حافلة بالتنازلات، وسوف تفتقد الأفلام التى يقدمها هذا الجيل تأثيرها الحقيقى فى وجدان الجماهير، فتبدو كأنها الخمر الجديدة اللاذعة وقد وضعت فى الزقاق المشروخة القديمة!



احذروا حمى التطبيع

شهدت الفترة الأخيرة حمى مفاجئة فى علاقات التطبيع الرسمى بين حكامنا وأصدقائهم الصهاينة . وساطة وضغوط على القيادة الفلسطينية لتحريك جمود مفاوضاتها مع اسرائيل ، وهرجة زيارات من المسئولين عن الزراعة فى اسرائيل لأصدقائهم فى مصر، ووصل الأمر الى حد التخاطب بين جمعيات زراعية مصرية والسفارة الاسرائيلية مباشرة طلبا للمعونة فى استصلاح الاراضى - نشرت الاهالى ذلك فى ٩ فبراير ١٩٩٤- وتنسيق لتبادل وفود شبابية ،وزيارة من وزيرة العلوم والثقافة الاسرائيلية لنظيرتها المصرية.

وتصريحات د.والى عن التطبيع أكثر سفوراً من كل السنوات الماضية . ليس غريبا أن يمارس حكامنا التطبيع مع الصهاينة - الذين ما زالوا اعداء لمصر والفلسطينيين والعرب بحكم الممارسة والسياسة والواقع والمصالح المتعارضة - ولكن الغريب هذا السفور القبيح، قبل أن تنفذ اسرائيل بندا واحداً من كل قرارات الأمم المتحدة السابقة ، بشأنها وقبل انسحابها من الجولان وجنوب لبنان وقبل اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

والسؤال .. هل يمارس حكامنا كل ذلك تحت ضغوط أمريكية كالعادة تشترط تحريك التطبيع مقابل تسهيلات اكثر فى المعونات والقروض؟ أم لأنه سباق محموم بين مصر الرسمية ودول الخليج على كسب رضا اسرائيل والمشروعات المشتركة معها؟ أم كليهما معا؟

وسؤال آخر لاحزاب المعارضة والمنظمات الديمقراطية والنقابات العمالية والمهنية ... التى ما زالت توصيات جمعياتهم العمومية برفض التطبيع قائمة .. هل تتمسكون بموقفكم حتى يتحقق السلام الشامل العادل فعلا لكل شعوب المنطقة ؟ أم تتخاذلون دون ان تكونون مجبرين من أى طرف على التخاذل؟! أى هل تكونوا أحزابا ومنظمات تستمد مشروعيتها من جماهيرها أم ستسعون الى استرضاء حكم لا يملك من أمر نفسه شيئا ؟!

صلاح الكاشف
شارع الثورة - مصر الجديدة



د.يوسف والى

حسنى مبارك



من قلب مصر نرفض التطبيع

أسأل هؤلاء المتعجلين للتطبيع مع اسرائيل ،مصريين أو من أى بلد عربى آخر.. هل تدركون مخاطر ذلك على وحدة الوطن ، وعلى مستقبل ابنائه وأبنائكم ؟! وأسألهم ايضا هل انتم مستعدون لمواجهة هذه المخاطر سواء فى مصر أو على مستوى العالم العربى كله؟

وأقول لهم اذا كان ذلك مفروضا عليكم؟

واذا كنتم لا تستطيعون مقاومته ، فاننى باسم مصر التاريخ والكرامة .. وباسم ابنائى وكل ابناء مصر الذين لا ذنب لهم فيما يجرى من حولهم وضد مستقبلهم الآن أناشدكم ألا تفرضوا أو تفرض أجهزتكم على المصريين ذلك التطبيع البغيض ، فشعب مصر ومؤسساته الشعبية ترفض ذلك مع قوى الاحتلال والقهر وأكثر من ارتكب الجرائم والمذابح فى تاريخ البشرية.

ايزيس صادق
مجرى العيون

مباشر الى الرئيس مبارك

أجهزتك تزرع الألغام !

هل يعلم الرئيس مبارك بما حدث لبائع الخس وبائع الجزر؟ بالطبع لا . وليس مطلوبا منه أن يعلم فتلك من صغائر الأمور التى تتضاءل الى جانب مسئوليات الحكم الجسام. رغم ان ما حدث يتم يوميا من اجهزة سادية غاشمة ضد محدودي الدخل من صغار البائعين. وهو ظلم بين متواصل يهتز له كل ضمير حى .. والى سيادتكم ما حدث.

فى لحظة بائسة من ظهر ٢٠ يناير الماضى . عربة كارو منسقة بعناية لبائع الخس ، وأخرى بنفس التنسيق لبائع الجزر ، هما كل رأسمال البائعين الواقفين على رأس السوق الذى يبدأ أو ينتهى عند الشارع الرئيسى بامبابة، شارع ترعة السواحل.

وفى هجوم صاعق تأتى تجريدة البلدية فى سيارة نصف نقل . وفى دقائق يقذف بحمولتى العربتين داخل صندوق السيارة التى تسرع بمغادرة المكان قبل ان يتجمع الناس ساخطين لاعنين الحكومة والحكام وهذا الزمان.

توجهت الى البائعين اللذين ارتسمت على وجهيهما الحسرة المريرة والاحباط والغليان قهراً.

أشرف محمد شعراوي- السن ٢١ عاماً- بائع الجزر . أما بائع الخس فقد رفض ذكر أى بيانات عن شخصه فهو يدرك بالفطرة وبالتعرض للظلم والقهر اليومى أن الهامش الديمقراطى المسموح به لا يعطيه الحق فى الشكوى من الحكومة أو الاعتراض عليها.

وبمزيد من الاستفسار علمت ان هذا يحدث يوميا لكل من يقوده حظه النكد الى هذه الامتار المربعة من رأس السوق بحجة «اشغالات طريق» وتكفى

هذه الحجة لكي تكون حمولة العربة من غنائم الحكومة . وعن استرداد البضاعة علمت انها تودع عند مصادرتها في مخزن في حي شمال حتى يأتي البائع المسكين فيدفع ما لا طاقة له به، ويسترد نصف بضاعة بعد ان تكون قد تلفت بينما نصفها الاخر يكون قد تم نهبه!
أي مبرر لتلك السلطة الغاشمة للعدوان على أرزاق الناس؟!
ويبقى سخطهم وحسرتهم واحباطهم قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار ، مما يجعلني أتخطى حي شمال ومسئول البلدية ومحافظ الجيزة وحكومة **عاطف صدقي** لأسأل **الرئيس مبارك** مباشرة عما يمكن ان يقوله أو يفعله بعد ان علم بقصة بائع الخس وبائع الجزر .. فقد يمنع ذلك الارهاب من كسب أرض جديدة .. اليس كذلك ؟!

باسم القاضي

الغلاء والركود.. والانهيار

طلع علينا عام ١٩٩٤ بموجات جديدة للفساد والثراء الحرام على حساب الاغلبية الفقيرة كما طلع باتفاقية الجات ، وهي ايضا ثراء لاغنياء العالم على حساب فقرائه، والغريب ان مصر و٧٠ دولة اخرى مضت وافقوا عليها. ومضمون الاتفاقية تحرير التجارة الدولية. وحكومة صدقي تنفذ بمنتهى الطاعة ، ليتم تحرير تجارة الاقمشة والنسيج وتخفيض التعريفة الجمركية على المستورد منها ومصانعنا الوطنية لا تستطيع المقاومة ، خاصة وأن المارد الاسيوي يستيقظ ، ونحن بين كماشة ثلاثية امريكية اوربية آسيوية - ورئيس حكومتنا يقول ان اقتصادنا يقف على قدم صلبة بينما الاسواق يسودها الركود ووقف الحال . ومن لا يصدق يتجول في بلد الصناعات دمياط!!

يحيى النجار - دمياط

وزارة الثقافة والارهاب

دهشت للهجوم على النائب جلال غريب بعد استجوابه لوزير الثقافة ، فالجميع يعلمون أن الارهاب الذي يقوم به اصحاب الرشاش والقنبلة يحركه السادة الذين افتروا بمقتل د. **فرج فودة** وبتفريق د. **نصر حامد ابو زيد** عن زوجته. وان كنت ارى ان الاستجواب كان يجب تقديمه الى **صفوت الشريف** وزير الاعلام ، الذي يترك لأجهزة اعلامه المسموعة والمرئية الحبل على الغارب لانتقاء اصحاب هذه الفتاوى وفرضها على برامج الاذاعة والتليفزيون ، ليجد المواطن نفسه ، وقد فرض عليه من يبحث في الضمائر لا في العلم، يخرج علينا بأن هذا كافر وذلك مرتدا ثم يترك لخلية أخرى مهمة تنفيذ الفتوى بالقتل أو برفع دعوى تفريق وخلافه.

غريب الشيخ
امام جمعية الشبان المسلمين
الدخيلة - الاسكندرية

صفوت الشريف



وزارة الإعلام والارهاب

ينحسر نشاط بيوت وقصور الثقافة المنتشرة في ربوع الوطن سنة بعد اخرى بسبب انحسار الميزانية ، ومعظم هذا النشاط على الورق فقط والقائمون على العمل الثقافي في هذه الجهات ، ينعدم لديهم الحافز ، لانه عمل يتطلب نوعا من الحب والممارسة والتنقيب الدائم عن الهواة والشباب وتوثيق الصلة بهم. والنشاط الثقافي المتجدد يلبي رغبات الواقع ويدعم المد الوطني والثقافي ويطور فكر الناس ويؤثر فيه. ولكن ما يحدث ان الهيئة بالقاهرة تستأثر بالميزانية وتعطي الاقاليم ميزانيات ربع سنوية هزيلة مما جعل الهيئة كمسرح العرايس ، وخيوطه يتم تحريكها من فوق ، ولا مجال للعمل الجاد الا من خلال هذه الخيوط ، ولأن الجميع يبحثون عن عائد فقد وصلت فوائد معرض السلع المعمرة المنتهي في أول نوفمبر الماضي الى ٥٥٪ ، فلمن يبيعون؟ ومن يشتري؟ ولصالح من؟! وكيف تواجه وزارة الثقافة الارهاب وهي غير قادرة على استيعاب موظفيها وفتح مجالات الابداع لشباب مصر؟

عبد الله الخطيب
الاسكندرية

فاروق حسني





فيديل كاسترو

النصر للوطن والاشتراكية

تعليقا سريعا على ما جاء بعدد فبراير من «اليسار»
بخصوص الضائقة المالية أقترح فتح حساب باسم المجلة- بأحد البنوك يساهم فيه كل وطني مخلص بما يقدر عليه حتى تظل «اليسار» رئة تمدنا بنسيم الحرية النقي غير الملوث بآفات النفاق السلطوي أو أضاليل الفكر المتأسلم.
وعن حديث العظيم **كاسترو**، أود التعبير عن اعجابي بهذا الرمز الرائع الشامخ، وكلي ثقة بأن الفوز والغلبة في النهاية للاشتراكية.
وعن تواطؤ بعض قيادات الداخلية والنظام مع مجرمي الارهاب ، أصرخ بكل قواي كفى تهاونا مع الخونة.
ونداء الى قداسة البابا شنودة مني كمسلم اقول: نحن لكم ومنكم وبكم ولن يفرق بيننا حتى الموت فمصر كانت وستظل امة واحدة.

أشرف حنفي علي
دبلوم دراسات عليا- اجتماع

**** الصديق العزيز**
مصطفى عباس
وصلتنا تهنئتك الرقيقة .. و«لليسار» وأهل اليسار .. ونحن أيضا نتمنى لك ولكل الاصدقاء في مصر وخارجها عاماً جديداً سعيداً .. وغد أفضل.

المحرر

احنا بتوع الغاز الطبيعي

مشاغبات

فى كتاب «ألف ليلة وليلة» فصل طريف بعنوان **«حكايات مما ذكر عن مكر النساء وأن كيدهن عظيم»**، وفيه حكاية خلاصتها أن إمرأة فاتنة الجمال ذات سحر ودلال، كانت زوجة لأحد التجار، انشغل عنها بأصدقاء له، لايطيق فراقهم، فأخذ يمضى معهم كل وقته، وينفق عليهم كل امواله، ويضن عليها بحبه ويقتر عليها في النفقة بينما استغل هؤلاء الاصدقاء انشغاله بهم عن زوجته، ليغازلونها من خلف ظهره، وحين لمحت له الزوجة بعدم إخلاصهم، ثار عليها وعنفها وانحاز لاصدقائه ضدها، فقررت أن تكشفهم أمامه، وتظاهرت بالاستجابة لمغازلاتهم، وضربت لكل منهم موعدا لكي يلقاها فى حجرتها في ساعة حددتها مع فاصل زمنى قصير بين كل موعد والآخر.

وجاء الأول فاستقبلته وهى فى كامل زينتها.. وسامرته وباسطته وما كاد يخلع عمامته وعباءته استعدادا للوصال، حتى سمعا دقات على الباب، فضربت الزوجة على صدرها وقالت: يامصيبتى السودة.. جوزي رجع من السفر ثم فتحت دولاب ملابسها، ليهرول إليه العاشق وهو فى تلك الحالة الوصالية المحرجة، فيقبع ساكنا ويكتم أنفاسه فى ركن منه، وأغلقت الزوجة الماكرة عليه باب الدولاب، لتفتح باب الحجرة للعاشق الثاني، فتسامره وتباسطه، وقبل أن يتم المراد يدق الباب، فتولول الزوجة، لينتقل العاشق الثانى إلى الدولاب، يدخل الثالث فينتقل من المباسطة إلى الدولاب دون وصال بمجرد أن يحل موعد العاشق الرابع، وهكذا.. حتى بلغ عدد العاشقين المزنوقين في الدولاب بلا وصال او عمائم او قفاطين وربما بلا قطع اخري من ملابسهم إلى ثلاثة وعشرين، وهو بالمصادفة عدد الأقطار الأعضاء بجامعة الدول العربية، وتلك هي الحالة التى رآهم عليها الزوج وكان آخر الطارقين، فاستقبلته الزوجة وقادته إلى الدولاب، ليرى مدى إخلاص أصدقائه فطاح فيهم ضربا حتى أعدمهم العافية، وعاد إلى زوجته يمضى معها كل أوقاته وينفق عليها كل أمواله وعاش معها فى أمان وسرور حتى أتاهم هادم اللذات ومفرق الجماعات وسبحان الحى الذي لايموت.

ولابد أن هناك سببا وراء الجاذبية غير العادية لهذه النادرة المضحكة التى اقتبسها كثيرون من الكتاب العرب والأجانب، إلي أن وصلت إلى رسامي الكاريكاتير المعاصرين، فأضافوا إليها بعض التوابل، كأن يسأل الزوج الواقفين فى دولاب الملابس مثلا: انتو بتعملوا إيه هنا يأولاد الكلب؟.. فيردون عليه فى نفس واحد: ننتظر الأتوبيس، وقد يكون السبب فى هذه الجاذبية أن الرجال منذ عهد ألف ليلة وليلة إلى عهدنا لم يكفوا عن ذلك السلوك الذي ينتهى بانتظارهم للاتوبيس فى الدولاب، وهو ما تؤكده تلك الحادثة التى ذكرتنى بهذه القصة ودفعتنى لكى أكتب هذا المقال لأسلي صيامك!

فقد بلغنى أيها القارىء السعيد، ذو الرأى الرشيد، أن الجماعة فى مصر المحروسة غاضبون، ذلك أنهم كانوا- منذ بادية عهد الرئيس مبارك يتعمدون تبريد السلام بينهم وبين إسرائيل، بعد أن سخنه السادات حتى كادت العلاقات بين مصر أشقائها العرب تشيط، فأضعف بذلك من مكانة مصر الدولية بل ومن قوتها التفاوضية مع إسرائيل وهكذا ما كادت مصر تسترد ارضها التى كانت محتلة، حتى انشغلت باعادة علاقاتها مع اشقائها العرب، واعلنت ان زواجها باسرائيل لا يعنى استغنائها عن هؤلاء الاشقاء، وربطت بين اعادة تسخين السلام الفاتر وبين انسحاب اسرائيل من بقية الاراضى العربية المحتلة، واعترافها بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

ويبدو انه كان لابد وان تقع حرب الخليج ليهرول العرب الى مدريد ليكون ذلك مبررا لكي يهرول الفلسطينيون الى اوسلو، ومع ان الجميع خلعوا برقع الحياء، إلا ان الجماعة فى مصر المحروسة لم يغضبوا، فهم يسعون الى علاقات عائلية تضم الجميع، وظلوا يحتفظون بالسلام فى الثلاجة انتظارا لاتمام التسوية وبان يحدث تقدم فى المباحثات الاقليمية قبل حدوث تقدم فى المباحثات الثنائية...

وفجأة اكتشف جماعتنا فى مصر المحروسة، ان بعض اشقائهم العرب، قد استغلوا انشغالها بهم، ليغازلوا اسرائيل، فيرسلون اليها النظرات والزفرات ويلعبون لها حواجبهم ويكتبون لها خطابات عاطفية ملتهبة، تبدأ بعبارة **«كتبت الله على الورقة اللبموني لانك يا رايين اغلى من عيوني»**.. ومع ان هذه المغازلات كانت تتم سراً، الا ان اسرائيل قررت ان تفضحها، لتثبت للجماعة فى مصر ان اشقاءهم العرب ليسوا مخلصين لهم، وانهم لا يستحقون تفتيرها للعلاقات الزوجية بينهما من اجلهم، فتصرفت بنفس الطريقة التى ورد ذكرها فى باب **«كيد النساء»**، وبدأت تسرب الى مصر انباء العروض القطرية لتوريد الغاز الطبيعى لاسرائيل الذى ترددت مصر فى توريده لها، واخبار المشروعات التى تبحثها تل ابيب مع دول عربية للمساهمة فى مشروعات لنقل الطاقة، تحل محل قناة السويس وتنتهى بان تفقد القناة جانبا كبيرا من دخلها، واعلن مسئول اسرائيلى ان تقليص مصر لتجارتها مع بلاده - ضمن سياسة السلام الفاتر- لم يقلل من حجم التجارة السرية بين العرب وبينها، اذ وصلت الى ٥٠٠ مليون دولار سنويا!

اما وقد فتحت مصر الدولاب الاسرائيلى، فوجدت العرب مزنوقين بلا وصال او عمائم او قفاطين، فقد غضب جماعتنا، وهددوا بالويل والثبور، وطالبوا بتسخين العلاقات حالا بالا، مع اسرائيل، وبان تقبل مصر «التحدى» فتثبت اهليتها لمنافسة العرب فى الدخول الى الدولاب الاسرائيلي، بل وتسعى لطردهم منه!

وهكذا اضافت الف ليلة الاسرائيلية الى تلك القصة من باب كيد النسا خاتمة اخرى غير التى تعود رسامو الكاريكتير المعاصرون، ان يختموها بها، اذ ما كاد الزوج يفتح باب الدولاب، فيجد العشاق فى تلك الحالة الوصالية المحرجة، دون ان يكون احد منهم قد فاز بأى وصال مع الزوجة اللعوب، حتى سألهم وهو يكاد ينفجر غيظا:

- انتو مين يا ولاد الكلب؟!

فأجاب الجميع فى نفس واحد:

- احنا بتوع الغاز الطبيعى

وبينما لعلعت ضحكات الزوجة اللعوب، كان الجميع قد اشتبكوا من جديد فى حرب اهلية عربية، ليست هى حرب الخليج، ولكنها حرب الغاز فى الدولاب!

